وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة العربي التبسي ـ تبسة ـ

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم التسلسلي: ...../ 2022

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي (ل م د)

فرع: العلوم الاقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

المذكرة الموسومة بـ:

أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس خلال الفترة (1990-2020)

من إعداد :

ـ إسمهان حميدان

ـ بلقاسم بن دار

إشراف الاستاذ (ة):

ـ د/ طه بن الحبيب

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
نوفل سمايلي	أستاذ التعليم العالي	رئيســـــــا
طه بن الحبيب	أستاذ محاضر- أ-	مشرفا ومقررا
الوردي مشير	أستاذ محاضر- أ -	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021-2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال الله تعالى ﴿وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّما يَشْكُرُ لِنَفْسِه﴾

الشكر لله رب العالمين الذي وفقنا وأعاننا على إنهاء هذا البحث والخروج به في هذه الصورة التي نأمل ان تكون في المستوى المطلوب

يسرنا تقديم كل الشكر والاحترام على وجه الخصوص للأستاذ الفاضل الدكتور **طه بن الحبيب** على تفضله للإشراف على هذا العمل بتقديم النصح والارشاد طول فترة انجاز المذكرة والمساعدة في اختيار الموضوع، شكرا جزيلا متمنين له دوام الصحة والعافية.

كما نتوجه بالتقدير للأستاذ **نوفل سمايلي** والاستاذ **مشير الوردي** على قبولهما لمناقشة وتقييم هذا البحث مما زادنا فخرا واعتزاز.

الاستاذة الفاضلة **قدري شهلة** أنت أهل للاحترام والتقدير شكرا على رحابة صدرك وكل التوجيهات القيمة، كل التوفيق والسداد.

كما نكن الاحترام لكل أستاذ ودكتور ساهم في تلقيننا العلوم طيلة المسيرة العلمية الا أن وصلنا إلى هذه المرحلة.

إهداء 1

الحمد لله رب العالمين، فلا حصر لنعمك ولا حدود لفضلك، اللهم صلي وسلم على خاتم الانبياء والمرسلين مُحَمَّد ﷺ، أهدي هذا العمل البسيط إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة، لأكون ابنة صالحة محترمة **أبي** النائم في قبره أنت مازلت حي في قلب ابنتك، رحم الله قلبا كان لي أحب شئ، ورحم الله روحا كانت لي كل شيء.

إلى التي لا مثيل لها مصدر الحنان والعطاء، أنارت دربي وسبب ودفعي إلى طريق العلم إليك: **أمي ثم امي ثم أمي الغالية** أنا جزء من قلبها وهي كل القلب، يارب احفظها وأطل في عمرها.

إلى من ربطي بهم أسمى معاني الحب والوفاء إخوتي وأخواتي خاصة **الدكتورة ايمان**، وإلى كل الاهل والاقارب.

إلي زميلي في العمل وإلى كل من حفزني وساعدني ولو بكلمة طيبة خاصة أصدقاء الثانوية (**خديجة، إسراء ونايمان**) وزملاء دفعتي أخص بالذكر (**حليمة، نسرين، شهلة، وشيماء**) وكل طلبة دفعة علوم اقتصادية 2022.

الطالبة

إسمهان حميدان

إهداء 2

بسم الله والحمد لله له الملك والحمد وهو على كل شيء قدير عم بحكمته الوجود، وشملت رحمته كل موجود، أفتتح بحمده الكلام، وبحمده أفضل ما جرت به الاقلام احمده على توفيقي

إلى الحبيب المشفع ونور الهدى محمد ﷺ.

إلى من قال فيهما الرحمان "**وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا** " إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما وحفظهما من كل سوء.

إلى من زين ايامي إلى زوجتي العزيزة وابنتي جيداء وابني عبد القدوس.

إلى إخوتي وأخواتي وعائلاتهم.

إلى كافة الاصدقاء والزملاء.

إلى التي جعلت النجاح غايتها إلى زميلتي في البحث.

إليكم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع راجيا من المولى عز وجل أن يجد القبول والنجاح.

الطالب

بلقاسم بن دار

الملخص:

استهدفت هذه الدراسة اختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي ممثل عنه بالناتج المحلي الاجمالي والصادرات في كل من الجزائر وتونس – دراسة مقارنة – خلال الفترة (1990–2020)، تم ذلك باستخدام نماذج أشعة الانحدار الذاتي بعد التأكد من استقراريه كل السلاسل وبالاستعانة ب Eviews12 تم بناء نموذج قياسي لكل بلد على حدا والتطرق للتحليل الهيكلي لنموذجين المقدرين بطريقة MCO ومن ثم مناقشة ومقارنة النتائج المتحصل عليها، كما تبين من اختبار سببية غرانجر تبين وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه من الصادرات إلى النمو الاقتصادي لكلا البلدين، أما في ما يخص التوزيع الجغرافي نجد أن الدول الاوروبية في صدارة زبائن البلدين بالإضافة إلى التذبذب الكبير في معدلات النمو الاقتصادي لكل من الجزائر وتونس نتيجة عدة ظروف خارجية وداخلية مؤثرة في اقتصاد البلدين.

الكلمات المفتاحية: صادرات، نمو اقتصادي، ناتج محلي إجمالي، نموذج VAR، سببية غرانجر

Abstract:

This study aimed to test the relationship between economic growth (represented by GDP) and exports in both Algeria and Tunisia (a comparative study) during the period (1990-2020), using vector auto regressive models after ensuring the stability of all series and using Eviews12. Building a standard model for each country separately and addressing the structural analysis of the two estimated models using the MCO method, and then discussing and comparing the results obtained. The Granger causality test showed the existence of a one-way causal relationship from exports to economic growth for both countries, As for the geographical distribution, we find that European countries are at the forefront of the two countries' customers, in addition to the great fluctuation in the economic growth rates of Algeria and Tunisia as a result of several external and internal conditions affecting the economies of the two countries.

Key words: Exports, economic growth, Gross Domestic Product, VAR model, Granger causality

الفهرس العام

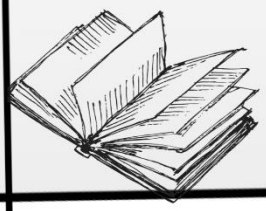

شكر وعرفان

اهداء

الملخص

الفهرس العام _____ *I*

فهرس الجداول _____ *IV*

فهرس الاشكال _____ *VI*

فهرس الملاحق _____ *VIII*

قائمة المختصرات _____ *IX*

مقدمة _____ *أ*

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة _____ *2*

تمهيد: _____ *2*

المبحث الأول: الأدبيات النظرية لنمو والصادرات..... 3
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي 3
المطلب الثاني: محددات وقياس النمو 7
المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول الصادرات..... 11
المطلب الرابع: نظريات النمو والصادرات في الفكر الاقتصادي 16
المبحث الثاني: مراجعة الدراسات العلمية السابقة..... 23
المطلب الأول: دراسات باللغة العربية 23
المطلب الثاني: دراسات باللغة الاجنبية 28
المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة 29

خلاصة الفصل: _____ *34*

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي _____ *36*

تمهيد _____ *36*

المبحث الأول: الطرق والادوات المستخدمة في الدراسة..... 37

المطلب الأول: الادوات المستخدمة في الدراسة 37

المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي للبلدين 42

المطلب الثالث: تطور الصادرات في البلدين 45

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها 52

المطلب الأول: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي 52

المطلب الثاني: التحليل الديناميكي للنماذج المقدرة 59

المطلب الثالث: مناقشة النتائج..... 65

خلاصة الفصل _____ *68*

خاتمة _____ *70*

قائمة المراجع _____ *74*

الملاحق _____ *81*

فهرس الجداول

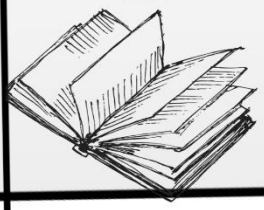

فهرس الجداول

الجدول رقم (01): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية 5
الجدول رقم (02): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية 30
الجدول رقم (03): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الاجنبية (غير المحلية) 31
الجدول رقم (04): مقارنة الدراسة الحالية مع دراسات باللغة الاجنبية 32
الجدول رقم (05): نتائج اختبار ديكي فولر المطور 52
الجدول رقم (06): درجة التأخير المثلى لنموذجين 54
الجدول رقم (07): تقدير نموذج VAR(1) للجزائر 55
الجدول رقم (08): تقدير نموذج VAR(2) لتونس 56
الجدول رقم (09): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء 58
الجدول رقم (10): اختبار عدم ثبات التبأين 59
الجدول رقم (11): اختبار Jarque-Bera 59
الجدول رقم (12): اختبار السببية لجرانجر 60

فهرس الأشكال

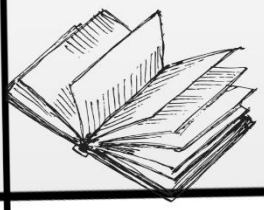

فهرس الأشكال

الشكل رقم (01): *تصنيف الدول حسب معيار التقدم التكنولوجي* 8
الشكل رقم (02): منحنى دالة الصادرات 13
الشكل رقم (03): معدل نمو اجمالي الناتج المحلي في للبلدين خلال الفترة (1990-2020) 42
الشكل رقم (04): تطور إجمالي الناتج المحلي الاجمالي للبلدين خلال الفترة (1990-2020) 43
الشكل رقم (05): نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي للبلدين للفترة (1990-2020) 45
الشكل رقم (06): تطور قيمة صادرات البلدين خلال الفترة (1990-2020) 45
الشكل رقم (07): الهيكل السلعي لصادرات الجزائر 48
الشكل رقم (08): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر 49
الشكل رقم (09): الهيكل السلعي لصادرات تونس 50
الشكل رقم (10): التوزيع الجغرافي لصادرات تونس 50
الشكل رقم (11): استقراريه النموذجين المقدرين 58
الشكل رقم (12): أثر حدوث صدمة في المتغيرين لنموذج VAR(1) 61
الشكل رقم (13): أثر حدوث صدمة في المتغيرين لنموذج VAR(2) 62
الشكل رقم (14): تفكيك التباين لمتغيرين النموذج var(1) 63
الشكل رقم (15): تفكيك التباين لمتغيرين النموذج var(2) 64

فهرس الملاحق

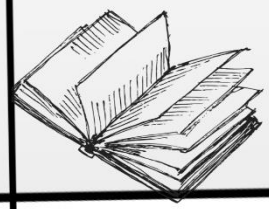

فهرس الملاحق

الملحق رقم (01): تطور متغيرات الدراسة للجزائر وتونس خلال الفترة (1990-2020) 81
الملحق رقم (02): التوزيع الجغرافي والهيكلي لصادرات البلدين خلال فترة الدراسة 82
الملحق رقم (03): اختبار جذر الوحدة لمتغير صادرات الجزائر 83
الملحق رقم (04): اختبار جذر الوحدة لمتغير الناتج المحلي الاجمالي للجزائر 84
الملحق رقم (05): اختبار جذر الوحدة لمتغير الصادرات لتونس 85
الملحق رقم (06): اختبار جذر الوحدة لمتغير الناتج المحلي للجزائر وتونس 86
الملحق رقم (07): اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة 87
الملحق رقم (08): درج التأخير المثلى لنموذجين 88
الملحق رقم (09): تقدير نموذجين VAR(1)، VAR(2) 89
الملحق رقم (10): اختبار جودة النموذجين المقدرين 90
الملحق رقم (11): التحليل الديناميكي لنموذج VAR(1) 91
الملحق رقم (12): التحليل الديناميكي لنموذج VAR(2) 92

قائمة المختصرات

1- GDP : الناتج المحلي الاجمالي

2- ONS : الديوان الوطني للإحصائيات (الجزائر)

3- INS : المعهد الوطني للإحصاء (تونس)

4- BCT : البنك المركزي التونسي

5- BA : بنك الجزائر

6- ALECA : مشروع اتفاق التبادل الحر الشامل المعمق لتونس

7- APTBEF : الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية

8- L'ITCEQ : المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية

9- OMMP : ديوان البحرية التجارية والموانئ لتونس

10- AMF : صندوق النقد العربي

11- OPEC : منظمة الدول المصدرة لنفط

مقدمة

مقدمة

النمو الاقتصادي من بين أهم مؤشرات رفاهية المجتمع وازدهاره، إذ يعتبر منذ القدم هدفا وهاجسا تسعى الشعوب والامم بمختلف ثقافاتها وتوجهاتها لتحقيقه من خلال حزمة من السياسات والاجراءات الاقتصادية لتجنب تبعات ونتائج التخلف الاقتصادي على الفرد والمجتمع ككل، وفي هذا السياق تؤدي الصادرات دورا هام بصفتها محركا أساسي في رفع معدلات النمو ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وهذا ما تأكده العديد من الدراسات السابقة، حيث أن للصادرات دورا كبيرا في اقتصاديات دول العالم بما توفره من نقد أجنبي لتمويل برامج التنمية من جهة وتصريف فوائض الانتاج المحلي من جهة أخرى ودخول الاسواق العالمية وهذا يتحول أخيرا إلى معدلات نمو موجبة وقد تكون مستمرة.

يمثل هدف رفع معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية محور رئيسيا في الخطط التنموية والسياسات الاقتصادية لا سيما في ظل أوضاعها الاقتصادية المتخلفة بالرغم من امتلاكها موارد طبيعية ثمينة، فالجزائر وتونس كغيرهما من الدول النامية التي تسعى لتحقيق معدلات عالية من النمو يؤهلهما في الاندماج في الاقتصاد العالمي، وتعد الصادرات من بين الانشطة الرئيسية المعتمد عليها في تمويل القطاعات الاقتصادية باعتبارها من مكونات الناتج المحلي الاجمالي.

أولا- إشكالية الدراسة

على ضوء ما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

- **ما مدى تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة (1990-2020)؟**

ثانيا- الأسئلة الفرعية

للإلمام بجميع جوانب السؤال الرئيسي تم طرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ❖ بماذا يتميز الهيكل السلعي لصادرات تونس؟
- ❖ ماهي الوجهة الرئيسية لكل من صادرات تونس والجزائر؟
- ❖ ماهو النموذج الانسب لتقدير العلاقة بين الصادرات والنمو؟
- ❖ هل توجد علاقة سببية بين متغيرات الدراسة للبلدين؟

ثالثا– الفرضيات

من أجل الاجابة على الاسئلة الفرعية المطروحة سابقا ثم وضع فرضيات موضحة كما يلي:

- ❖ وجود تنوع بدرجة ما في الهيكل السلعي للصادرات التونسية.
- ❖ تعد الدول الاوروبية من بين أهم زبائن كل من الجزائر وتونس في الاسواق العالمية.
- ❖ النموذج الانسب لتقدير العلاقة بين الصادرات والنمو هو نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL.
- ❖ توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الصادرات والنمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس.

رابعا– مبررات اختيار الموضوع

- الميول الشخصي للمواضيع ذات الطابع الاقتصادي الكلي والقياس الاقتصادي.
- الاهمية الكبيرة للصادرات في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي.

خامسا– أهداف الدراسة

بمكن بلورة اهداف هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تسليط الضوء على واقع الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس؛
- مقارنة بين الاقتصاد التونسي والجزائري من حيث هيكل الصادرات ومعدلات النمو الاقتصادي؛
- معرفة النموذج القياسي الانسب لترجمة علاقة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي.

سادسا– أهمية الدراسة

تظهر أهمية الدراسة من أهمية قطاع الصادرات في حد ذاته وتأثيره على معدلات النمو الاقتصادي، حيث تعتبر الصادرات من مكونات الناتج المحلي الاجمالي، بالإضافة للدور المهم الدي تقوم به في التجارة الدولية والمنافع التي تعود على الدولة جراء تصديرها للسلع والخدمات، وفي هذا السياق يعتبر النمو الاقتصادي من أهم المؤشرات التي تعكس نشاط الدولة ورفاهية المجتمع وازدهاره، ومن هذا المنطلق تعمل العديد من الدول على تنمية صادراتها والابتعاد عن الاحادية في التصدير والانتقال من قطاع تصديري تقليدي إلى قطاع تصديري غير تقليدي يركز على التصنيع من أجل التصدير كما هو الحال في كل من تونس والجزائر.

سابعا- منهجية الدراسة

إن طبيعة البحث العلمي تساهم في توجيه الباحث على استخدام أسلوب معين للتحليل والاحاطة بكل الجوانب والاهداف التي قام عليها البحث بالتالي في هذه الدراسة تم انتهاج المنهج الوصفي للتعرف على المفاهيم العامة المتعلقة بكل من الصادرات والنمو الاقتصادي.

أما الجانب التطبيقي فتم الاستعانة بالمنهج التجريبي في دراسة تطور المتغيرات سواء في تونس أو الجزائر على طول فترة الدراسة، بالإضافة إلى استعمال أدوات الاقتصاد القياسي في صياغة نموذج رياضي لدراسة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي للبلدين وباستخدام بيانات سنوية للبنك الدولي والاستعانة بالبرنامج القياسي Eviews12 تم تقدير النموذجين ومن ثم مناقشة وتحليل النتائج المتحصل عليها ومحاولة مقارنتها بين البلدين لإثراء مختلف جوانب الموضوع ومحاولة تحقيق الاهداف المنشودة.

ثامنا- هيكل الدراسة

اتباعا لضوابط منهجية البحث العلمي سوف تقسم الدراسة إلى فصلين أساسيين:

الفصل الاول والذي عنوانه **الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة** وهو بدوره يضم مبحثين حيث المبحث الاول بعنوان **الأدبيات النظرية للنمو الاقتصادي والصادرات** وتم التطرق فيه لاهم المفاهيم العامة المتعلقة بكل من النمو الاقتصادي والصادرات، أما المبحث الثاني تحت عنوان **مراجعة الدراسات العلمية السابقة** حيث تم فيه مقارنة الدراسة الحالية مع عدة دراسات سابقة سواء على الصعيد (المستوى) الوطني، العربي وكذا الدراسات الاجنبية من خلال عدة معايير للمقارنة.

الفصل الثاني الموسوم بـ **دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي** ، والذي يضم بدوره مبحثين حيث كان المبحث الاول بعنوان **الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة** وتم التناول فيه الادوات الاحصائية والقياسية المستخدمة في بناء نموذج رياضي وقياسي للإجابة على الاشكالية الموضوعة سابقا بالإضافة لتحليل تطور كل متغيرات الدراسة سواء في الجزائر أو تونس، في حين كان المبحث الثاني تحت العنوان التالي **عرض النتائج ومناقشتها** والذي تم فيه تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR يضم متغيرين وهما الصادرات والناتج المحلي الاجمالي ممثلا للنمو الاقتصادي لكل بلد على حدى ومن ثم تحليل ومناقشة النتائج (احصائيا واقتصاديا وكذلك قياسيا) ومحاولة اجراء مقارنة بين البلدين على ضوء النتائج المتحصل عليها.

تاسعا- حدود الدراسة

من أجل تحقيق الاهداف المرجوة من الدراسة والاجابة على الاشكالية تم وضع إطار زمني ومكاني للدراسة ومتمثل فيما يلي:

- الحدود الزمانية: تمتد هذه الدراسة التطبيقية في الفترة الزمنية الممتدة من 1990 إلى غاية 2020.
- الحدود المكانية: دراسة على المستوى الكلي لكل من الجزائر وتونس.

عاشرا- صعوبات الدراسة

- صعوبة الدراسات الكلية من حيث تضارب الاحصائيات الصادرة عن الجهات الرسمية المختلفة سواء على الصعيد الوطني أو العالمي.
- عمق موضوع الدراسة ونقص المعلومات والوثائق التي تخص متغيرات الدراسة خاصة فيما يتعلق بالصادرات.
- محاولة اختراق البنك المركزي التونسي من جهات أجنبية سجل على إثرها اضطرابات في خدمات الموقع الرسمي للبنك مما عرقلة عملية تحميل بعض التقارير السنوية للبنك.

عدم وفرة المراجع العربية في مجال الاقتصاد القياسي بمكتبة الكلية.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

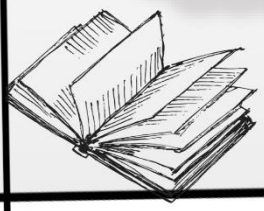

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة

تمهيد:

يعنبر النمو الاقتصادي هدفا من بين الاهداف الاقتصادية لمعظم الدول لتحقيق الرفاه الاقتصادي للشعوب وتحسين من المستوى المعيشي في المجتمع، ولا يتحقق ذلك الا عن طريق إشراك جميع القطاعات المختلفة سواء صناعية، فلاحية، أو تجارية وغيرها كل حسب أهميته، واستحوذت التجارة الخارجية بعملياتها المتمثلة في الاستيراد والتصدير بأهمية كبيرة في البحوث العلمية خاصة التي تناولت العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات، حيث تساهم التجارة الخارجية في جلب النقد الاجنبي وتصريف الفائض من الانتاج المحلي عن طريق التصدير، ولقد أكدت العديد من الادبيات والبحوث النظرية الاقتصادية على أن الصادرات هي من محركات النمو الاقتصادي، وتساهم في رفع معدلات النمو لأي دولة، بالتالي دفع عجلة التنمية لتطور والازدهار.

من خلال ما سبق سوف يقسم هذا الفصل النظري إلى مبحثين أساسيين وهما:

- **المبحث الأول: الأدبيات النظرية لنمو والصادرات**
- **المبحث الثاني: مراجعة الدراسات العلمية السابقة**

المبحث الأول: الادبيات النظرية للنمو والصادرات

حضي موضوع النمو الاقتصادي **(Economic Growth)** باهتمام واضح من قبل الاقتصاديين نظرا لأهميته البالغة في موضوعات الاقتصاد الكلي وبصفة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حين اتفقت معظم الدول الخارجة من الحرب على مبدأ يتلخص في لا حرب ثالثة والبديل يتمثل في تركيز الاهتمام عن كيفية زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال عدة طرق مثل تطوير اليد العاملة لرفع الانتاج ومحاولة تصدير المنتجات المحلية في الأسواق العالمية بهدف احداث المزيد من التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي هدفا أساسيا من بين أهداف السياسة الاقتصادية كونه من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لقياس مدى التطور في دول العالم ككل سواء المتقدمة أو النامية. لذلك سنتطرق لمفهوم النمو الاقتصادي.

أولا – تعريف النمو الاقتصادي

تعددت تعاريف النمو الاقتصادي بين أصحاب الاختصاص نذكر منها:

- النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة وسريعة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي خلال فترة معينة من الزمن.[1]
- يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل الفرد في محيط اقتصادي معين وكذلك يعبر النمو عن النسبة المئوية للزيادة في الناتج المحلى الاجمالي الحقيقي.[2]
- وهناك من عرف النمو على أنه زيادة الدخل القومي الحقيقي الذي يحدث بمرور الزمن على كثير من المجتمعات الاقتصادية ويتمثل فيما تراكم لدى المجتمعات من رأسمال وقوى بشرية وزيادة الحاجات ونمو المتطلبات، الامر الذي يدفع حدوث نمو اقتصادي وطبيعي.[3]
- وهناك من عرف النمو على أنه حركة تصاعدية لبعض المحددات الاقتصادية المحددة للناتج الوطني الخام التي تندرج عبر الزمن، وهذه الحركة تؤثر بصفة أساسية على ظروف الانتاج مثل: زيادة الاستثمار، تحقيق التقدم التقني وتأهيل وزيادة كفاءة الايدي العاملة، والذي يسهم إجمالا في زيادة الطاقة الانتاجية للمجتمع.[4]

---

[1] السيد محمد السريتي، على عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، 2008، ص 361

[2] محمد صالح تركي القريشي، **علم اقتصاد التنمية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010، ص 71.

[3] الطيب داودي، **الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص 7.

[4] فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، السعودية، 2014، ص 327.

- النمو الاقتصادي هو التغير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط، دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الافراد أو بنوعية السلع والخدمات المقدمة. [1]
- وعرف على أنه الزيادة الحاصلة في القدرات الانتاجية لدولة ما في المدى الطويل نتيجة لحصول زيادة أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية، أو تطور التقنية المستخدمة في الانتاج. [2]
- عرف سيمون كوزنتس (S. Kuznets) النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية للسكان، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الانتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والايديولوجية التي يحتاج الامر اليها.[3]

من خلال تعريف (S. Kuznets) نجد ثلاث مكونات رئيسية في غاية الاهمية وهي: [4]

- إن استمرارية الزيادة في الناتج القومي هي تبيان للنمو الاقتصادي والقدرة على توفير مدى واسع للسلع وهي إشارة للنضج الاقتصادي؛
- التكنولوجيا المتقدمة هي شرط ضروري وليس كافي لاستمرار النمو الاقتصادي؛
- لتحقيق النمو المرتقب المصاحب للتكنولوجيا الجديدة لابد من وجود تعديلات أيديولوجية؛ فالابتكارات التكنولوجية بدون ابتكارات اجتماعية ملازمة تكون مثل المصباح بدون كهرباء.

اجمالا يمكن القول أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة مستمرة ولفترة طويلة من الزمن في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لتحسين مستوى معيشته، وذلك مهما كان مصدر هذه الزيادة سواء محليا أو خارجيا دون احداث تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد.

من خلال التعاريف السابقة يمكننا استنتاج ما يلي:

- النمو الاقتصادي هو الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي، أي أنه تغير كمي في الانتاج؛ الزيادة يجب أن تكون بمعدلات مضطردة، أي مستمرة ومستقرة لفترة طويلة من الزمن وليست زيادة مؤقتة تزول سرعان ما تزول بزوال أسبابها؛
- هذه الزيادة يجب أن تكون بمعدلات حقيقية وليس نقدية أي يجب استبعاد أثر التضخم؛
- لا يشترط أن يصاحب هذه الزيادة أي تغيرات هيكلية على مستوى اقتصاد الدولة؛
- معدل الزيادة في نصيب الفرد يجب أن تكون ناتجة عن زيادة في الناتج المحلي الحقيقي وليست ناتجة عن تراجع في عدد السكان الذي يسمح بالوصول إلى نفس النتيجة. فكثيرا ما يكون نمو السكان بمعدل أعلى من زيادة في الناتج القومي لا يحقق نمواً اقتصادياً في هذه الحالة.

---

[1] جلال خشيب، **النمو الاقتصادي**، شبكة الالوكة، دون سنة نشر، ص4. https://www.alukah.net/library/0/74320 .

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 5.

[3] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2006، ص 175

[4] **نفس المرجع السابق**، ص 175.

ثانيا- الفرق بين النمو والتنمية الاقتصادية

عادة ما يستخدم مصطلح النمو الاقتصادي كمرادف لمصطلح التنمية الاقتصادية وذلك لأن المفهوم العام لكل منهما يتمثل في حدوث زيادة مستمرة وسريعة في الدخل القومي الحقيقي خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة مما يؤدي إلى زيادة في متوسط نصيب الفرد، ومن ثم يبدو لغير المتخصص أن هذين المصطلحين مترادفين لوجود تداخل بينهما الا أنه هناك اختلاف كبيرا بينهما، فالنمو قد يكون ضروري وغير كافي لتحقيق التنمية ولذلك يفرق أصحاب الاختصاص بين مصطلح النمو والتنمية الاقتصادية.

تتعدد التعريفات والآراء فيما يخص مصطلح التنمية الاقتصادية نذكر منها:

- التنمية الاقتصادية هي عبارة عن التغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد الوطني بأبعادها المختلفة الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والتنظيمية من أجل تحسين وتوفير حياة كريمة لجميع افراد المجتمع.[1]
- تعرف التنمية بأنها خطة عملية تستهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية الموجودة في الاقتصاد بما يمكن من رفاهية المجتمع وليس مجرد تحقيق معدل مرتفع للزيادة في الدخل القومي. [2]
- ويقصد بها كذلك العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وهذا الانتقال يقتضي احداث العديد من التغيرات الجذرية في الهيكل (البنيان) الاقتصادي. [3].
- إجراءات وسياسات وتدابير متعمدة تتمثل في تغير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي بهدف تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي لفترة معينة بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الافراد.[4]

على العموم ومن خلال التعريفات السابقة نجد أن التنمية الاقتصادية تتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه، فضلا عن اجراء العديد من التغيرات في هيكل النشاط الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي وفي التشريعات والانظمة التي تحكم هذه المجالات.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج فروق جوهرية بين المصطلحين سيتم إيجازها ضمن الجدول الموالي:

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2006، ص ص 472-473.

[2] أحمد محمد إسماعيل برج، **التنمية الاقتصادية والتطبيق العملي لها في الفقه الاسلامي**، الطبعة الاولى، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014، ص 28.

[3] محمد عبد العزيز عجمية وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات_ الاستراتيجيات_ التمويل_ المشكلات)**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2010، ص 81.

[4] محمد أحمد الدوري، **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 53.

الجدول رقم (01): الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

النمو الاقتصادي	*التنمية الاقتصادية*
- زيادة في الناتج القومي (ونصيب الفرد من الدخل) فقط دون حصول تغيرات ملموسة في الجوانب الاخرى. - عدم تحقق العدالة في توزيع الدخل بين افراد المجتمع. - يركز النمو على كمية التغير في السلع والخدمات (الجانب الكمي). - يحدث النمو الاقتصادي بصورة تلقائية دون أي تدخل من طرف الدولة. - مفهوم النمو الاقتصادي ضيق. - لا يشترط حدوث تنمية لكي يتحقق النمو الاقتصادي.	- زيادة في الناتج القومي (ونصيب الفرد من الدخل) مع حصول تغيرات جذرية في هيكل النشاط الاقتصادي والمجالات الاخرى. - تحقق العدالة في توزيع الدخل بين طبقات المجتمع. - تركز التنمية على نوعية التغير أي نوعية السلع والخدمات نفسها (الجانب الكيفي والكمي). - تحدث التنمية الاقتصادية بتدخل الدولة أي أنها عملية مخطط لها. - مفهوم التنمية الاقتصادية واسع وشامل. - من أجل حدوث التنمية يجب تحقق النمو.

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على:

- محمد حسن دخيل، **إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة**، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2008، ص ص 27-35.

ثالثا- أنواع النمو الاقتصادي

إذا كان النمو الاقتصادي يتشخص في تلك الزيادة الحقيقية في الناتج الوطني الفردي خلال فترة زمنية معينة، فإنه يبقى أن نشير إلى أنه يجب التمييز بين أهم نوعين من النمو كما يلي: [1]

1- **النمو الشامل:** هو عبارة عن حدوث زيادة في معدلات نمو الناتج القومي الحقيقي (أي الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الحقيقية لإزالة آثار التضخم)، حتى ولو لم ينعكس ذلك على زيادة نصيب الفرد منه، وبعبارة أخرى يتميز هذا النوع في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ساكن.

2- **النمو الكثيف** : ويتحقق من خلال زيادة السلع والخدمات المتاحة للفرد، وعلى ذلك فإن نصيب الفرد من الانتاج الحقيقي (الدخل الحقيقي) هو معيار النمو الاقتصادي الكثيف، حيث إذا كان معدل نمو إنتاج دولة ما من السلع والخدمات يفوق معدل نمو السكان فإن ذلك يعني حدوث زيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، والذي بدوره يحسن في المستوى المعيشي للأفراد وهو ما يعني في المحصلة أن نموا اقتصاديا كثيفا قد حدث، وعلى العكس من ذلك نجد لو أن معدل نمو السكان في دولة ما يفوق معدل نمو انتاجها فإن ذلك سيؤدي إلى انخفاض نصيب الفرد من الدخل الحقيقي دلالة على حدوث تدهور في الحالة الاقتصادية لهذه الدولة.

[1] الوليد قسوم ميساوي، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، نوقشت بتاريخ 10 ماي 2018، ص 37.

المطلب الثاني: محددات وقياس النمو

تعددت محددات النمو الاقتصادي وطرق قياسه يمكن ايجاز ذلك في النقاط التالية:

أولا- محددات النمو الاقتصادي:

هناك جملة من العوامل التي تلعب دورا أساسيا وهاما في الجهود الهادفة إلى تطوير نظرية عامة للنمو الاقتصادي، وهذه العوامل تعتبر المحددات الكبرى للنمو الاقتصادي ويمكن حصرها في النقاط التالية:

1- **رأس المال المادي:** يعبر رأس المال لأي دولة أو اقتصاد عما تملكه تلك الدولة من مباني وآلات في لحظة معينة، فمن خلال عملية الاضافة إلى ما هو متوفر من راس المال يشار إليها بعبارة التكوين الرأسمالي، أي أن هذا الاخير هو عملية تراكمية تضاف من سنة لأخرى، هذه العملية تكشف عن معنى الاستثمار الذي يعبر عن الزيادة في رأس مال المجتمع. بالتالي يعتبر التكوين الرأسمالي أو الاستثمار أحد العوامل الرئيسية المحددة للنمو الاقتصادي فكلما زاد التكوين الرأسمالي أو الاستثمار يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي من خلال زيادة الانتاج والعكس صحيح. ويتخذ التكوين الرأسمالي معيارا للتفرقة بين الدول المتقدمة والدول النامية وكذا بين الدول الغنية والفقيرة. وهناك شروط معينة لكي يتحقق التكوين الرأسمالي أو الاستثمار وهي: [1]

الشرط الاول: تحقق الادخار فلا استثمار بلا ادخار؛

الشرط الثاني: أن يتم استثمار ما تم ادخاره؛

الشرط الثالث: لا يكون هناك اكتناز.

2- **رأس المال البشري:** إلى جانب رأس المال المادي يعتبر كذلك رأس المال البشري من أهم العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي في المجتمع، بل أحيانا يكون تأثيره أفضل من تأثير رأس المال المادي، كما هو معلوم فإن الاستثمار في الموارد البشرية عن طريق تطوير التعليم، زيادة مقدار الخدمات الصحية والاجتماعية التي تعمل على بناء وصيانة العنصر البشري، الذي يؤدي إلى زيادة الانتاج وإنتاجية العمل، بالتالي رفع معدلات النمو.[2]

حيث أوضحت الدراسات أن التقدم في الدول الغربية لم يكن ناتج عن النمو في تراكم رأس المال المادي فحسب، وإنما أيضا يعود نتيجة للاستثمار في العنصر البشري، أي أن هناك علاقة ارتباط بين درجة التعليم (كمقياس للاستثمار في الموارد البشرية) كمتغير مستقل ومعدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع، حيث يساهم التوسع في التعليم في زيادة النمو الاقتصادي من خلال أربعة عناصر كما يلي: [3]

- صنع قوة عاملة مميزة وامدادها بكل ما تحتاجه من معرفة ومهارة؛

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 468-469.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص ص 469-470.

[3] ميشيل تودارو، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 383-384.

- توفير فرص العمل وكذلك العمالة المرتبطة بالعملية التعليمية؛
- تأهيل طبقة من القادة المؤهلين ليحلوا محل الكفاءات الاجنبية سواء في الحكومة أو الاتحادات والنقابات والمشروعات الخاصة والمهنيين؛
- توفير نوع من التدريب، المهارات الاساسية والتشجيع لاستقطاب الوسائل الحديثة للمجتمع.

بالتالي نستنتج مما سبق أن التعليم هو شرط ضروري وإن كان غير كافي للنمو الاقتصادي. والجدير بالذكر أنه حتى لو كانت هناك استثمارات أخرى بديلة تولد قدرا أكبر من النمو الاقتصادي، فإن ذلك لا ينقص من المساهمة الكبيرة سواء الاقتصادية أو غير الاقتصادية التي يقدمها التعليم لتشجيع النمو.

3- **الموارد الطبيعية ومدى توافرها:** وهي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها، بل هي هبة من الخالق سبحانه وتعالى، وهي تتكون من الارض وما عليها وما بداخلها، فكلما توافرت هذه الموارد وكانت تتمتع بالاستقلالية وكذلك تم استغلالها بشكل أمثل ساهم في زيادة معدلات النمو الاقتصادية والعكس صحيح، ولذلك وجب على أي اقتصاد قومي أن ينمي الموارد الطبيعية التي لديه حتى يزداد معدل النمو الاقتصادي.[1] فمن الممكن للدولة أن تحول جزء من الموارد المتاحة (رأس المال، عنصر البشري...) نحو مجالات البحث لتطوير طرق استخراج الموارد الطبيعية حتى تساهم في زيادة معدلات النمو في المستقبل.[2]

4- **التقدم الفني والتكنولوجي:** يلعب هذا العامل دور مهم في استحداث وسائل جديدة للإنتاج وتحسين أداء المعدات والآلات وكذلك نظم الادارة والتنظيم، كلما زاد مستوى التقدم التكنولوجي كان هناك زيادة في النمو الاقتصادي. تظهر أهمية هذا العامل خاصة في الوقت الحالي عصر التكنولوجيا حيث أصبح معيارا لتصنيف الدول [3] وذلك وفقا لما يوضحه الشكل الاتي:

الشكل رقم (01): ***تصنيف الدول حسب معيار التقدم التكنولوجي***

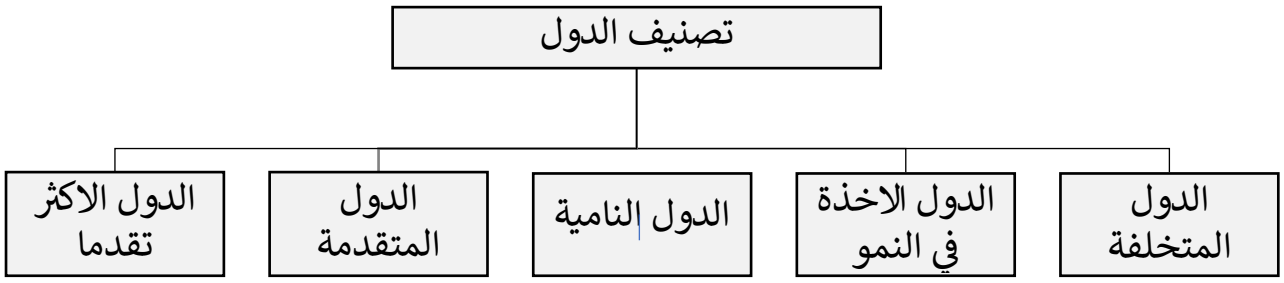

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على:

– مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الاردن، عمان، ص 548، بتصرف.

[1] مصطفى يوسف كافي، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 547.

[2] محمد حربي عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل، عمان،1997، ص 69.

[3] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 471.

5- **التخصص وتقسيم العمل:** يعتبر آدم سميث من أوائل الذين وضحوا أهمية تقسيم العمل حيث يؤدي هذا العامل إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والانتاجية وتحسين الاداء، وتولد تكنولوجيا جديدة مع زيادة التخصص في الموارد الاقتصادية للدولة يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي.[1]

ثانيا- قياس النمو الاقتصادي:

يستعمل GDP*بوصفه مؤشرا لمعدل المستوى المعيشي للأفراد في البلد والنمو الاقتصادي، بالتالي فان تقديرات النمو الاقتصادي هي انعكاس بالأساس لتقديرات حجم الناتج في الاقتصاد، بحكم أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير النسبي السنوي في حجم الناتج، إذا نبرز ثلاث طرق لتقدير حجم الناتج ترجع بالأساس إلى تساوي حجم الناتج مع حجم الدخل وحجم الانفاق.

1- **طريقة القيمة المضافة:** يمكن حساب الناتج المحلي الاجمالي (GDP) بطريقة القيمة المضافة حيث هذه الاخيرة عبارة عن الفرق بين قيمة الانتاج النهائي للسلع والخدمات المنتجة في دولة ما وقيمة مستلزمات الانتاج (الاستهلاكات الوسيطة) وهذا من أجل تفادي مشكلة الازدواجية (حساب السلعة مرتين مرة في السلع النهائية ومرة في السلع الوسيطة) التي تؤدي إلى التضخم.

القيمة المضافة الكلية = مجموع قيم الانتاج – مجموع الاستهلاكات الوسطية (مستلزمات الانتاج)

$$\sum VA = \sum PT - \sum CI \longrightarrow GDP = \sum VA + TVA + DD - sub$$

الناتج المحلي الاجمالي = القيمة المضافة الكلية + الرسم على القيمة المضافة + الرسوم الجمركية- اعانات الانتاج.[2]

2- **طريقة الدخل:** يتم حساب GDP حسب هذه الطريقة من خلال محصلة جمع كافة العوائد التي تحصل عليها عناصر الانتاج (العمل، الارض، رأس المال، التنظيم) التي ساهمت في توليد الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة زمنية محددة عادة ما تكون سنة. [3]

الناتج المحلي الاجمالي = الدخل الوطني = مجموع الاجور + مجموع الفوائد+ مجموع الارباح+ مجموع الريوع

$$GDP = \sum S + \sum i + \sum \pi + \sum R$$

حيث تتمثل عوائد عناصر الانتاج فيما يلي:[4]

الاجور(S): هي تمثل عائد عنصر العمل وتتمثل في الرواتب والاجور التي يحصل عليها الموظفين.

الفوائد (i): ويندرج تحتها كافة الفوائد التي تدفع على القروض والاستثمارات.

---

[1] مصطفى يوسف كافي، **مرجع سبق ذكره**، ص 547.

* الناتج المحلي الاجمالي (GDP) لأي اقتصاد وطني يقيس قيمة كل من السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها في اقتصاد محلي معين خلال الفترة الجارية عادة سنة مقومة على أساس الاسعار السوقية السائدة في هذه الفترة.

[2] عقبة عبد اللاوي بن أحمد، **تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي**، مطبعة الرمال، الجزائر،2020، ص ص 25-26.

[3] نرمين مجدي، **مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الاجمالي**، صندوق النقد العربي،2021، ص13.

[4] صالح خصاونة، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الاردن، 2000، ص 72.

الارباح(π): وتمثل دخل عنصر التنظيم وتتمثل في أرباح الشركات والمؤسسات والجمعيات.

الريوع (R): هو العائد من الارض ويشمل تحت هذا البند العائد من الملكيات العقارية وغيرها.

3- **طريقة الانفاق الكلي:** يتساوى إجمالي الانفاق بالضرورة مع إجمالي الدخل في الاقتصاد، وتفسير ذلك من أساس أن أي عملية شراء سلعة أو خدمة ما يقوم بها طرف معين يتولد عنها بالضرورة دخل للطرف أخر(البائع)، بالتالي يكون هذا الانفاق هو نفسه الدخل، وهذا الاخير يساوي GDP.[1]

يبين أسلوب الانفاق الكلي مكونات إنفاق الدخل الذي تحصل عليه عناصر الانتاج والذي تولد من الناتج المحلي بأسعار السوق حيث هنالك أربعة مكونات رئيسية للإنفاق الكلي وهي:

- الانفاق الاستهلاكي C: هو ذلك الجزء الذي ينفقه الافراد من دخولهم على السلع الاستهلاكية مثل الملابس، المواد الغذائية...إلخ.
- الانفاق الاستثماري I: هو كل إنفاق يؤدي إلى زيادة القدرة الانتاجية للاقتصاد الكلي مثل: شراء الات، بناء المصانع...إلخ. [2]
- الانفاق الحكومي G: يتكون هذا الانفاق من المشتريات الحكومية من السلع والخدمات سواء كانت استهلاكية (مثل مواد غذائية للمستشفيات) او استثمارية (مثل الانفاق على المباني الحكومية والسكنات الجديدة) التي تقوم بها مختلف الوحدات الحكومية لتوفير خدمات لأفراد مجتمعها لتحقيق أهدافها الاقتصادية.
- صافي الانفاق الخارجي (X-M): الانفاق الخارجي هو حصيلة الفرق بين قيمة الصادرات X والتي تمثل إنفاق الاجانب على المنتجات الوطنية وقيمة الواردات M التي تمثل إنفاق الوطنيين على المنتجات الاجنبية، ولذا فإن الصادرات تمثل الطلب الاجنبي على المنتجات الوطنية وتعد أحد مكونات الانفاق القومي، أما الواردات تمثل إنفاق المواطنين على المنتجات الاجنبية فتعد تسربا لجزء من الدخل ينفق في الخارج ومن ثم تستبعد من الانفاق القومي.[3]

إن حصيلة جمع مكونات الانفاق الكلي تعطينا قيمة الناتج المحلي الاجمالي وبمعنى أخر فإن الانفاق الكلي = الناتج المحلي الاجمالي حيث: [4] $Y = C + I + G + (X - M)$

الناتج المحلي الاجمالي = الاستهلاك + الاستثمار + الانفاق الحكومي + صافي الانفاق الخارجي

بعد معرفة طرق حساب الناتج المحلي الاجمالي الذي بدوره يعتبر المؤشر الاساسي في قياس النمو الاقتصادي حيث يقاس النمو الاقتصادي بمقياس اجمالي ومقياس فردي كما يلي: [5]

---

[1] عقبة عبد اللاوي بن أحمد، **مرجع سبق ذكره**، ص 26.

[2] محمد أحمد الافندي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الامين للنشر والتوزيع، جامعة صنعاء، اليمن، 2006، ص 32.

[3] محمود يونس وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، قسم الاقتصاد: كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2000، ص ص 84-85.

[4] محمد أحمد الافندي، **مرجع سبق ذكره**، ص 59.

[5] **نفس المرجع السابق**، ص 298.

- مقياس الاجمالي: يعتمد هذا المقياس على الناتج المحلي الاجمالي

معدل النمو = (الناتج المحلى الاجمالي للسنة حالية – الناتج المحلى الاجمالي للسنة الماضية) / الناتج المحلى الاجمالي للسنة الماضية *100

- مقياس فردي: يركز هذا المقياس على نمو الدخل الحقيقي للفرد في المجتمع ويقاس بالصيغة التالية:

الدخل الفردي = الدخل (الناتج) المحلى الاجمالي / عدد السكان.

معدل نمو الدخل الفردي = معدل نمو الناتج المحلى الاجمالي– معدل نمو السكاني.

ثالثا– أعباء النمو الاقتصادي:

من الضروري الاشارة إلى أن النمو الاقتصادي لا يتحقق إلا في إطار تحمل لبعض الأعباء والتضحيات لعل من أهمها: [1]

- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي كلما زادت الحاجة إلى زيادة إنتاج السلع وتوجيه الموارد والاستثمارات إليها، بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب، وهذا معناه التضحية ببعض السلع الاستهلاكية في الوقت الحاضر من أجل زيادة الانتاج في المستقبل.
- ان النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، بل وحتى النامية أدى إلى زيادة التلوث البيئي والقضاء على الثروات الطبيعية وازدحام المدن.
- كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، كلما زاد التقدم المادي وطغى على الجوانب الروحية والجوانب الاخلاقية في المجتمع.

المطلب الثالث: مفاهيم عامة حول الصادرات

إن للتجارة الخارجية أهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم، لأنه مهما بلغت موارد وإمكانيات أي دولة فإنها لا تستطيع العيش بمعزل عن العالم الخارجي، حيث تعتبر القلب النابض للنشاط الاقتصادي والشريان الاساسي الذي يربط الدول ببعضها البعض، فالتجارة الخارجية تعرف بأنها أحد فروع الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية والمتمثلة في حركة ورؤوس الاموال والتبادل التجاري الذي يتم بين الدول من خلال عمليتي التصدير والاستيراد.حيث أصبح التصدير يلعب دورا مهما لأي دولة فكلما زادت صادرات هذه الدول على حساب وارداتها ساهم ذلك في زيادة دفع معدلات النمو الاقتصادي وكذلك التنوع في مصدر الدخل وتطوير الاقتصاد الوطني.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره**، ص 472.

أولا- مفهوم الصادرات

1- **تعريف الصادرات:** تعددت تعاريف الصادرات من أصحاب الاختصاص ومن أهمها:

- الصادرات هي تلك العملية التي ترمي إلى تحويل السلع والخدمات بصفة نهائية من قبل الاعوان المقيمين في القطر الاقتصادي إلى أعوان غير مقيمين وهو الوسيلة الاكثر سهولة للمؤسسات في اقتحام الاسواق الاجنبية حيث أن معظم المؤسسات توسعها الاولي للأسواق الاجنبية يكون من خلال عملية التصدير.[1]
- وتعرف أيضا بأنها مبيعات البضائع في الخارج، وبالمفهوم الكينزي تمثل الصادرات حقنا في الدورة الاقتصادية وتغيراتها الايجابية تجر زيادة في الدخل الوطني والعمالة، كما أنها ثمن للحصول على الواردات الضرورية للنشاط الاقتصادي.[2]
- تمثل الصادرات جزءا من الناتج الوطني المحلي المباع إلى العالم الخارجي بمعنى اخر تمثل جزء من الطلب على الناتج الوطني فهي بذلك تدخل مباشرة في دالة الطلب الكلي، وتعتبر الصادرات في نموذج الدخل الوطني متغير خارجي أي انها تساوي كمية ثابتة في كافة مستويات الدخل الوطني.[3]
- هي عبارة عن السلع والخدمات التي تم انتاجها في الفترة الجارية وتم بيعها للمشترين الاجانب، ومن ثم فإنها جزء من اجمالي الناتج المحلي للبلد المصدر.[4]
- الصادرات بالمعنى الضيق تمثل قيمة ما يتم بيعه من السلع إلى بقية دول العالم الخارجي لتحقيق زيادة في الدخل القومي، وتشكل الجانب الدائن في حسابات الميزان التجاري للدولة، فهي تمثل طلب المقيمين خارج القطر الاقتصادي على السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد آخر. اما بمعناها الواسع فهي كل ما يتم تصديره من سلع وخدمات ورؤوس أموال إلى بقية دول العالم لتحقيق زيادة في الدخل القومي ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي.[5]

2- **دالة الصادرات:** تعد الصادرات أحد عناصر الطلب الكلي شأنها في ذلك شان الاستهلاك او الاستثمار، كما ان الدخل المتولد نتيجة لإنتاج السلع المخصصة للتصدير يتحقق بذات الشكل الذي يتحقق به الدخل عند القيام بالإنتاج بصفة عامة، ولذلك فإن التغيرات التلقائية التي تحدث في الصادرات تؤدي إلى تأثيرات مضاعفة على الدخل وتكون موجبة في حالة الزيادة وسالبة في حالة النقصان.[6]

وتعامل الصادرات في نموذج الدخل الوطني كمتغير خارجي أي أنها تساوي كمية ثابتة في كافة مستويات الدخل الوطني وهذا لأن الطلب الخارجي على الناتج الوطني هو دالة تابعة لدخول العالم

---

[1] فرحات غول، **التسويق الدولي (مفاهيم وأسس النجاح في الاسواق العالمية)**، دار الخلدونية، الجزائر، 2008، ص 190.

[2] Ahmed Silem ،Albertini (J.M), **Lexique d'économie**, 4éme édition, dalloz, paris, 1992, p 272.

[3] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)**، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 130.

[4] أحمد محمد مندور وآخرون، **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، قسم الاقتصاد: كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2004، ص 13.

[5] فاروق بن صالح الخطيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 106.

[6] محمود يونس، **مرجع سبق ذكره**، ص 133.

الخارجي وإلى نسبة الاسعار المحلية إلى أسعار العالم الخارجي وإلى معدلات الفائدة وإلى السياسات التجارية ما بين الدول المتعاملة مع بعضها تجاريا وإلى معدلات القطاع الاجنبي، وبما ان اهم هذه العوامل تتحدد بعوامل خارجية لذا يمكن ان نفترض بان الصادرات متغير مستقل،[1] وعليه تكتب دالة الصادرات كما يلي: $X=X_0$ وشكلها البياني ممثل في الشكل رقم (02):

الشكل رقم (02): منحنى دالة الصادرات

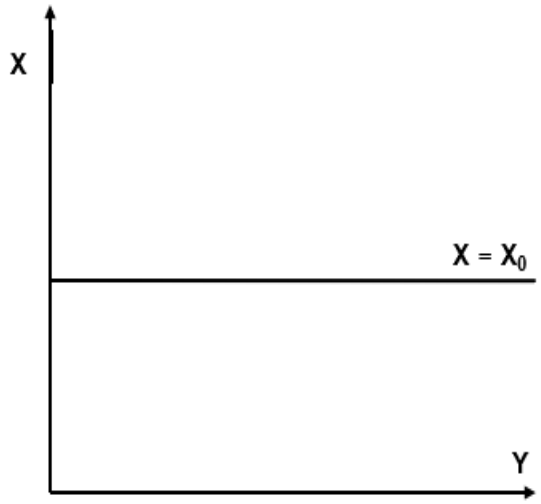

Y: الناتج الوطني

X: الصادرات

X_0: مستوى معين لصادرات

المصدر: من اعدا الطالبين اعتماد على:

- محمود يونس وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، قسم الاقتصاد: كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2000، ص 133.

منحنى الصادرات عبارة عن خط مستقيم افقي بمعنى ان حجم الناتج او الدخل الوطني لا يؤثر على الصادرات بل هي كمية معينة بغض النظر عن مستوى الدخل الوطني.

3- **أهمية الصادرات:** تبرز أهمية الصادرات من كونها تلعب أدوار متعددة في مجال النمو والتنمية من خلال ما يلي:[2]

- لتصدير أهمية كبرى في اقتصاديات مختلف الدول ووسيلة فعالة في خلق فرص العمل جديدة، لأن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات المحلية، حيث تمكن هذه الاخيرة من زيادة معدلات الانتاج مما يتطلب توظيف عدد اضافي من العمالة وبالتالي الحد من نسب البطالة.
- تلعب الصادرات دورا مباشرا في معالجة الخلل في الميزان التجاري، وبالتالي ميزان المدفوعات باعتبارها أحد الموارد الرئيسية للنقد الاجنبي، مما يؤثر بصورة مباشرة على التوازن المالي والاستقرار النقدي للعملة المحلية وأسعار الصرف.
- لصادرات أهمية بالغة في جذب الاستثمار الاجنبي، فيعتبر هذا الاخير محرك أساسي لنجاح عملية التصدير، فالاستثمار الاجنبي يأتي بالتكنولوجيا الحديثة والخبرة في الادارة، بالإضافة إلى الارتباط بالأسواق

[1] عمر صخري، **مرجع سبق ذكره**، ص 130.

[2] شهرزاد بروأين، **محددات الصادرات الصناعية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2016**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، السنة الجامعية 2017-2018، ص ص 6-7.

العالمية، حيث يسمح توفر رأس المال بالتوسع في الانتاج وتنوعه وتحسين الجودة، كما تساهم التكنولوجيا الحديثة في تطوير المنتج وخفض تكلفة انتاجه، ومن ثم يمكن القول أن الاستثمار يساهم في زيادة الانتاجية، وفي إنشاء صناعات جديدة وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، وربط المنتجين المحليين بالأسواق الدولية، كما أن وجود قطاع تصديري قوي يعمل على جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية التي تترجم في شكل زيادة في الصادرات الحسية والسلعية، وتقوم بدورها في جذب استثمارات جديدة.

- تحقيق معدلات نمو مطردة: إن الاهتمام بالصادرات ينبع من وجود تحدي رئيسي يواجه الاقتصاد المحلي، وهو تحقيق معدلات نمو اقتصادية مطردة قادرة على خلق فرص عمل جديدة للحد من البطالة وتوفير مصادر للعملات الاجنبية، وعلى الرغم من أن هناك أساليب عديدة لتنويع مصادر العملات الاجنبية، الا أنه لا يوجد سوى مصدر واحد وهو التصدير، قادر على خلق فرص عمل بالكم والاستمرارية المطلوبة لتحقيق معدلات نمو متواصلة ومرتفعة. إن العلاقة بين التوجه التصديري للسياسية الاقتصادية وجذب استثمارات محلية وأجنبية جديدة لا يتحقق الا بعد قترة زمنية طويلة، يتأكد المستثمر الاجنبي أو المحلي من استمرار التوجه التصديري من سنة إلى أخرى، وعندما تستقر قناعة المستثمر بأن السياسة الاقتصادية توجهت بلا رجعة للتصدير، وقتها فقط سوف تأتي السياسة الاقتصادية التصديرية ثمارها في دعم التصدير وجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية.

ثانيا- أنواع الصادرات وطرق التصدير

1- **أنواع الصادرات:** يمكن تقسيم الصادرات إلى عدة أنواع رئيسية وهي صادرات منظورة وصادرات غير منظور، وذلك على أساس معيار كونها مرئية وغير مرئية عند خروجها من البلد المنتج، وصادرات مؤقتة وأخرى نهائية وذلك على أساس بقائها بصفة مؤقتة أو دائمة خارج البلد المنتج لها كما يلي:

- الصادرات المنظورة: والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية، مثل: القمح، السيارات...، وتنتقل من المقيمين في دولة ما إلى المقيمين في الخارج، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها.[1]
- الصادرات غير المنظورة: وهي الخدمات التي يؤديها الافراد والمؤسسات للأجانب، ومن أمثلتها خدمات المطاعم والفنادق التي تقدم للسياح الاجانب، أو خدمات البنوك الوطنية لعملائها المقيمين في الخارج.[2]

[1] سهام موسى، **استراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية دراسة تحليلية للنموذج الصيني**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، السنة الجامعية 2017-2018، ص 54.

[2] Samir Haddad, **practical studies in business English and letter writing**, third edition, Jordan book centre ,1995،p139.

- الصادرات المؤقتة: وهي تلك البضائع أو الاموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن، ثم يعاد استيرادها مثل المنتجات التي يراد تقديمها في المعارض أو المؤتمرات أو الصالونات الدولية، إرسال أجهزة أو الات لإصلاحها في الخارج ومن ثم ارجاعها.[1]
- الصادرات النهائية: وهي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية، بحيث تقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد.[2]

2- **طرق التصدير**: يعد التصدير من بين أبسط أشكال الدخول للأسواق الخارجية لأنه يتضمن أقل نسبة من المخاطر بالمقارنة مع الاشكال الاخرى، كالاستثمار الاجنبي المباشر والتحالفات الاستراتيجية... الخ وعلى العموم قد يكون التصدير نشاطا سلبيا أو قد يكون نشاطا ايجابيا، فالنشاط السلبي للتصدير يعني أن المؤسسة قد تبيع للخارج دون تخطيط مسبق، أو إنما تنظر إلى الاسواق الخارجية كوسيلة للتخلص من فائض المنتجات، ويوجد في التصدير طريقتين هما: [3]

- التصدير غير المباشر: يتم عن طريق استخدام او تعيين وسطاء دوليين يقومون بمهام التصدير لتلك الدولة، وهذه الطريقة غالبا ما تكون شائعة بين الشركات حديثة العهد بالتصدير لأنها تتضمن اقل مخاطرة، كما ان الشركة حسب هذه الطريقة لا تضطر إلى تعيين وتطوير ايدي عاملة لها في الخارج، فالوسيط التجاري لديه المعرفة التامة بأحوال السوق الاجنبي وطريقة التعامل في الاسواق المستهدفة خارجيا. فمن بين الوسطاء التصدير نجد من يقوم بشراء المنتج ويتولى فما بعد عملية التصدير، وهناك من يأخذ أجر مقابل القيام بعملية الوساطة لتصدير المنتج...إلخ.
- التصدير المباشر: هنا يقوم المنتج نفسه بالتصدير إلى الاسواق الاجنبية دون الاستعانة بخدمات الوسطاء، ويفيد التصدير المباشر في تعميق معرفة وخبرة الشركات بالأسواق الدولية ويساعدها على زيادة الادارة في ميدان الاعمال الدولية، وتتبع الشركات في تصدير منتجاتها مباشرة عدة طرق من بينها إنشاء فروع في الاسواق الخارجية، ارسال مندوبي بيع للخارج من طرف المنتج...إلخ.

ثالثا- محددات الصادرات

ان حجم الصادرات لأي دولة يتحدد عن طريق ثلاث محددات هي: [4]

---

[1] صراح بن لحرش، **تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم تسيير، تحضض أداة أعمال، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، 2012-2013، ص 24.

[2] إبراهيم بلقلة، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر-** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2008-2009، ص 89.

[3] محمد جاسم، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2011، ص ص 77-79.

[4] ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وادارة الاعمال، جامعة وهران. 2013-2014، ص 85.

- الطلب العالمي: فالطلب العالمي مع بقية العالم يعتبر عامل مفسر مهم لزيادة قيمة الصادرات لأي دولة فهو الفرق بين نمو الطلب الخارجي ونمو الطلب الداخلي الذي يراد قياسه.
- حجم الانتاج او الطاقة الانتاجية: فاذا كان حجم التشغيل يقترب من التشغيل الكامل وطاقات الانتاج الضروري منخفض، فان زيادة الطلب الخارجي سوف يحدث ارتفاع في حجم صادرات تلك الدولة، والعكس إذا كانت هناك طاقات متوفرة فسوف يترجم ذلك إلى تشغيل عوامل الانتاج مما يحفز على نمو الصادرات.
- تنافسية المنتجات المصدرة: ان التنافسية تتمثل في قدرة اقتصاد او صناعة ما على بيع منتجاتها في السوق الخارجي، حيث يعتمد ذلك على مدى مقاربة الاسعار الداخلية والخارجية ونوعية المنتجات، الشبكات التجارية والمالية ...الخ.

المطلب الرابع: نظريات النمو والصادرات في الفكر الاقتصادي

شمل الفكر الاقتصادي عدد من الافكار التي رأت في النمو الاقتصادي والصادرات أهمية كبيرة وفيما يلي لمحة عن الافكار الاقتصادية المختلفة موضحة في العناصر التالية:

أولا- نظريات النمو الاقتصادي

1- **الفكر الكلاسيكي:** يقوم تحليل المدرسة الكلاسيكية على أساس نظام الملكية الخاصة وفي ظل عدة افتراضات مهمة منها وجود سوق منافسة تامة، حالة استخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة الانشطة الاقتصادية ومع التغيرات الجذرية التي أحدثتها الثورة الصناعية في أساليب ووسائل الانتاج وخاصة الصناعية منها، تعقدت المشاكل الاقتصادية المرتبطة بالتطور الحاصل خلال تلك الفترة، مما جعل التحليل الكلاسيكي يتجه في ضوء ما سبق إلى البحث عن المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي، بالتالي تعتبر المدرسة الكلاسيكية أحسن المدارس من حيث إسهاماتها على الاقل في زمنها، فمع أدم سميث ولد المذهب الكلاسيكي وتطور مع روبرت مالتوس، دافيد ريكاردو، جون ستيوارت ميل وآخرون، حيث كانوا شغوفين بالنمو الاقتصادي، أسبابه والمفاهيم الاخرى المتعلقة به.[1]

ولعل من بين الافكار التي جاء بها الاقتصاديون الكلاسيك نذكر أهمها:

- تحليل آدم سميث: ساهم أدم سميث في تحليل النمو من خلال كتابه الشهير ثروة الامم الذي وضح فيه عدة أفكار لعلى أهمها:
  - التخصيص وتقسيم العمل لابد أن يسبق بتراكم رأس مالي (الذي يأتي أساسا من الادخار)، حيث برفع تقسيم العمل من مستوى الانتاجية التي تزيد الارباح والدخول، فيخصص جزء منها للادخار (زيادة تراكم

[1] فليح حسن خلف، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدارا للكتاب العالمي، علم الكتب الحديث، عمان، الاردن،2006، ص ص 103-104.

رأس المال) بالتالي زيادة الاستثمارات، فالمزيد من تقسيم العمل مع تكنولوجيا أحدث يزيد من الانتاج الذي يحقق أرباح أكبر.. وهكذا يتوفر التراكم الرأسمالي فتصبح عملية النمو متجددة.[1]

- النظام الاقتصادي هو نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائيا، أي الحرية الاقتصادية (عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي) لأن ذلك يعرقل نمو الاقتصاد القومي، أي القوانين الطبيعية هي التي تنظم مسار الحياة الاقتصادية من خلال مفهوم اليد الخفية .
- الارض هي أساس أي نمو اقتصادي، حيث يعتقد سميث إن الزراعة هي أهم القطاعات الاقتصادية لأنها تساهم في توفير الغذاء للسكان، يرى آدم سميث أن بزيادة عدد العمال في قطعة الارض يرفع من إنتاجها لكن بمعدلات زيادة متناقصة وهو ما يعرف بمفهوم تناقص الغلة.

– تحليل دافيد ريكاردو: من بين أفكار ريكاردو فيما يخص النمو ما يلي:

- حلل ريكاردو عمية النمو الاقتصادي من خلال تقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات وهم الرأسماليون والاقطاعيون والعمال، حيث أن الرأسماليين هم الذين يلعبون الدور الاساسي في الاقتصاد الوطني وفي النمو الاقتصادي بصفة عامة، لأنهم هم الذين يتحصلون على الارباح ويوظفوها في عملية إنتاجية جديدة من خلال البحث على أفضل الفرص، وهو ما يؤدي إلى توسيع تراكم رأس المال، أما الطبقة الثانية فهي متمثلة في الاقطاعيين وهم أصحاب الارض حيث أن الاقطاعي يقدم أرضه للرأسمالي مقابل الحصول على الريع كعائد من عنصر الارض، في حين ان طبقة العمال لها دور أقل أهمية من الطبقتين السابقتين حيث تساهم في العملية الانتاجية مقابل تلقيهم لأجور.[2]
- أضاف ريكاردوا مصطلح أجر الكفاف* في تحليل عملية النمو، يرى بأن الاجور مستقرة عند مستوى الاجر الطبيعي فلو زادت عن هذا الحد مع تناقص الغلة تؤدي لارتفاع الاسعار وزيادة الريع أي انخفاض أرباح طبقة رأس المال ومع تكرر العملية يصل الاقتصاد إلى حالة السكون. [3]
- اعتبر دافيد التجارة الخارجية مهمة جدا خاصة مع التقسيم الدولي للعمل حيث أدخل ريكاردوا نظرية الميزة النسبية **، فمن مصلحة كل دولة أن تصدر السلعة التي تملك فيها ميزة نسبية مقابل استيراد السلعة التي تنتجها الدولة المقابلة بتكلفة منخفضة، وهذا يزيد من التبادل التجاري بالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي.[5]

---

[1] عبلة عبد الحميد بخاري، **التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، دون سنة نشر، ص ص 30-31.

[2] الوليد قسوم ميساوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

* اجر الكفاف أو الاجر الطبيعي وهو الاجر الذي يوفر للعمال ضروريات العيش من مأكل وملبس ومسكن فقط.

[3] عبد الحليم شاهين، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، دراسات تنموية المعهد الوطني للتخطيط، العدد8، 2021، ص 73.

** الميزة النسبية لدولة ما وهي السلعة التي تكون الدولة قادرة على انتاجها بتكلفة أقل من دولة أخرى.

[5] عبد الحليم شاهين، **مرجع سبق ذكره**، ص 72.

- بالإضافة إلى أنه من المهم أيضا عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق فرض الضرائب لأن ذلك سيحد من الرغبة الاستثمارية للرأسماليين وهو ما من شأنه كبح عملية النمو.[1]

– روبرت مالتوس: حلل هذا العالم الاقتصادي النمو الاقتصادي من خلال نظريتين وهما: [2]

- نظرية السكان حيث يرى بأن عدد السكان يتزايد بمتتالية هندسية بينما تتزايد الموارد (الغذاء) بمتتالية حسابية وفي ظل الندرة وقانون تناقص الغلة، هذه الحالة ستؤول إلى وضعية كارثية من مجاعات وآفات (زيادة في عدد السكان تفوق الزيادة في الغذاء) اذ لا يمكن تلبية حاجيات السكان المتزايدة من الموارد المتاحة، فحسب رأيه فإن النمو السكاني مثبط لعملية النمو، وكانت هذه بمثابة آراء تشاؤمية تتعلق بالنمو السكاني وأثره السلبي على النمو الاقتصادي للمحلل مالتوس.
- نظرية الطلب المرتبطة بالنمو تتمثل في تحديد الطلب الفعال خلافا لباقي الكلاسيك الذين عرفوا بالتركيز على جانب العرض في التحليل الاقتصادي (قانون المنافذ لساي) حيث ركز مالتوس على تناسب حجم الطلب (المحدد بعدد السكان) مع حجم الانتاج وذلك لضمان مستوى الارباح.

بعد عرض لأهم أفكار المحللين الكلاسيكيين يمكن استنتاج النقاط التالية:

- ✓ سياسة الحرية الاقتصادية أي عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتحرير التجارة الخارجية؛
- ✓ الربح هو الحافز على الاستثمار بحيث كلما زادت الارباح يزداد معدل التكوين الرأسمالي ويتحقق الاستثمار مما يدفع النمو للارتفاع؛
- ✓ اعتقد الكلاسيك بأن نمو السكان، ندرة الموارد الطبيعية وتراجع التكوين الرأسمالي هي عوامل تمثل عقبة أمام النمو والتنمية الاقتصادية.
- ✓ أكد التحليل الكلاسيكي على أهمية الارض كعنصر مهم من عناصر الانتاج إلى جانب العناصر الاخرى مع اهمال عنصر التنظيم. في حين اعتبر التقدم التكنولوجي قد يؤجل حالة الركود لكن ليس إلى ما لانهاية؛
- ✓ التكوين الرأسمالي مفتاح النمو الاقتصادي لذلك أكد الكلاسيك على ضرورة تحقيق قدر كافي من المدخرات، كما أن الرأسماليون وملاك الاراضي هم وحدهم القادرون على تحقيق ذلك الادخار، لأن طبقة العمال أجورهم الضئيلة لا تكفيهم من أجل التوفير والادخار بنسب ذات أهمية تذكر

2– **الفكر الكينزي:** شكلت هذه النظرية قاعدة هامة من حيث المفاهيم وأدوات التحليل استغلت من طرف العديد من الاقتصاديين في تحليلهم لعملية النمو الاقتصادي. ومن اهم الاقتصاديين الذي اهتموا بالنمو في هذه المدرسة نجد ما يلي:

– تحليل كينز: يعتبر كينز الركيزة الاساسية في التحليل الاقتصادي ومن أهم أفكاره:

---

[1] الوليد قسوم ميساوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 51.

[2] سيد أحمد بوحزام، **مطبوعة محاضرات في مقياس: نماذج النمو موجهة لطلبة السنة الثالثة**، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، 2020–2021، ص 20.

- عملية النمو الاقتصادي ترتبط بآلية المضاعف، حيث يزداد الدخل القومي بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الانفاق الاستثماري ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك؛ [1]
- رفض كينز فكرة التوازن التلقائي وأقر بأن التوازن يحدث عند مستوى يختلف عن التشغيل الكامل. في حين اعتقد بأن أزمة الكلاسيك لا تكمن في عدم كفاية العرض لذلك ظهر مصطلح الطلب الفعال؛
- حدد التفكير الكينزي بأن الاستثمار والادخار دالة تابعة لسعر الفائدة والدخل على التوالي ويتحقق التوازن عند تساوي الاستثمار المخطط والادخار المخطط.. [2]

– نموذج هارود– دومار: تم توصيف هذا النموذج بصورة مستقلة من طرف الاقتصادي البريطاني هارود والامريكي دومار، ولتشابهما فقد تم دمجهما في نموذج واحد وتعتبر أفكارهما حول النمو أول وأقدم محاولة جادة لنمذجة النمو الاقتصادي،[3] اعتمادا على عدة فرضيات متمثلة فيما يلي:

- للحصول على زيادة في معدل النمو يتم عن طريق تخفيض معامل (راس المال/الدخل)، أو بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل)، أي أن النموذج يأخذ بعين الاعتبار كل من العرض والطلب؛[4]
- هناك ثلاث أشكال لمعدل النمو وهي: [5]

معدل النمو الفعلي : G وهو نسبة الادخار S إلى معامل رأس المال C أي G=S/C .

معدل النمو المضمون G_w : يمثل نسبة الادخار إلى معامل رأس المال المحقق لمعدل النمو المضمون وعليه فإن: $G_W = S/C_R$ حيث C_R : معامل رأس المال الذي تمكن من تحقيق معدل النمو المضمون.

معدل النمو الطبيعي G_N: وهو اقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، حجم السكان، التراكم الرأسمالي.

يجب تحقق التعادل بين الانواع الثلاث لمعدلات النمو المذكور أعلاه حيث التعادل بين النوعين الاولين يؤدي إلى توفر القناعة لدى المديرين بقراراتهم الانتاجية أما التعادل بين معدل النمو المرغوب والطبيعي فليس هناك اتجاه لنشوء البطالة والتضخم.[6]

---

[1] كريم بودخدخ، **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001–2009**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود مالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، السنة الجامعية 2009–2010، ص113.

[2] علي العمري، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970–2006)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع : اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2007–2008، ص ص 52–53.

[3] سيد أحمد بوحزام، **مرجع سبق ذكره**، ص 25

[4] أشواق بن قدور، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة1965–2005**، دار الراية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 76.

[5] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية نظريات نماذج استراتيجيات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص96.

[6] جلال الخشيب، **مرجع سبق ذكره**، ص 14.

3- **الفكر النيو كلاسيكي:** يعد نموذج هارود-دومار المنبع المباشر للنظرية النيو كلاسيكية، وذلك بفضل المساهمة التي قام بها سولو، والمتمثلة في نموذج ذا سلعة واحدة والذي يخدم الانتاج والاستهلاك في نفس الوقت، ومن أبرز النماذج النيو كلاسيكية نجد:

- نموذج سولو: من خلال نموذج سولو تم دراسة حركية النمو المتوازن عند الاستخدام التام لرأس المال، مع اعتبار التكنولوجيا متغير خارجي المنشأ. وتمثلت فرضيات نموذج سولو فيما يلي: [1]

- الاقتصاد مغلق وتسوده المنافسة في جميع اسواقه؛
- الانتاج دالة من نوع كوب دوغلاس لعنصري العمل ورأس المال، ذات غلة الحجم الثابتة؛
- نسبة مساهمة السكان في التشغيل ثابتة، حيث أن العمل كذلك ينمو بنفس معدل نمو السكان؛
- فرضية قانون تناقص الغلة وتنافص المعدل الحدي للإحلال، مع وجود مرونة في الاسعار والاجور وان عوائد العمل ورأس المال تقدر على أساس الانتاجية الحدية لهما.

4- **النظريات الحديثة للنمو:** تسمى أيضا بنظرية النمو الداخلي وقد ظهرت هذه النظرية في منتصف الثمانيات وهي تبحث في تفسير النمو عن طريق التراكم دون اعتبار العوامل الخارجية ويعود سبب ظهور هذه النظرية إلى النمو المستمر الذي عرفته معظم الدول ذات عدد السكان الثابت تقريبا بالإضافة إلى الاختلاف الكبير في معدلات النمو بين البلدان. ومن الخصائص الاساسية لهذه النظرية عدم تناقص مردودية رأس المال ويعود هذا إل الاستثمار وتكوين العنصر البشري. ونميز عدة نماذج من بينها: نموذج النمو الداخلي لقطاع واحد، والنمو الداخلي لقطاعين.[2]

ثانيا- الصادرات في الفكر الاقتصادي:

1- **الفكر الكلاسيكي:** انتقد الكلاسيك التجاريين في سعيهم لفرض قيود على التجارة الخارجية، من خلال الحد من الواردات والتوسع في الصادرات بشكل يتنافى مع الاستخدام الامثل للموارد المتاحة للاقتصاد، فلقد نادى الاقتصاديون الكلاسيك بالحرية الاقتصادية التامة في مجال التجارة الخارجية، أما الصادرات فقد أولاها هؤلاء اهتماما كبيرا في كتاباتهم، بحيث بينوا الدور الذي تلعبه في توسيع القاعدة الانتاجية، وكذا الفوائد التي تنشأ عنها من خلال تمكين الصناعات التصديرية من الانتاج لسوق أوسع، وبالتالي الاستفادة من وفرات الحجم وتحقيق تزايد في الغلة، إضافة إلى دور هذه الصادرات في تحقيق الاستخدام الامثل

[1] سيد أحمد كبداني، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012-2013، ص ص43-44.

[2] Pierre. Alain Muet, Les théories contemporaines de la croissance, Observation et diagnostics économiques n° 45, juin 1993,p 38.

للموارد المحلية، ودورها في عملية تراكم رأس المال من خلال التشجيع على التوسع في النشاط التصنيعي عموما.[1]

وقامت أفكارهم بعرض فكرة الحرية الاقتصادية التي تعتمد على التوازن الاقتصادي التلقائي، وقد اكدوا على أهمية التجارة الخارجية في توزيع الفائض في الانتاج الصناعي، وأوضح ريكاردو فيما بعد ان التبادل الدولي يقوم على أساس اختلاف التكاليف النسبية والذي يتيح الاستفادة من التخصيص وتقسيم العمل على النطاق الدولي، وقد وضح الكلاسيك أثر التجارة الخارجية على تراكم راس المال ودور الصادرات في توسيع القاعدة الانتاجية، فالصادرات تعتبر عندهم قوة محركة للنمو.[2]

2- **الفكر الكينزي:** في الثلاثينات من القرن الماضي، وبعد أزمة الكساد التي عرفها العالم في العام 1929، نشرت النظرية العامة لـ جون مينارد كينز، وأصبح الامر الشاغل للاقتصاديين والسادة وصناع القرار في الدول الغربية كيفية خلق طلب فعال والذي يحدد مستوى النشاط الاقتصادي، فدالة الطلب عند كينز تشتمل على المتغيرات التالية: $Y= C + I + G + (X - M)$

يلاحظ على دالة الطلب الكلي لدى كينز أنها تحتوي على صافي التصدير كمتغير أساسي في المعادلة إلى جانب المتغيرات الاخرى، كما بين كينز الدور الذي يلعبه مضاعف الصادرات، والذي يعمل على زيادة الدخل بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في قيمة الصادرات.[3]

3- **الفكر النيو كلاسيكي:** قام كل من المفكرين السويديين هكشر وأولين، بتطوير نظرية هبات عوامل الانتاج للتجارة الخارجية و ذلك كمحاولة لتعديل النظرية الكلاسيكية للتجارة الخارجية، حيث جاءت اسهامات هكشر وأولين من خلال ادخال عنصر راس المال في التحليل بالإضافة لعنصر العمل، فحسب هذه النظرية فان الدول التي يكون لديها وفرة في راس المال فينبغي لها التخصص في انتاج السلع كثيفة رأس المال وتصديرها، بينما الدول التي يكون لديها وفرة في اليد العاملة فينبغي لها أن تتخصص في إنتاج السلع كثيفة العمل وتصديرها، وبالتالي فإن النظرية النيو كلاسيكية تنظر لأهمية التجارة الخارجية في بلد معين على أنها تتحدد بالمزايا النسبية (هبات عوامل الانتاج) .[4]

4- **الفكر الحديث:** اختلفت أوجه نظر المفكرين المعاصرين للصادرات حول علاقتها بالنمو، حيث يرى الاقتصادي ماركس استحالة قيام التجارة الخارجية بدور إنمائي في ظل الكيان الراهن للعلاقات الدولية التي تسيطر عليها القوى الرجعية للنظام الرأسمالي، وما تقوم به من وسائل القهر، استغلال لثروات الشعوب الفقيرة، فضلا عن المنافسة الحادة بين الدول الرأسمالية الاستعمارية على مناطق النفوذ والاسواق، أما

---

[1] وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 01، 2002، ص 7.

[2] ناصر الدين قريبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 89

[3] وصاف سعيدي، **مرجع سبق ذكره**، ص8.

[4] شهرزاد بروأين، **مرجع سبق ذكره**، ص 47.

ميردال فانه يرى أن تجارة الدول النامية مع الدول المتقدمة تعود عوائدها لصالح الدول المتقدمة، لكونها تمتلك صناعة قوية وتكنولوجيا متطورة لا تتوفر عليها الدول النامية، فالتجارة حسبه في هذه الظروف تؤدي إلى تعميق الفجوة بين المجموعتين. في حين يرى نيركس بان التجارة الخارجية تعتبر كأداة للنمو، كما استبعد إمكانية تحقيق الدول النامية للنمو من خلال التجارة الخارجية، بالنظر لما تتلقاه صادراتها من صعوبات في أسواق الدول المتقدمة، فهو يرى أن الانسياق وراء تمتع بعض قطاعات التصدير بميزة نسبية كمبرر لتوجيه الموارد الاضافية قد يؤدي إلى هبوط بالدخل الكلي الحقيقي للبلد، إضافة إلى تدهور معدلات التبادل في غير صالحه بالنظر لما يواجه صادرات الدول النامية حاليا في الاسواق الدولية من عقبات، وبالنظر أيضا لانخفاض مستوى الكفاية الانتاجية لديها مقارنة مع الدول المتقدمة، وهو الاحتمال الذي أطلق عليه بعض الاقتصاديين مصطلح ظاهرة النمو المؤدي إلى الافقار.[1]

[1] ميلود بورحلة، محمد بوطوبة، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 دراسة تحليلية قياسية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 13، ص ص 206-207.

المبحث الثاني: مراجعة الدراسات العلمية السابقة

قبل المضي في الدراسة الحالية، من المهم عرض عدد من الدراسات والابحاث السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، وذلك للمساعدة في تطوير الاساليب البحثية التي يمكن الاعتماد عليها في معالجة مشكلة الدراسة ومقارنة نتائج الدراسة الحالية مع أهم النتائج التي تم الوصول إليها في البحوث السابقة، وهناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى موضوع الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي ولكن هذا كان مقتصرا الا على المقالات بدرجة أكبر بالمقابل كان هناك شح للمعلومات بالنسبة للمذكرات والرسائل خاصة في الدراسات باللغة الاجنبية.

المطلب الأول: دراسات باللغة العربية

تم تقسيم الدراسات باللغة العربية إلى قسمين حيث تم أولا ذكر الدراسات المحلية ثم الدراسات غير محلية لكن باللغة العربية (الدراسات الاجنبية).

أولا- الدراسات المحلية

1- تناولت دراسة **ناصر الدين القريبي** قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال تحليل الواقع الراهن للاقتصاد الجزائري وإبراز لأهم العوامل التي تؤثر على معدلات النمو في الجزائر، وقد تم تقدير نموذج انحدار يتشكل من الناتج المحلي الاجمالي ممثلا لنمو الاقتصادي كمتغير تابع ومتغيرين مستقلين وهما: متغير تراكم رأس المال الثابت ممثلا للاستثمار المحلي، ومتغير الصادرات كمتغير خارجي ليمثل الاثر الخارجي في النمو الاقتصادي واستخدام كذلك تقنية الانحدار الذاتي بنفس المتغيرات، وتوصلت هذه الدراسة لأهم النقاط التالية:[1]

- هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات حيث بلغت أكثر من 97 % ، وعدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي وهذا يعرقل من عملية التنمية والنمو الاقتصادي غير مستدام في الاجل الطويل؛
- من خلال الدراسة القياسية لهذا البحث تبين معنوية الصادرات وتراكم رأس المال الثابت ممثلا للاستثمار كمتغيرين تفسيريين للنمو الاقتصادي؛
- عدم قدرة وفعالية نماذج الانحدار الخطي في تفسير الظواهر الاقتصادية الكلية مقارنة بنماذج متجهات الارتباط الذاتي (VAR) ونماذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM)؛

[1] ناصر الدين قريبي، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر-**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران،2013-2014.

- فيما يخص تحليل التباين تبين أن تراكم رأس المال الثابت ممثلا للاستثمار مقارنة مع الصادرات كان المفسر الاقوى لخطأ التنبؤ في GDP خلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات اتجاه واحد أي أن نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي هو الذي يسبب نمو الصادرات الاجمالية الحقيقية.

2- يهدف مقال **(نادية براهيمي وحسيبة مداني)** إلى اختبار أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي مع المنهج الاحصائي من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، بعد وصف هيكل الصادرات للجزائر وتبيان وضعية الميزان التجاري الوطني لفترة الدراسة خلصت إلى عدة نتائج أهمها متمثل في النقاط التالية: [1]

- وجود علاقة طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة والمتمثلة في الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع ممثلا لنمو الاقتصادي ومتغيرين مستقلين وهما صادرات المحروقات والصادرات خارج المحروقات؛
- الاثر الايجابي الضعيف نسبيا لصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل، وهذا راجع لضعف هذا النوع من الصادرات؛
- صادرات المحروقات كان أثرها إيجابي على النمو في المدى القصير وتأثير سلبي في المدى الطويل نظرا لضعف البنية الهيكلية للاقتصاد الجزائري واعتماده بدرجة كبيرة عل صادرات المحروقات هذه الاخيرة التي بقيت رهينة عدم استقرار أسعار المحروقات حسب قوى الطلب والعرض في السوق الدولية؛

3- تهدف هذه الورقة البحثية **(محمد ابن البار وفرحات عباس)** إلى إبراز العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016، باتباع أسلوب التحليل الوصفي وأسلوب التحليل الكمي القياسي لتبيان العلاقة وذلك على ضوء بيانات سنوية، وباستخدام منهج التكامل المشترك وطريقة المربعات الصغرى العادية المصححة كليا FMOLS ومن بين أهم النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة ما يلي: [2]

- أظهرت جميع نتائج اختبارات جذر الوحدة أن المتغيرين غير مستقرين عند المستوى واستقرت عند الفرق الاول، وهذا ما سمح بإجراء اختبار التكامل المشترك؛
- وفق سببية غرانجر وجود سببية أحادية الاتجاه من الصادرات نحو الناتج المحلي الاجمالي؛
- أشارت نتائج اختبارات التكامل المشترك وجود تكامل مشترك بين الناتج المحلي الاجمالي والصادرات وإن عدد متجهات التكامل المشترك هو r=1؛
- وجود أثر إيجابي للصادرات على الناتج المحلي، وذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 1%؛

---

[1] نادية براهيمي، حسيبة مداني، **تقدير الاثر القصير والطويل الاجل للصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13، العدد01، 2020، ص ص 111-123.

[2] محمد بن البار، فرحات عباس، **قياس العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية قسم العلوم الاقتصادية، العدد21، 2019، ص ص 67-76.

- بلغت القدرة التفسيرية للنموذج المقدر حوالي 45% وها ما يدل أن المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) مفسر من قبل الصادرات والنسبة الباقية 55% يعود إلى عوامل أخرى لم تدرج في النموذج؛
- معنوية النموذج بصفة كلية حسب إحصائية فيشر وذلك عند مستوى معنوية 1%.

4- قدمت أطروحة **(وصاف سعيدي)** لتوضيح أهمية استراتيجية تنمية الصادرات في السياسة الاقتصادية الكلية من خلال نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي وفي المجاميع الاقتصادية الاخرى للفترة (1986-2000)، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي والمقارن، حيث تم توزيع استبيان على أهم المؤسسات العاملة في قطاع التصدير والتي قدرت ب 230 مؤسسة تصديرية في كل من الجزائر، تونس، مصر والسعودية ومن ثم تحليل الاستبيانات المتحصل عليها حيث خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:[1]

- تسجيل ضآلة حصة الصادرات غير النفطية في الناتج الوطني الاجمالي في معظم الدول محل الدراسة ماعدا تونس، ويرجع هذا لهيكل الصادرات بالنسبة للدول الثلاث الاخرى الذي يتصف بالأحادية، على عكس مستوى الاداء الاقتصادي الذي بلغته تونس؛
- من خلال سببية غرانجر بين معدل نمو الصادرات ومعدل نمو الناتج تم التوصل إلى أن الدراسات التي أجريت حققت هدفها في أغلب الاحيان بالنسبة لتونس ومصر بدرجة أقل، في حين أن استراتيجية تنمية الصادرات في الجزائر والسعودية عدم وجود أي علاقة بين نمو الصادرات والنمو في هاتين الدولتين وهو ما يعني أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال قطاعات أخرى وبالضبط من خلال قطاع المحروقات؛
- مازالت تعاني دول محل الدراسة من خلل في الهيكل السلعي، اذ هناك أحادية في تصدير المنتوج وأحادية في الزبون، مما يجعل تنويع الصادرات سلعيا وجغرافيا من الاهداف الرئيسية لاستراتيجية تنمية الصادرات في الدول محل الدراسة؛
- تفضل أغلبية المؤسسات التصديرية في الدول محل الدراسة الاسلوب المباشر في التصدير الذي يعتبر أسلوب تقليدي، ويبرر بضعف اندماج اقتصاديات هذه الدول في الاقتصاد العالمي وقله تعاملها مع الاساليب الحديثة في التصدير مثل التصدير عن طريق الانترنت وفتح فروع ووكلاء بالخارج.

ثانيا- الدراسات الاجنبية

هناك العديد من الاساتذة والباحثين الذين تناولوا دراسة أثر الصادرات على النمو الاقتصادي واختبار العلاقة الموجودة بينهما، من بين الدراسات بلغة العربية وغير وطنية نذكر ما يلي:

[1] وصاف سعيدي، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر،2004.

1- تهدف دراسة **(عابد بن عابد)** إلى تقدير أثر حجم الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية أعضاء منظمة المؤتمر الاسلامي، ولتحقيق ذلك تم تقدير نموذج قياسي تضمن متغير تابع وهو الناتج المحلي الاجمالي ممثلا عن النمو الاقتصادي، ومتغيرين مستقلين وهما الصادرات والاستثمار، وبعد التقدير تم الوصول إلى أهم النتائج التالية:[1]

- معنوية كل من الصادرات والاستثمار كمتغيرين تفسيرين للنمو الاقتصادي، الا أن الاهمية النسبية للصادرات جاءت بعد أثر متغير الاستثمار على النمو؛
- النمو الاقتصادي مفسر من قبل متغيرين تفسيرين (الصادرات والاستثمار) بنسبة 88% والنسبة الباقية (12%) مفسرة من قبل متغيرات أخرى لم يتم ادراجها في النموذج؛
- عوائد الصادرات في الدول البترولية عاملا هاما في تحفيز النمو، على عكس الدول متوسطة وضعيفة الدخل تأتي الصادرات بعد الاستثمار في التأثير على النمو، وذلك نظرا لأن أغلب صادراتها منتجات أولية، وكذلك ضعف قطاع الصناعة التصديرية فيها.

2- تناولت دراسة **(علي سالم)** العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الكويت، حيث اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي، والتحليلي من خلال نموذج انحدار متعدد جمع بين المتغير التابع وهو الناتج المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي) وثمانية متغيرا مستقلة من بينها الصادرات، التضخم والانفتاح التجاري قد تم التوصل في هذا البحث العلمي إلى النتائج التالية: [2]

- قيمة معامل التحديد بلغت 89.9% وهذا يعني أن المتغير التابع مفسر من قبل المتغيرات المستقلة بالنسبة المذكورة السابقة والنسبة الباقية مفسرة من قبل متغيرات أخرى لم تدرج ضمن النموذج؛
- وجود علاقة طردية في مجملها بين الصادرات بكل أنواعها وبين النمو الاقتصادي في الكويت؛
- وجود علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي والواردات وكذلك مع التضخم للكويت؛

3- هدفت دراسة **(زياد محمد)** إلى قياس أثر حجم التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي على النمو الاقتصادي الفلسطيني خلال الفترة (1996-2016) والتعرف على طبيعة العلاقة التجارية من حيث التنويع السلعي والتركيز الجغرافي للصادرات والواردات القادمة من الاحتلال وتوضيح هيكل الصادرات والواردات المرصودة مع الاحتلال الاسرائيلي، وعليه تم استخدام المنهج التحليلي لدراسة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال نماذج قياسية حيث تم بناء نماذج انحدار بسيطة لكل متغير مستقل على حدى

---

[1] عابد بن عابد العبدلي، **تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية: دراسة تحليلية قياسية**، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي بجامعة الازهر، السنة التاسعة، العدد 27، 2005، ص ص 215-259.

[2] علي سالم علي الحصينان، **قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الكويت**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، المجلد 7، العدد11، 2021، ص ص 591-618.

مع المتغير التابع والمتمثل في الناتج المحلي الاجمالي ممثلا عن النمو الاقتصادي بعد القيام بتقدير هذه النماذج بطريقة المربعات الصغرى العادية تم التوصل إلى نتائج وأهمها ما يلي:[1]

- وجود ارتباط طردي قوي بين النمو الاقتصادي كمتغير تابع والصادرات، الواردات، حجم التبادل التجاري كمتغيرات مستقلة، وعلاقة عكسية بين العجز في الميزان التجاري والنمو الاقتصادي الفلسطيني؛
- الاحتلال الاسرائيلي هو المسؤول عن تدمير القوة الانتاجية الفلسطينية وعن الاختلالات الهيكلية في شكل الاقتصاد الفلسطيني من خلال الممارسات والسياسات الممنهجة والمتمثلة في سياسة الحصار ووضع العراقيل والمعوقات أمام التجارة الفلسطينية وانفتاحها على العالم الخارجي، حتى يبقى الشعب الفلسطيني رهينة الادارة الاقتصادية للاحتلال؛
- أدت سياسة الكيان إلى تحويل الاتفاقيات التجارية المبرمة مع دول الجوار ودول العالم إلى اتفاقيات مفرغة من محتواها التنموي من خلال فرض عقوبات وإغلاق للمعابر وكذا شروط صارمة على التصدير مما أدى إلى إفشال كل المساعي نحو اقتصاد نامي ومزدهر؛
- أدى الكيان الصهيوني من خلال سياساته التعسفية إلى حرمان الجانب الفلسطيني وخصوصا في غزة من تصدير الكثير من السلع مما ساهم إلى تراجع معدلات النمو وازدياد نسب الفقر والبطالة بشكل كبير.

4- تهدف الورقة البحثية لـ **(محمد سعد الفقي)** إلى تقدير العلاقة بين الصادرات المصرية والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1966-2018) والوقوف على تطور الصادرات المصرية من السلع والخدمات، بالاعتماد على كل من الاسلوب الوصفي التحليلي والنماذج القياسية المبنية على تحليل السلاسل الزمنية من خلال اختبار السببية لأنجل-غرانجر حيث خلصت الدراسة إلى ما يلي: [2]

- من خلال اختبار السببية تبين وجود علاقة لها دلالة إحصائية ذات اتجاهين بين الصادرات ونمو الناتج المحلي الاجمالي في مصر؛
- وجود علاقة طردية بين كل من الاستهلاك الكلي، الصادرات السلعية والخدماتية على الناتج؛
- المعلمة الخاصة بالواردات جاءت غير معنوية في التأثير على معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي؛
- من خلال القدرة التفسيرية للنموذج وجد أن المتغير التابع مفسر من قبل المتغيرات المستقلة بنسبة 51.53% والنسبة الباقية (48.47%) مفسرة من قبل متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج القياسي.

---

[1] زياد محمد الزيان، **أثر حجم التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي على النمو الاقتصادي في فلسطين 1996-2016**، قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية بكلية الاقتصاد والعلوم الادارية في الجامعة الاسلامية بغزة،2018.

[2] محمد سعد الفقي، اسلام عبد السلام رجب علي، **دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر خلال لفترة 1966-2018-(دراسة قياسية)**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،2020، ص ص 191-224.

المطلب الثاني: دراسات باللغة الاجنبية

من بين دراسات أجنبية تناولت مواضيع في ذات سياق الدراسة الحالية متمثلا في المقالات المنشورة في المجالات الاقتصادية من بينها:

1- تهدف دراسة (**bakar,Mabrouki**) إلى دراسة العلاقة بين كل من الصادرات، الواردات والنمو الاقتصادي في تركيا، من خلال أخذ فترة زمنية ممتدة من 1960 إلى 2015، بتطبيق نماذج الانحدار الذاتي VAR واختبار السببية وفق غرانجر وبعد تطبيق هذه الطرق القياسية تم التوصل لأهم النتائج موضحة في النقاط التالية:[1]

- لا توجد علاقة بين كل من الصادرات، الواردات والنمو الاقتصادي في تركيا؛
- هناك سببية ذات اتجاهين بين الصادرات والنمو الاقتصادي في تركيا؛
- هناك أيضا سببية ثنائية اتجاه بين الواردات والنمو في الاقتصاد التركي؛
- العلاقة السببية الضعيفة أحادية الاتجاه بين الصادرات والواردات.

2- يهدف البحث العلمي (**Innocent**) إلى دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في دولة نيجيريا للفترة (1980-2016)، وتم هذا من خلال تطبيق نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL واختبار علاقة التكامل المشترك في المدى القصير والطويل من خلال اختبار الحدود Bounds test وبعد التحليل تم الوصول إلى أهم النتائج المتمثلة في النقاط التالية: [2]

- كان تأثير معدل نمو الصادرات على معدل نمو الناتج المحلي إيجابيا وهاما في الاجل القصير الطويل؛
- للصادرات النفطية علاقة عكسية مع النمو الاقتصادي على عكس العلاقة في المدى الطويل؛
- الانفتاح التجاري له علاقة سلبية مع النمو الاقتصادي على مستوى الاجلين القصير والطويل في الاقتصاد النيجيري خلال فترة الدراسة؛

3- تهدف دراسة (**Muna**) إلى اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الاقتصاد الماليزي في الفترة الممتدة ما بين 1960 إلى 2005، باستخدام نماذج تصحيح الخطأ واختبار السببية وفق منهجية

---

[1] Sayef. Bakari؛ Mohamed. Mabrouki؛ **The Relationship among Exports, Imports and Economic Growth in Turkey**, Munich Personal RePEc Archive, No 76044, University of Gafsa, Tunisia, 2017.p 18.

[2] Duru U. Innocent, Ezenwe Uka, **Empirical Investigation of The Impact of Exports on Economic Growth: Evidence from Nigeria,1980-2016,** International Journal of Publication and Social Studies, Vol 5, No 1, 2020, p p 18-43.

أنجل غرانجر وقد تم التوصل إلى النتائج التالية: [1]

- هناك علاقة إيجابية بين كل من الصادرات والنمو الاقتصادي عند مستوى معنوية 5% في المدى القصير والطويل في الاقتصاد الماليزي.
- رأس المال كان له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي على مستوى المدى القصير والطويل؛
- للعمالة تأثير على النمو الاقتصادي فقط في المدى الطويل، أما فيما يخص الواردات ثبت أن لها علاقة سلبية مع النمو الاقتصاد في ماليزيا.

4- يتمثل بحث **(Bakari)** في مقال علمي يهدف الباحث من خلاله لدراسة العلاقة بين الصادرات الزراعية والنمو الاقتصادي من خلال استعمال اختبار سببية غرانجر ونماذج تصحيح الخطأ لدراسة العلاقة بين كل من الصادرات الزراعية، الاستثمارات، الصادرات غير زراعية والناتج المحلي الاجمالي ممثل للنمو الاقتصادي بعد تطبيق ذلك توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: [2]

- هناك علاقة في المدى الطويل وذات أثر إيجابي بين الصادرات الزراعية والنمو في تونس؛
- وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين النمو الاقتصادي والصادرات الزراعية وغير زراعية؛
- علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار مع النمو الاقتصادي والصادرات الزراعية؛
- الاستثمار يعتبر حلقة وصل بين الصادرات الزراعية وغير زراعية والنمو الاقتصادي في تونس؛
- من نموذج ECM اتضح أنه هناك علاقة توازن في الاجل الطويل بين النمو الاقتصادي والصادرات زراعية أي الصادرات الزراعية لها دور مهم في التأثير على النمو الاقتصادي

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة

تم إعداد مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة (باللغة العربية والاجنبية) وذلك من خلال الاحاطة بمختلف جوانب الدراسة وتم الاعتماد في ذلك على المعايير التالية: عنوان الدراسة، هدف من الدراسة،

المنهج المتبع في ذلك، فترة الدراسة، بالإضافة للأداة القياسية المستخدمة لترجمة العلاقة بين المتغيرات في صورة رياضية وقياسية.

---

[1] Sulaiman. Muna, Saad Md.Norma, **An Analysis of Export Performance and Economic Growth of Malaysia using Co-Integration and Error Correction Model** , The Journal of Developing Areas vol 43, No 1,International Islamic University, Malaysia, 2009, p p 217-231.

[2] Sayef. Bakari, **The Impact of Agricultural Exports On Economic Growth in Tunisia During the Period 1988-2014,** MPRA, No 80655, Faculty of Economic Sciences and Management of Tunis, University of Tunis El Manar, Tunisia.2017,p 28.

الجدول رقم (02): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات المحلية

	الدراسة السابقة 1	الدراسة السابقة 2	الدراسة السابقة 3	الدراسة السابقة 4	الدراسة الحالية
العنوان	أثر الصادرات على النمو الاقتصادي– دراسة حالة الجزائر–	تقدير الاثر القصير والطويل الاجل للصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية	قياس العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر.	أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق	أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس
الفترة	2012–2000	2018–1990	2016–1986	2000–1986	2020–1990
الاشكالية	كيف تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر؟	إلى أي مدي تساهم الصادرات الجزائرية محروقات وخارج المحروقات في تسريع وتحقيق النمو الاقتصادي على المديين الطويل والقصير؟	ما طبيعة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2016–1986)؟	هل يمكن أن تؤثر عملية تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول محل لدراسة من خلال التأثير على عدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية؟	ما مدى تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة (1990–2020)؟
المنهج	الاستنباطي، والتحليلي.	الوصفي، التحليلي	الوصفي والتحليلي	الوصفي، التحليلي، المقارن	الوصفي، التجريبي
الهدف	تحليل وتقدير أثر الصادرات على النمو	تقدير وتحليل دور الصادرات بشقيها محروقات وخارج المحروقات في تسريع النمو الاقتصادي	ابراز العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر.	أهم الوسائل والحوافز لتنمية الصادرات في تونس، مصر، السعودية ومدى ملائمة ذلك في الجزائر.	اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو ومقارنتها بين الجزائر وتونس.
الاداة القياسية المستخدمة	نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR	نموذج الانحدار الذاتي الابطاء الزمني الموزع ARDL	نموذج الانحدار الخطي البسيط (علاقة سببية جوهانسن)	استبيان	نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR

الجدول رقم (03): مقارنة الدراسة الحالية مع الدراسات الاجنبية (غير المحلية)

	الدراسة السابقة 1	الدراسة السابقة 2	الدراسة السابقة 3	الدراسة السابقة 4	الدراسة الحالية
العنوان	تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية: دراسة تحليلية قياسية.	قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الكويت.	أثر حجم التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي على النمو الاقتصادي في فلسطين.	دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر خلال (دراسة قياسية).	أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس
الفترة	2001-1960	2018-2000	2016-1996	2018-1966	2020-1990
الاشكالية	ما مدى أهمية ودور الصادرات في النمو الاقتصادي في هذه الدول الاسلامية؟	ما أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الكويت؟	ما مدى تأثير حجم التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي على النمو الاقتصادي الفلسطيني؟	هل يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر؟	ما مدى تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة (2020-1990)؟
المنهج	الوصفي التحليلي والمقارن.	الاستقرائي والتحليلي.	الوصفي التحليلي.	الاستنباطي والتحليلي.	الوصفي، التجريبي
الهدف	تقدير وتحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في البلدان الاسلامية.	تحليل هيكل الصادرات الكويتي، العلاقة بين النمو والصادرات في ذات الدولة.	تحليل العوامل المحددة لحجم التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية والاحتلال، وأثرها على معدل النمو الفلسطيني.	تقدير العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي لمصر باستعمال نماذج قياسية.	اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو ومقارنتها بين الجزائر وتونس.
أداة القياسية مستخدمة	نموذج انحدار الخطي المتعدد	نموذج انحدار الخطي المتعدد	نموذج انحدار الخطي المتعدد	سببية جرانجر	نموذج أشعة الانحدار الذاتي

الجدول رقم (04): مقارنة الدراسة الحالية مع دراسات باللغة الاجنبية

	الدراسة السابقة 1	الدراسة السابقة 2	الدراسة السابقة 3	الدراسة السابقة 4	الدراسة الحالية
العنوان	The Relationship among Imports and exports, Economic Growth in Turkey	Empirical Investigation of The Impact of Exports on Economic Growth: Evidence from Nigeria.	An Analysis of Export Performance and Economic Growth of Malaysia using Co-Integration and Error Correction Models.	The Impact of On Agricultural Exports Economic Growth in Tunisia During the Period 1988-2014	أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس
الفترة	2015-1960	2016-1980	2005-1960	2014-1988	2020-1990
الاشكالية	هل الصادرات أم الواردات هي التي تقود النمو الاقتصادي إلى الزيادة؟	هل ساهمت الصادرات في النمو الاقتصادي لنيجيريا؟	كيف تؤثر الصادرات على النمو الاقتصادي في ماليزيا؟	ماهي العلاقة الموجودة بين الصادرات الزراعية والنمو الاقتصادي في تونس؟	ما مدى تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس خلال الفترة (2020-1990)؟
المنهج	////////				الوصفي، التجريبي
الهدف	دراسة العلاقة والتأثير بين الصادرات والواردات في النمو الاقتصادي	الدراسة التجريبية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي النيجيري.	دراسة واختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي ماليزي	اختبار العلاقة بين الصادرات الزراعية والنمو الاقتصادي	اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو ومقارنتها بين الجزائر وتونس.
أداة المستخدمة	نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR	نموذج الانحدار الذاتي الابطاء الزمني الموزع ARDL	نموذج تصحيح الخطأ ECM	نموذج تصحيح الخطأ ECM وسببية جرانجر.	نموذج أشعة الانحدار الذاتي

بعد مراجعة الدراسات السابقة في نفس الموضوع ومقارنتها مع الدراسة الحالية من عدة جوانب اتضح أن معظم الدراسات السابقة تختلف في الاطار الزماني والمكاني مع الدراسة الحالية، الا انه هناك تشابه في المناهج المستخدمة خاصة المنهج الوصفي الذي يعتبر منهج مشترك مع الدراسات باللغة العربية في حين غياب المنهج في الدراسات باللغة الاجنبية ، أما من ناحية الهدف من الدراسات فمعظم الدراسات تهدف بالدرجة الاولى إلى اختبار العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات وهذا يعتبر الهدف المبني عليه الدراسة الحالية، من ناحية الاداة القياسية المستخدمة في الدراسة فهنالك بعض الدراسات التي استخدمت نماذج VAR وهذا يتفق مع الدراسة الحالية في حين نجد دراسات سابقة استخدمت نماذج الانحدار المتعدد ونماذج ,ARDL VECM وهذا يختلف مع الدراسة الحالية.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل تناول الإطار النظري للدراسة من خلال مبحثين حيت ثم في المبحث الاول تناول المفاهيم العامة لمتغيرات الدراسة من تعريف، أنواع ومحددات مع ذكر أهم النظريات الني اهتمت بالنمو والصادرات في الفكر الاقتصادي بداية من التحليل الكلاسيكي ومرورا بالفكر الكينزي والنيوكلاسيكي وصولا إلى التحليل الحديث.

أما المبحث الثاني تم التعرض لأدبيات الدراسات السابقة حيث تم مراجعة بعض هذه البحوث العلمية من محلية، ودراسات خارج القطر الجزائري باللغة العربية إلى جانب دراسات باللغة الاجنبية، في ذات سياق الدراسة وتم مقارنتها مع الدراسة الحالية من خلال عدة أوجه مقارنة من بينها الموضوع، فترة الدراسة، المنهج المتبع والنتائج المتوصل إليها.

من أجل دعم هذا الجزء النظري بجزء تطبيقي سيتم في الفصل الثاني التطرق لتطور الصادرات والنمو في كل من الجزائر وتونس إلى جانب الدراسة القياسية.

الفصل الثاني

دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي

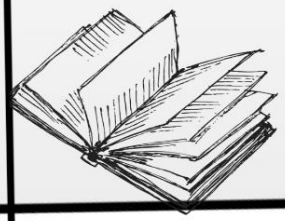

الفصل الثاني: دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي

تمهيد

لم يعد الاقتصاد علم مبني على عرض النظريات الاقتصادية المختلفة فقط بل اصبحت المهمة الاساسية للاقتصاد هي محاولة فهم المتغيرات أكثر وضبط اتجاهاتها وذلك من خلال استخدام الاقتصاد القياسي بوضع العلاقات الاقتصادية في شكل رياضي باستعمال البرمجيات المعلوماتية المتخصصة في ذلك والبيانات الاحصائية والتي تمكن من تعديل النظريات القائمة بل حتى التوصل إلى نظريات جديدة وهذا كله يعتبر أداة فعالة في حل المعضلات الاقتصادية وامداد الجهات المتخصصة بتقديرات وتنبؤات تساعد في وضع الخطط واتخاذ القرارات السليمة لتسيير الوضعية الاقتصادية لأي بلد.

بعد التطرق للإطار النظري لمتغيرات الدراسة والمتمثلة في النمو الاقتصادي والصادرات وكذلك التعرض للأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة في الفصل الاول، ومن أجل دعم الجزء النظري بجزء تطبيقي سيقسم هذا الفصل إلى مبحثين أساسيين:

- **المبحث الأول: الطرق والأدوات المستخدمة في الدراسة**
- **المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها**

المبحث الأول: الطرق والادوات المستخدمة في الدراسة

من أجل النمذجة القياسية لموضوع الدراسة لابد من استخدام أدوات وأساليب رياضية وقياسية لدراسة بيانات المتغيرات ومحاولة بناء نموذج يراعي فرضيات النماذج القياسية لتحليله ديناميكيا فيما بعد.

المطلب الاول: الأدوات المستخدمة في الدراسة

أولا- البرنامج المستخدم في الدراسة

تعددت البرامج المستخدمة في تطبيق منهجيات الاقتصاد القياسي والسلاسل الزمنية لفهم الظواهر الاقتصادية وتفسيرها، حيث تم في هذه الدراسة الاعتماد على برنامج Eviews12.

ثانيا- وصف متغيرات الدراسة

من أجل النمذجة القياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي تم استعمال بيانات سنوية من البنك الدولي لكل من الاقتصاد الجزائري والاقتصاد التونسي للفترة الممتدة من 1990 إلى 2020 أي 31 مشاهدة، من أجل بناء نموذج قياسي لكل بلد على حدا تم أخذ قيمة الصادرات مقيمة بالدولار الامريكي (الاسعار الجارية) تمثل متغير الصادرات، ومتغير الناتج المحلي الاجمالي القيمة الحالية مقيمة بالدولار أمريكي ممثلا عن متغير النمو الاقتصادي، وقد تم إدخال اللوغاريتم على المتغيرات بغرض تفادي المشاكل القياسية وتم ترميز المتغيرات كالتالي:

LNGDP1 : لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي للجزائر LNX1 : لوغاريتم الصادرات للجزائر

LNGDP2 : لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي لتونس LNX2 : لوغاريتم الصادرات لتونس

ثالثا- الأدوات القياسية المستعملة في الدراسة:

1- استقراريه السلاسل الزمنية

قبل القيام بنمذجة السلسلة الزمنية والتنبؤ يجب في البداية التأكد من الخصائص العشوائية للسلسلة، أهمها دراسة استقراريه السلاسل المستخدمة لأن هذه المرحلة تعتبر من أهم مراحل منهجية المتجه الانحدار الذاتي VAR، لأن بقية المراحل لهذه المنهجية تنطلق من فرضية أساسية مفادها استقراريه السلاسل المستخدمة، بالتالي أي خطأ في الحكم على استقراريه السلسلة الزمنية يؤدي في النهاية إلى مشاكل قياسية في النموذج المقدر وكذا الحصول على توقعات غير دقيقة. [1]

إذا كانت السلسلة مستقرة يجب أن تستوفي الخصائص الثلاث التالية دون نقصان كما يلي: [2]

---

[1] خالد محمد السواعي، **أساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام EViews**، دار الكتاب الثقافي،عمان، الاردن،2011، ص ص179-180.

[2] Terene C. Mills, Time Series Econometrics A concise Introduction, Palgrave macmillan, USA, 2015, p 15,16.

- ثبات المتوسط الحسابي ويكون مستقل عن الزمن: $E(y_t) = E(y_{t+h}) = \mu, \forall t, \forall h$
- التباين ثابت عبر الزمن: $VAR(Y_t) = VAR(y_{t+h}) = \sigma^2$
- التباين المشترك ثابت عبر الزمن: $cov(y_t, y_{t+h}) = E[(y_t - \mu)(y_{t+h} - \mu)] = \gamma_h$

لقد تعددت طرق الكشف على استقراريه السلاسل الزمنية من بينها الطريقة البيانية كخطوة أولية لكنها غير كافية بل يجب الاعتماد على اختبارات مثلKPSS،Philips–Perron، وأكثرها استخداما اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) حيث يتم اختبار استقراريه السلسلة من عدمها تحت الفرضيتين التاليتين:[1]

H_0: يوجد جدر الوحدة بالتالي السلسلة غير مستقرة.

H_1: لا يوجد جذر الوحدة أي السلسلة مستقرة.

يتم مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة المجدولة المستخرجة من الجدول الخاص بديكي– فولر، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة والعكس بالعكس. ومن أبرز طرق معالجة مشكلة عدم استقراريه السلاسل هي طريقة الفروق.

2–نماذج متجه الانحدار الذاتي VAR(p):

جاءت نماذج VAR كبديل للمعادلات الانية، باعتبار نماذج VAR تمتاز بديناميكية المعادلات القياسية وتعالج جميع المتغيرات بصفة مماثلة لكن تحت شرط استقراريه السلاسل الزمنية المستخدمة في التقدير مع إدخال عامل التباطؤ الزمني للمتغيرات في جملة معادلات ليعطي للنظام الطبيعة الحركية.

2–1– درجة الابطاء: لتحديد عدد التأخيرات في نموذج VAR يتم ذلك عن طريق عدة معايير مفاضلة لعلى أهمها Akaike، Schwarz و Hannan–Quin، يرتكز اجراء اختيار درجة الابطاء المناسبة على تقدير نموذج VAR عند أي فترة أو درجة التأخير من 0 إلى p (p هو العدد الاقصى للتأخير المسموح به من قبل النظرية الاقتصادية أو البيانات المتاحة) ومن ثم حساب معايير المفاضلة كما يلي: [2]

$$AIC_{(p)} = Ln[det|\sum_i|] + \frac{2k^2p}{T} \qquad SC_{(p)} = Ln[det|\sum_i|] + \frac{k^2Ln(T)}{T}$$

$$HQ_{(p)} = Ln[det|\sum_i|] + \frac{2loglogT}{T}K^2p$$

K: عدد متغيرات النظام T: عدد المشاهدات p: درجة فترات الابطاء

$\sum_i$: مصفوفة التباين والتباين المشترك لبواقي التقدير لهذا النموذج

[1] عبد الرزاق بن هاني، **الاقتصاد القياسي (نظرية الانحدار البسيط والمتعدد)**، الطبعة الاولى، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2014، ص ص 329–330.

[2] محمد شيخي، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الاولى، دار الحامد، للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2011، ص ص 272–273.

يتم تحديد فترة التأخير المثلى p للنموذج عند أقل قيمة لمعايير المفاضلة المذكورة سابقا.

2-2- الصيغة العامة لنموذج VAR

بعد التحقق من استقراريه السلاسل الزمنية يمكن صياغة نموذج Vector AutoRegressive modele وهو عبارة عن نظام والذي بدوره يمثل جملة من المعادلات بحيث كل متغيرة تعبر عن توليفة خطية لقيمها الماضية والقيم الماضية لمتغيرات أخرى بالإضافة للأخطاء العشوائية. حيث يكتب النموذج ل k متغير و p تباطؤ أي VAR(p) في شكل مصفوفي كالتالي: [1]

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 Y_{t-2} + \cdots + \beta_3 Y_{t-p} + \varepsilon_t \qquad t = 1,2,\ldots,T$$

$$Y_t = \begin{bmatrix} Y_{1,t} \\ Y_{2,t} \\ . \\ . \\ . \\ Y_{k,t} \end{bmatrix} \quad ، \beta_i = \begin{bmatrix} \beta_{1P}^1 & \beta_{1P}^2 & \ldots & \beta_{1P}^k \\ \beta_{2P}^1 & \beta_{2P}^2 & \ldots & \beta_{2P}^k \\ . & . & \ldots & . \\ . & . & \ldots & . \\ \beta_{KP}^1 & \beta_{KP}^2 & \ldots & \beta_{KP}^k \end{bmatrix} \quad ، \beta_0 = \begin{bmatrix} \beta_1^0 \\ \beta_2^0 \\ . \\ . \\ \beta_K^0 \end{bmatrix} \quad ، \varepsilon_t = \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \\ . \\ . \\ \varepsilon_{kt} \end{bmatrix}$$

2-3- طرق تقدير نماذج VAR

في هذا النوع من النماذج القياسية VAR يمكن تقديره عن طريقة المعقولية العظمى أو تقدير كل معادلاته بطريقة المربعات الصغرى بشكل مستقل عن بعضها البعض.[2]

3- جودة النموذج المقدر

بعد تقدير النموذج وتفسيره اقتصاديا واحصائيا لابد من اختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدي انسجامه وقدرة النموذج على تمثيل وتفسير الظاهرة الاقتصادية المدروسة من خلال العلاقة الرياضية بين المتغيرات من أجل اختبار جودة النموذج سيتم استخدام الاختبارات التالية:

3-1- استقراريه سيرورة VAR:

تكون السيرورة VAR مستقرة إذا وفقط تحققت الفرضيات الكلاسيكية الثلاثة التالية: [3]

- $E(Y_t) = \mu$
- $VAR(Y_t) < \infty$
- $Cov(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = \Gamma(k), \forall t$

[1] Régis Bourbonnais,**Econométrie(Manuel et exercices corrigés)**,7e édition,Dunod,Paris,2009, p 259.

[2] مولود حشمان، **السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998، ص 204.

[3] Walter Enders, **Applied Econometric Time Series**, second edition, john wiley and sons, New York,2004, p297

بصفة عامة تكون السيرورة مستقرة إذا كان كثير الحدود المعرف انطلاقا من محدد المصفوفة $|I - \beta_1 L - \beta_2 L^2 - \cdots - \beta_p L^p| = 0$ يحتوي على جذور أكبر من الواحد.

ملاحظة: في البرامج القياسية تكون السيرورة مستقرة إذا كانت جميع النقاط داخل الدائرة الوحدوية.

3-2- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

يعتبر الارتباط الذاتي للأخطاء أحد المشاكل التي يترتب على وجودها عدم دقة في قياس معاملات العلاقات الاقتصادية عند تقدير النموذج، ومن بين اختبارات كشف عن مشكلة ارتباط الذاتي للأخطاء نجد اختبار Breusch – Godfrey الذي يرتكز على مضاعف لاغرانج والذي يسمح بالكشف عن وجود ارتباط ذاتي من درجة أكبر من الواحد حيث: [1]

$$LM = (n-p)*R$$

n : عدد المشاهدات p: درجة ارتباط R^2: معامل التحديد

يتم هذا الاختبار عن طريقة اختبار الفرضيتين التاليتين:

H_0 : استقلالية الاخطاء أي لا يوجد ارتباط ذاتي بين الاخطاء

H_1 : عدم استقلالية الاخطاء أي وجود ارتباط ذاتي ين الاخطاء

وهذه القيمة المحسوبة تتبع توزيع كاي تربيع x^2 بدرجة حرية p، إذا كانت القيمة LM أكبر من قيمة المجدولة فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة أي وجود مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء.

3-3- اختبار مشكلة عدم ثبات التبأين:

من أجل اختبار وجود مشكلة عدم ثبات التبأين من عدمها اقترح white اختبار يعتمد على العلاقة بين مربعات البواقي والمتغيرات المستقلة من خلال إحصائية مضاعف لاغرانج $LM = n*R^2$ التي تتبع توزيع كاي تربيع X^2 بدرجة حرية 2K، حيث يتم اختبار الفرضيتين التاليتين: [2]

H_0 : تبأين الاخطاء متجانس أي عدم وجود مشكلة عدم ثبات التبأين

H_1 : تبأين الاخطاء غير متجانس أي وجود مشكلة عدم ثبات التبأين

يتم مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة المجدولة لهذا الاختبار فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من المجدولة يتم قبول الفرضية البديلة ورفض الفرضية الصفرية بالتالي وجود مشكلة عدم ثبات التباين.

[1] Christiaan Heji, others, **Econometric Methods with Applications in Business and Economics**,Published in the United States by Oxford University Press Inc, New York, 2004, p 362, 364.

[2] Gujarati, N.D, Basic Econometrics, 4th Edition, Tata McGraw-Hill, New Delhi, India, 2003, p 413

3-4- اختبار التوزيع الطبيعي:

بخصوص اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة التقدير يستخدم اختبار Jarque-Berra الذي يعتمد على معيار الالتواء Skewness ومعيار التفلطح Kurtosis تحت الفرضية التالية: [1]

H_0 : البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

H_1 : البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي

يتبع هذا الاختبار JB جدول كاي تربيع حيث يتم مقارنة القيمة المحسوبة مع القيمة المجدولة (5.99)، فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة (JB > 5.99) يتم رفض الفرضية وقبول الفرضية والقائلة أن البواقي تتبع توزيع طبيعي والعكس بالعكس.

4- التحليل الهيكلي لسيرورة VAR:

4-1- اختيار السببية وفق Granger Causality :

يعتبر مشكلة السببية من أهم المحاور في تحديد صيغ النماذج الاقتصادية، إذ تهدف السببية في البحث عن أسباب الظواهر الاقتصادية وفهمها لتمييز الظاهرة التابعة عن الظواهر المستقلة لها. للتوضيح اكثر اقترح Granger (1969) معيار تحديد العلاقة السببية التي ترتكز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية والتأكد من مدى وجود علاقة تغذية مرتدة، أو تبادلية بين متغيرين، حيث بفرض Y_{1t} و Y_{2t} سلسلتين زمنيتين لتطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t، وكانت Y_{1t} تحتوي على معلومات تحسن التوقعات بالنسبة ل Y_{2t} إذا في هذه الحالة نقول أن Y_{1t} تسبب Y_{2t}.[2] يعتمد اختبر السببية لجرانجر عن طريق اختبار فيشر الكلاسيكي، إما لكل معادلة على حدا أو مباشرة من خلال نموذج VAR المقيد وغير مقيد تحت الفرضية الصفرية القائلة بأن Y_{1t} لا تسبب Y_{2t}، هذه الاخيرة تقبل إذا كان القيمة المجدولة أكبر من القيمة المحسوبة أو القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى المعنوية 5%، والعكس بالعكس. [3]

4-2- تحليل الصدمات ودوال الاستجابة: Impulse analysis

إن تحليل الصدمات ودوال الاستجابة يعتبر جوهر تحليل نماذج VAR ، حيث إن نموذج VAR ينمذج بشكل أساسي العلاقات الديناميكية بين مجموعة من المتغيرات المختارة لوصف ظاهرة اقتصادية

[1] Hashem Pesaran, **Time Series and panel Data Econometrics**, Published in the United States of America by Oxford University, 2015, p 75.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2005، ص 878.

[3] جوجاراتي دامودار، **الاقتصاد القياسي الجزء الثاني**، ترجمة هند عبد الغفار عودة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية،2015، ص 1097

معينة، والفكرة العامة لدوال الاستجابة وتحليل الصدمات تسمح لنا بدراسة تأثير صدمة متعلقة بتطور أحد متغيرات السيرورة على المتغيرة نفسها وباقي المتغيرات الاخرى للنظام. [1]

4-3- تحليل (تفكيك) التباين Variance Decomposition:

إن الهدف من تحليل تباين خطأ التنبؤ هو حساب وتحديد مدى مساهمته في تباين الخطأ رياضيا، يمكننا كتابة تباين خطأ التنبؤ في فترة معينة كدالة لتغير الخطأ المنسوب إلى كل من المتغيرات ثم يتم ربط كل من هذه التباينات مع التباين الكلي للحصول على وزنه النسبي.[2]

المطلب الثاني: تطور النمو الاقتصادي للبلدين

النمو الاقتصادي من بين أهم المتغيرات الكلية التي تبرز أداء النشاط الاقتصادي وقبل التطرق للنمذجة القياسية لابد من التطرق لتطور متغيرات الدراسة في البلدين سواء في تونس أو الجزائر خلال الفترة (1990-2020) لعدم اهمال جانب التحليل الاقتصادي في الدراسة.

الشكل رقم (03): معدل نمو اجمالي الناتج المحلي في للبلدين خلال الفترة (1990-2020)

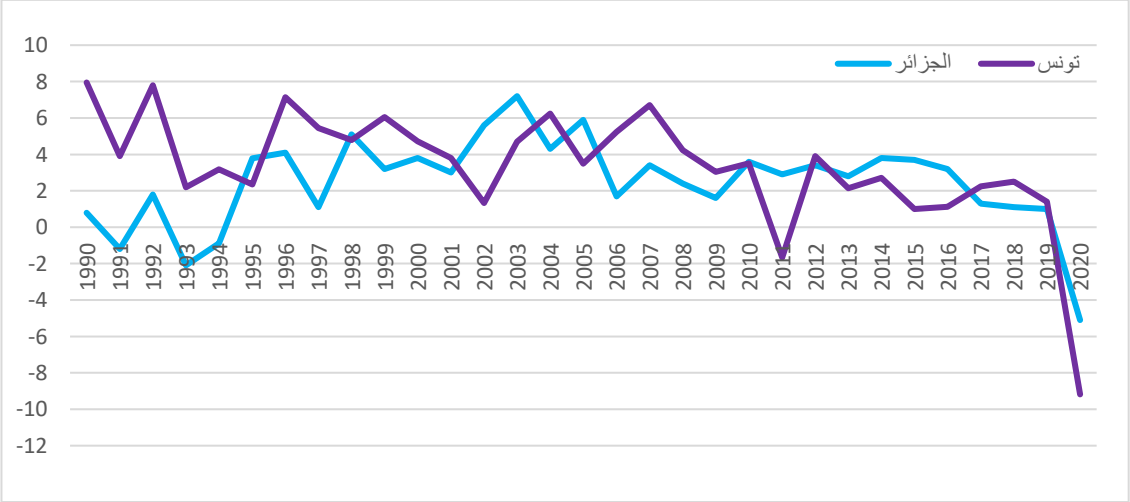

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم 01

[1] محمد شيخي، **مرجع سبق ذكره**، ص 281.

[2] نفس المرجع السابق، ص 283.

الشكل رقم (04): تطور إجمالي الناتج *المحلي الاجمالي للبلدين خلال الفترة (1990-2020)*

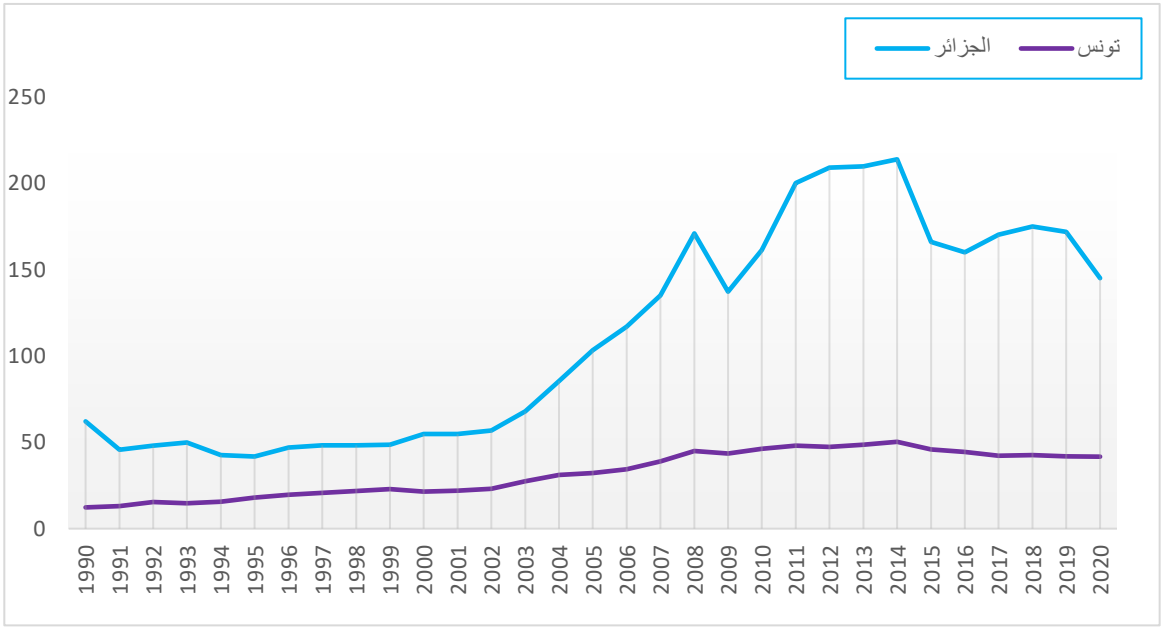

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم 01 الوحدة: مليار دولار

من خلال الشكلين أعلاه يتضح أنه هناك تذبذب في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي لكلا البلدين في فترة الدراسة، حيث يلاحظ في بداية فترة الدراسة أن قيمة الناتج المحلي الاجمالي للجزائر بالمتوسط للفترة 1990-2001 قد بلغ 49.29 مليار دولار وهي أكبر من متوسط الناتج المحلي الاجمالي لتونس لنفس الفترة الذي بلغ 18.14 مليار دولار، ويعود الفرق الملحوظ بين البلدين في قيم الناتج للاختلاف بين القطاعات المعتمد عليها في اقتصاد البلدين حيث ان الاقتصاد التونسي يمتاز بالتنويع بين القطاعات ويعتمد بدرجة أكبر على قطاع السياحة في حين نجد أن الجزائر اقتصادها ريعي يعتمد بنسبة تفوق 90% على قطاع المحروقات، على عكس معدلات النمو الاقتصادي لتونس في نفس الفترة كانت أكبر من معدلات النمو للجزائر التي شهدت معدلات سالبة، وهذا نتيجة التطور في الاقتصاد التونسي والانفتاح على الاستثمارات الاجنبية والعمل على جذبها من طرف الدولة من خلال التحسين في قوانين الاستثمار، حيث تم الدخول في شراكة مع الاتحاد الاوروبي سنة 1995 حسب ما جاء في التقارير السنوية الصادرة عن BCT، في حين يعود تسجيل معدلات نمو سالبة في سنوات (1991، 1993، 1994) إلى الاثر الذي خلفته أزمة النفط 1998 على الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى بداية الازمة السياسية التي أثرت على أداء مختلف القطاعات الاقتصادية.

أما في الفترة (2002-2010) أخذ GDP للجزائر نسق تصاعدي بفارق كبير على قيمة الناتج المحلي لتونس، اما معدلات النمو للبلدين كان هناك تقارب بينهما حيث سنتي 2002 و2003 كانت معدلات النمو الجزائري (5.6 % و7.2%) وهي أكبر من معدلات النمو الاقتصادي لتونس (1.32% و4.7%) وهذا يرجع إلى

برنامج الانعاش الاقتصادي (2000-2004) الذي أطلقته الحكومة بميزانية أولية تجاوزت 7 مليار دولار ويتمحور حول دعم الانشطة الزراعية والتنمية المحلية (التقرير السنوي BA).

في حين سنة 2004 ارتفع النمو الاقتصادي التونسي ليفوق معدل النمو الجزائري بفارق (1.9%)، في حين سنة 2005 انخفض معدل النمو لتونس ليبلغ 3.48% ليصبح بذلك أقل من معدل النمو الجزائري والذي بلغ 5.9% وهذا نتيجة ارتفاع واضح في الناتج المحلي الاجمالي للجزائر وهذا تزامنا مع بداية البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، اما من منحنى GDP في سنة 2009 يلاحظ أن الناتج المحلي للجزائر انخفض بمقدار 33.79 مليار دولار نتيجة التأثير الكبير لأزمة الرهن العقاري 2008، على عكس الاقتصاد التونسي الذي لم يتأثر بدرجة كبيرة بهذه الازمة حيث شهد انخفاض طفيف في الناتج قدر ب 5.95 مليار دولار وهذا نتيجة تنوع نشاط الاقتصاد التونسي كما ذكر في التقرير السنوي(2008) الصادر عنAPTBEF، لكن خلال(2010-2014) تواصل ارتفاع الناتج المحلي الاجمالي للجزائر تزامنا مع البرنامج الخماسي للتنمية (توطيد النمو خلال الفترة 2010-2014) كما جاء في بيان اجتماع مجلس الوزراء (2010)، حيث بلغ سنة 2010 ما يقارب 161 مليار دولار، ثم ليصل سنة 2014 القيمة113.81 مليار دولار، وتراوح معدل النمو خلال هذه الفترة بين 2.8% و3.8%، في حين يلاحظ بالرغم من الارتفاع الطفيف في قيمة الناتج المحلي التونسي خلال هذه الفترة الا انها شهدت معدلات نمو منخفضة أين سجلت أول مرة خلال فترة الدراسة معدل نمو سالب بلغ 1.66-% سنة 2011 وهذا راجع للوضع الامني الذي خلفته ثورة الربيع العربي (17 ديسمبر 2010) وكذلك سلسلة الهجمات الارهابية التي طالت جل القطاعات الاقتصادية بما فيهم قطاع السياحي الذي يعتبر من أكثر القطاعات التي يعتمد عليها الاقتصاد التونسي.

أما خلال الفترة (2015-2020) سجل الناتج الاجمالي لكلا البلدين انخفاض تدريجي حيث وصل 145مليار دولار في الجزائر سنة 2020 و41.62 مليار دولار في تونس، أين شهدت معدلات النمو خلال هذه الفترة انخفاض ملحوظ مع تقارب بين البلدين كما وضح التقرير العربي الموحد العدد 40 لسنة 2019 الصادر عن AMF بان هذا الانخفاض يعود إلى عدم الاستقرار الامني والسياسي الذي خلفته الازمة السياسية في تونس وتراجع الانتاج نتيجة تباطؤ الطلب الخارجي بالرغم من تحقيق نتائج إيجابية للقطاع السياحي، في حين ان الاقتصاد الجزائري تأثر بالأزمة النفطية لسنة 2014، من ثم شهد البلدين خلال سنة 2020 معدلات نمو سالبة بلغت 5.1% في الجزائر و 9.18-% وهذا بسبب الاضطرابات الاجتماعية والاقتصادية للأزمة الصحية العالمية المتمثلة في جائحة كوفيد 19.

المطلب الثالث: تطور الصادرات في البلدين

من أجل تحليل تطور الصادرات للبلدين تم أخذ نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي وقيمة الصادرات بالإضافة إلى التوزيع الجغرافي والهيكل السلعي لكل من صادرات البلدين.

أولا- صادرات السلع والخدمات في الجزائر

الشكل رقم (05): نسبة الصادرات من الناتج المحلي الاجمالي للبلدين للفترة (1990-2020)

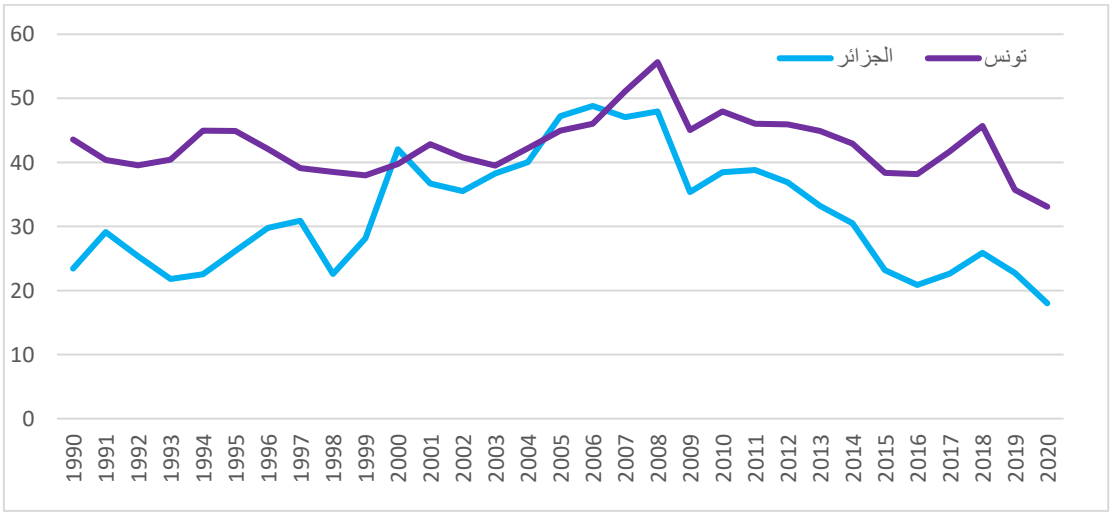

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم 01

الشكل رقم (06): تطور قيمة صادرات البلدين خلال الفترة (1990-2020)

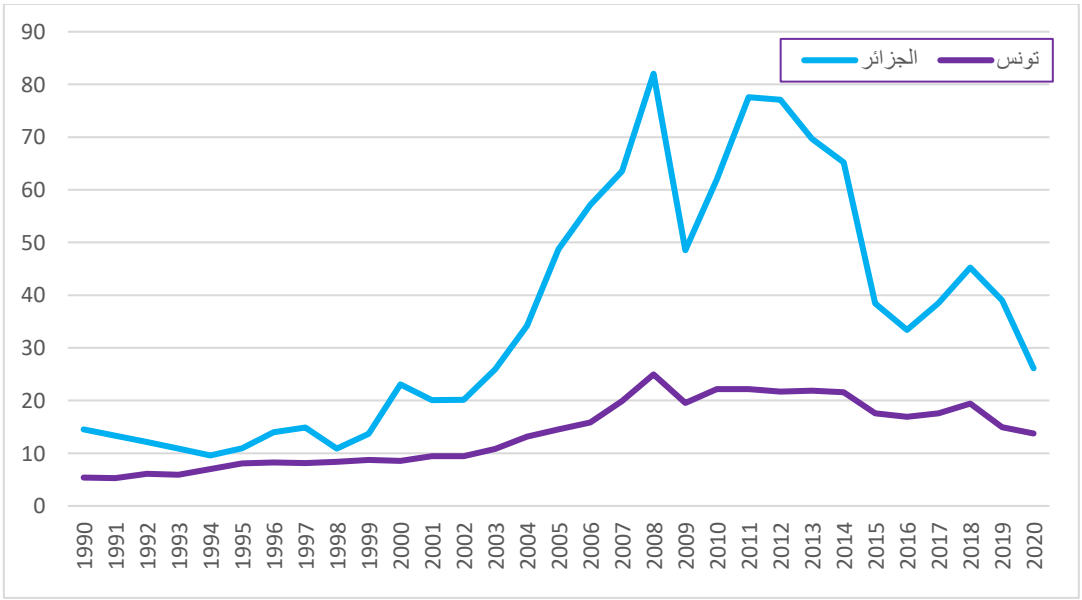

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم 01 الوحدة: مليار دولار

نلاحظ من الشكل رقم (05) أن صادرات تونس تساهم في GDP بنسبة أكبر من مساهمة الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1990-2020) باستثناء سنوات 2000 و2005 و2006 أين كانت مساهمة صادرات الجزائر في الناتج أكبر من مساهمة صادرات تونس، حيث ان متوسط نسبة الصادرات من GDP لتونس خلال فترة الدراسة بلغت 42.57% في حين بلغت في الجزائر 31.93% ويعود هذا الفرق إلى التنويع الذي تشهده صادرات تونس مقارنة بصادرات الجزائر التي تعتمد على المحروقات بنسبة تفوق 90%.

من الشكل رقم (06) يتبين أن مستوى الصادرات يأخذ منحى تصاعدي على طول الفترة بين 1990 إلى غاية 2008، حيث بلغ 5.35 مليار دولار بنسبة 43.55% من الناتج لسنة 1990، وفي سنة 2008 شهدت قيمة الصادرات الذروة أين سجلت 24.96 مليار دولار بنسبة 55.56% من اجمالي الناتج ويرجع هذا الارتفاع التدريجي خلال الفترة السابقة لعدة أسباب حسب ما كشفه التقرير السنوي لـ OMMP لسنة 2005 من بينها دخول المخطط التاسع للتنمية الاقتصادية حيز التنفيذ لتأهيل وزيادة الموانئ البحرية باعتبار معظم التبادلات التجارية تتم عن طريق النقل البحري بالإضافة إلى تعميم الامتيازات الممنوحة لعملية التصدير أي كان صفة المصدر(سواء شركة تصدير وطنية أو أجنبية). وكذلك دخول تونس في شراكة مع الاتحاد الاوروبي والتي وقعت سنة 1995 ولم تدخل حيز التنفيذ الا سنة 1998 والتي كان من بين بنودها القيام بمنطقة تجارة حرة بين الطرفين (إلغاء التعريفات الجمركية لمعظم السلع المتبادلة بين الطرفين) كما ذكر في الموقع الرسمي .ALECA

في حين شهدت نفس الفترة بالنسبة للصادرات الجزائرية تذبذب نظرا لطبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد على تصدير المحروقات الأمر الذي جعله رهين لتقلبات أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، حيث عرفت انخفاض تدريجي خلال الخمس سنوات الاولى من فترة الدراسة ففي 1990 بلغت 14.546 مليار دولار وبنسبة 23.44% من إجمالي الناتج لتصل سنة 1994 إلى 13.311 مليار دولار ويرجع هذا الانخفاض إلى انهيار أسعار النفط الذي خلفته أزمة النفط 1986، ثم بعد الاستقرار الذي شهدته أسعار النفط واطلاق برنامج التعديل الهيكلي وتحرر التجارة الخارجية بداية من 1994 شهدت مستويات الصادرات الجزائرية ارتفاعا ملحوظ، حيث بلغت 14.889 مليار دولار بنسبة 22.57 % من اجمالي الناتج المحلي، وعلى إثر التدهور الكبير لأسعار المحروقات سنة 1998 حيث كشف التقرير الصادر عن OPEC أن سعر النفط وصل إلى 12.94دولار للبرميل الواحد بعدما كانت 19.94 دولار للبرميل عام 1997 انخفضت الصادرات إلى 10.88 مليار دولار، لترتفع مجددا على طول الفترة (2001-2008) حيث تراوحت بين 20.08 مليار دولار و82.03 مليار دولار بنسبة 47.97% وهي اعلى قيمة لها، وهذا راجع إلى الزيادة المستمرة التي عرفتها أسعار النفط باعتبار ان

جل الصادرات الجزائرية من المحروقات حيث ارتفع سعر النفط من 16.33دولار للبرميل سنة2001 إلى94.45 دولار للبرميل عام2008.

أما سنة 2009 وبسبب الركود الاقتصادي العالمي كما ذكر في التقرير السنوي لـAPTBEF نتيجة الأزمة المالية 2008 والذي نتج عنة تراجع لصادرات تونس والجزائر، وفي الفترة ما بين 2010 إلى غاية سنة 2014 بالرغم من ثورة الربيع العربي وعدم الاستقرار السياسي الامني بتونس إلى أن مستوى الصادرات كانت شبه مستقرة في حدود22 مليون دولار بسبب إصدار تونس برنامج تنمية الصادرات وتعزيز القدرة التنافسية للمصدرين كما نشر في الموقع الرسمي لوزارة التجارة وتنمية الصادرات التونسية، بالمقارنة مع صادرات الجزائر لنفس الفترة حيث اتجهت إلى ارتفاع طفيف في سنتي 2010و2011 بنسبة تتراوح في بين 38.44% و38.78% من إجمالي الناتج ثم اخذت بعد ذلك في الانخفاض إلى غاية سنة 2014 أين بلغت 42.94 مليار دولار.

بالنسبة للفترة (2015-2020) شهدت نفس التغير حيث سنتي 2015 و2016 تميزت بالانخفاض بسبب أزمة النفط العالمية (2014) التي أثرت على صادرات الجزائر، وعدم الاستقرار السياسي وإتباع منوال تنموي قديم وعدم جدوى الترميمات والاصلاحات الهيكلية التي تم العمل بها في تونس، ويلاحظ في السنتين الموالييتن أن الصادرات أخذت نسق تصاعدي لكلا البلدين أين بلغت45.23 مليار دولار للجزائر و19.44 مليار دولار لتونس سنة 2018، وهذا راجع إلى تطور نسق التصدير وتكثيف العمل على الاسواق غير تقليدية وزيادة المخزون السلعي وبالإضافة إلى مواصلة الشركات المصدرة استكشاف أسواق واعدة على غرار الاسواق الامريكية والكندية كما جاء في التقرير السنوي(2017) الصادر عن BCT، في حين يعود ارتفاع الصادرات الجزائرية بسبب الانتعاش الذي شهدته أسعار البترول أين بلغت سنة (52.4) دولار للبرميل في سنة 2017 حسب التقرير الصادر عن منظمة OPEC، وأسفر التقرير السنوي 2020 للبنك المركزي التونسي والجزائري على إثر الركود العالمي الناتج عن جائحة كوفيد 19 انخفضت قيمة الصادرات للبلدين أين بلغت 13.76 مليار دولار لتونس و ما يقارب 26 مليار دولار للجزائر سنة 2020.

ثانيا- التوزيع الجغرافي وهيكل الصادرات في البلدين

1- التوزيع الجغرافي وهيكل صادرات الجزائر:

الشكل رقم (07): *الهيكل السلعي لصادرات الجزائر*

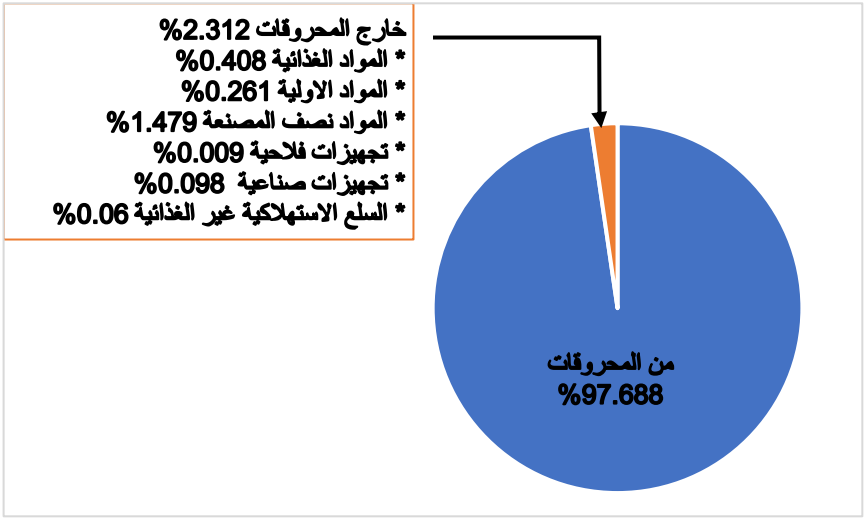

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم 2-2

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فهو يعتمد على الموارد المالية المتأتية من تصدير المحروقات لهذا فإننا نجد المحروقات تحتل الصدارة في قائمة الصادرات الجزائرية، ويلاحظ من خلال الشكل رقم (07) وحسب التقارير السنوية لـ BA أنه خلال فترة الدراسة بلغ متوسط نسبة صادرات المحروقات 97.68%، وبقيت تهيمن على الصادرات الجزائرية بصفة بارزة على طول الفترة، في حين ظلت الصادرات خارج المحروقات تمثل قيمة هامشية من اجمالي الصادرات حيث بلغ متوسط نسبة الصادرات خارج المحروقات 2.31% من اجمال الصادرات خلال فترة الدراسة وأخذت منها المواد نصف المصنعة النسبة الكبيرة ب 1.48%، في حين بلغ متوسط نسبة المواد الغذائية 0.4% والمواد الاولية 0.26% والتجهيزات الصناعية 0.098% والسلع الاستهلاكية غير الغذائية 0.06%، فيما تكاد تكون نسب التجهيزات الفلاحية شبه معدومة (0.009%).

الشكل رقم (08): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر

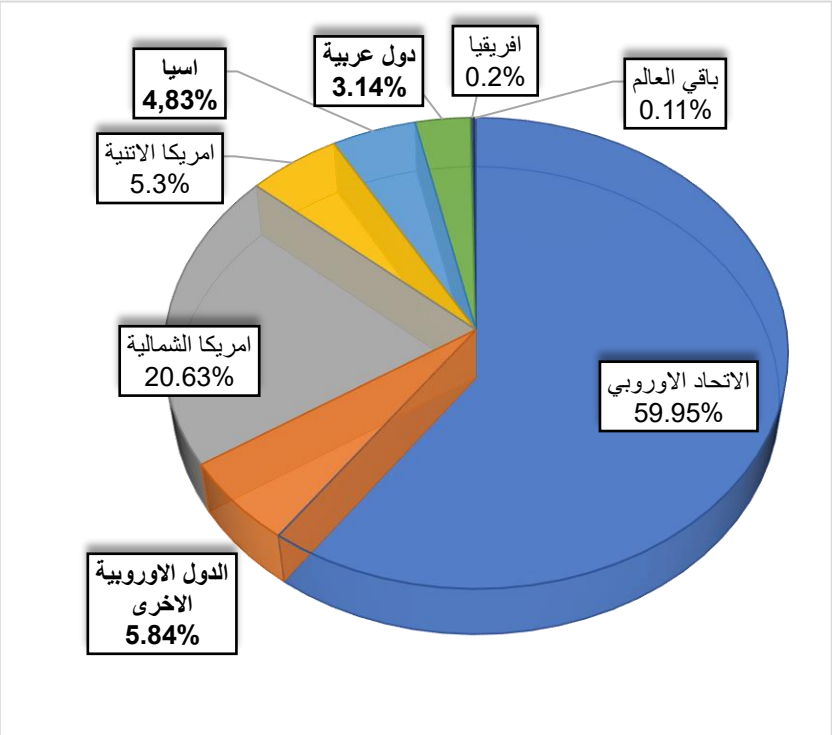

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق 2-1

من حيث تقسيم الصادرات الجزائرية حسب المناطق الجغرافية خلال فترة الدراسة يتجلى بوضوح أن الجزء الأكبر منها يتم استقطابه من طرف الشركاء التقليديين للجزائر، حسب بيانات ONS أن اوروبا حصلت على حصة نسبتها 65.79 % كان للاتحاد الاوربي منها 59.95% من متوسط الصادرات خلال فترة الدراسة وتمثل ايطاليا و فرنسا واسبانيا الزبائن الرئيسيين في حين بلغت نسبة متوسط الصادرات لفترة الدراسة التي من نصيب باقي دول اوروبا وعلى رأسهم روسيا، ثم تاتي دول امريكا الشمالية تتقدمهم كندا والولايات المتحدة الامركية بحصة متوسط نسبتها 20.63%، ثم دول امريكا اللاتنية بمتوسط نسبة من اجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة قدرة ب 5.3% سيطرت عليها البرازيل، أما دول اسيا فبلغت نسبة متوسط الصادرات خلال فترة الدراسة 4.83 % كان الجزء الأكبر من نصيب الصين وتركيا وماليزيا وكوريا الجنوبية، في حين حصلة الدول العربية وفي مقدمتهم تونس على نسبة بلغت 3.14% ، فيما قدرت حصص باقي الدول الافريقية وباقي دول العالم بنسب ضعيفة جدا بلغت على التوالي 0.2% ، 0.11% من متوسط الصادرات الجزائرية لفترة الدراسة.

2- التوزيع الجغرافي وهيكل صادرات تونس

الشكل رقم (09): الهيكل السلعي لصادرات تونس

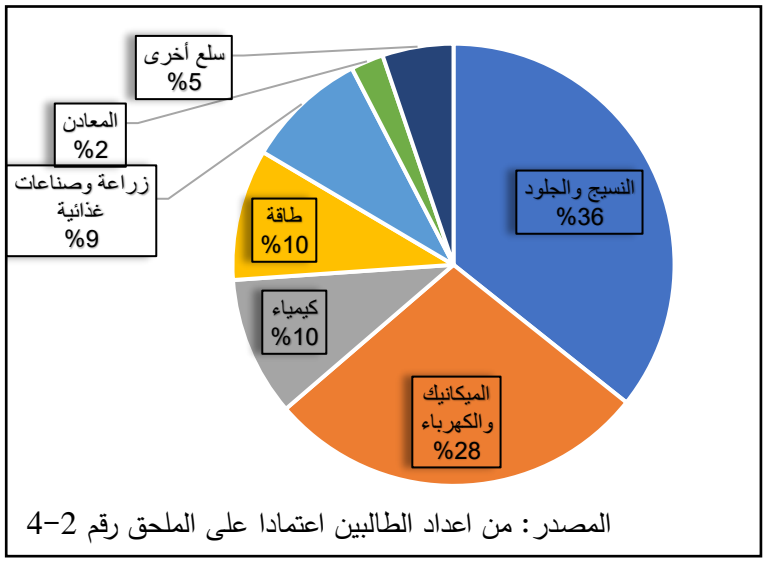

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم 2-4

من التقرير الصادر عن L'ITCEQ ومن خلال الشكل أعلاه يتضح أن متوسط ما نسبته 36% في فترة الدراسة من صادرات تونس عبارة عن منتجات نسيجية وجلود نظرا لزيادة الاستثمارات المحلية في هذا المجال الذي تحتل فيه تونس المرتبة الرابعة في العالم على صعيد تصدير الملابس الجاهزة إلى دول الاتحاد الاوروبي، واحتلت المنتجات الميكانيكية والكهربائية المرتبة الثانية من صادرات تونس بمتوسط 28% بعد قطاع النسيج، كما كانت النسبة متساوية بين قطاع الكيمياء والطاقة بنسبة 10% من اجمالي الصادرات التونسية لذات الفترة، والنسبة الباقية والمتمثلة ب 16% كانت موزعة بين قطاع الزراعة والمعادن ب 2% وما نسبته 5% تمثل الصادرات التونسية من سلع أخرى خلاف ما ذكر سابقا مثل مواد البناء والخشب وسلع غير مصنفة.

الشكل رقم (10): التوزيع الجغرافي لصادرات تونس

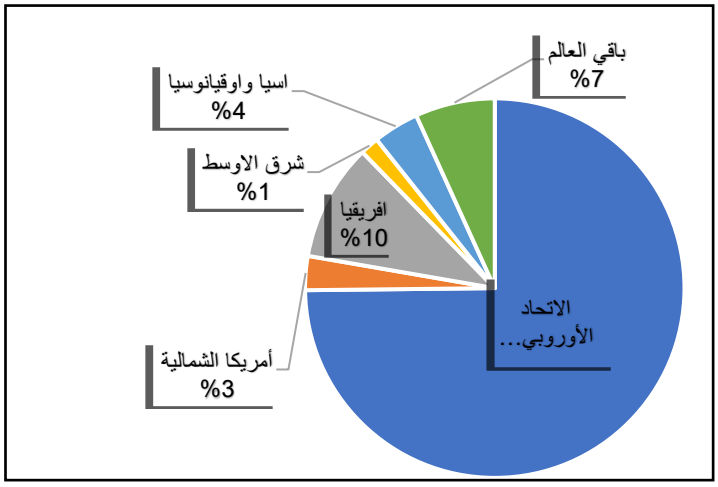

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق 2-3

يتضح من التوزيع الجغرافي لصادرات تونس وكما كشف INS أن الحصة الأكبر للصادرات تتجه نحو الاتحاد الاوروبي بمتوسط النسبة 75% خلال فترة الدراسة وهذه النسبة مركزة في ثلاث دول أساسية (فرنسا، ألمانيا وإيطاليا)، ويعزى هذا الارتفاع إلى اتفاقية التبادل الحر الشامل بين الاتحاد الاوروبي وتونس التي نظمت المناخ التجاري وقلصت العوائق الجمركية وكذلك تسهيل اجراءات الجمارك لزيادة التعاون بين الطرفين خاصة في المجال الاقتصادي. ومن ثم حازت دول افريقيا على المرتبة الثانية في نسق الصادرات التونسية بمتوسط نسبة 10% لذات الفترة، أما النسبة الباقية وهي 15% من اجمالي الصادرات كانت موزعة بين أمريكا الشمالية ب 3%، واسيا واوقيانوسيا بمتوسط النسبة 5% و7% كانت من نصيب باقي دول العالم خلاف ما ذكر.

من خلال التوزيع الجغرافي لصادرات كلا البلدين يلاحظ أن الشريك الاول لهما هو الاتحاد الاوروبي إلا أن تونس تصدر ما نسبته 75% من صادراتها للاتحاد الاوروبي مقارنة بالجزائر حوالي ما نسبته 60% يصدر لنفس الوجهة، في حين نجد أن دول افريقيا حازت على نسبة أكبر وهي 10% من صادرات تونس على عكس الجزائر فإن 3.16% فقط من صادراتها موجه للدول افريقية، ومن خلال مقارنة نسبة الصادرات الموجهة لأمريكا الشمالية نجد أن متوسط ما نسبته 20.69% من صادرات الجزائر موجه لأمريكا الشمالية مقارنة بتونس نجد ما نسبته 3% من صادرات تونس يصدر لنفس الوجهة وهي نسبة ضئيلة مقارنة بصادرات الجزائر.

اما من حيث الهيكل السلعي لصادرات كل من الجزائر وتونس نجد أن صادرات الجزائر محصورة ومركزة على قطاع المحروقات بنسبة تفوق 97% والنسبة الضئيلة الباقية (3%) تشمل صادرات خارج المحروقات مثل المواد الاولية، أما الاقتصاد التونسي يلاحظ أن صادراته متنوعة بنسب معتبرة بين مختلف السلع حيث نجد في الصدارة منتجات النسيج بنسبة 36%، ثم مجال الميكانيك والكهرباء، بنسب أقل كل من الصادرات الكيمياوية والطاقة بالإضافة لسلع المعادن ومجال الزراعة والمنتجات الغذائية.

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

سيتم في هذا الجزء القيام بالدراسة القياسية باستعمال الطرق والادوات القياسية المذكورة سابقا للإجابة على إشكالية الدراسة والتوصل للهدف المنشود.

المطلب الأول: تقدير نموذج متجه الانحدار الذاتي

أولا- درجة استقراريه السلاسل:

قبل الشروع في تقدير النماذج القياسية يجب التأكد من استقراريه السلاسل المستخدمة، لتجنب الحصول على نتائج غير حقيقية لا يمكن الاعتماد عليها وقد تؤدي إلى وجود انحدار زائف حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات ومن أجل اختبار استقراريه السلاسل الزمنية سيتم استخدام اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller) تحت الفرضيتين التاليتين:

H_0 : السلسلة تحتوي على جذر الوحدة (السلسلة غير مستقرة)

H_1 : السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة (السلسلة مستقرة)

نتائج الاختبار موضحة ضمن الجدول التالي:

الجدول رقم (05): نتائج اختبار ديكي فولر المطور

المستوى	الجزائر				تونس			
	LNGDP1		LNX1		LNGDP2		LNX2	
	T-statistic	prop	T-statistic	prop	T-statistic	prop	T-statistic	prop
ثابت	-0.5899	0.8585	-1.200	0.6608	-1.2099	0.6568	-2.4829	0.1294
ثابت واتجاه عام	-1.6037	0.7675	-0.6204	0.9702	-0.7599	0.9585	-0.0850	0.9927
بدون ثابت واتجاه عام	1.0960	0.9251	0.3872	0.7895	0.3747	0.7862	1.8976	0.9838
الفرق الاول	dLgdp1		dLexport1		dLgdp2		dLNX2	
	T-statistic	prop	T-statistic	prop	T-statistic	prop	T-statistic	prop
ثابت	-4.8685	0.0005	-4.3544	0.0019	-4.5125	0.0013	-4.0285	0.0043
ثابت واتجاه عام	-4.7369	0.0037	-4.2122	0.0129	-4.5762	0.0054	-4.8236	0.0030
بدون ثابت واتجاه عام	-4.5773	0.0000	-4.4101	0.0001	-4.5719	0.0000	-3.3694	0.0015

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملاحق:3؛ 4؛ 5؛ 6.

1- **استقراريه السلاسل في الجزائر:** من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة ADF لاستقرار السلاسل الزمنية في المستوى الموضحة في الجدول رقم (05)، يتضح أن القيم المحسوبة T-statistic بالنسبة

لسلسلتين الصادرات والناتج المحلي الاجمالي ممثلا عن النمو الاقتصادي مأخوذين باللوغاريتم النيبيري في النماذج الثلاثة أقل تماما من القيم المجدولة (2.93؛3.50؛1.95) للنماذج الثلاث على التوالي وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الأكبر من 5%، نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية التي تنص على وجود جذر الوحدة وهذا يعني أن السلسلتين غير مستقرى عند المستوى. بعد تطبيق الفروق الاولى للسلسلتين نجد أن القيم المحسوبة أكبر من القيم المجدولة وذلك عند معنوية 5% في كافة النماذج الثلاث وكذلك نتائج القيم الاحتمالية الاقل من 5% مما يبين عدم وجود جذر الوحدة وإن السلسلتين مستقرتين عند الفرق الاول.

2- **استقراريه السلاسل في تونس:** من خلال نتائج الجدول السابق، يتضح أن القيم المحسوبة T-statistic بالقيمة المطلقة بالنسبة للسلستين مأخوذة باللوغاريتم النيبيري أقل تماما من القيم المجدولة التي بلغت في النماذج الثلاثة على التوالي (2.93؛3.50؛1.95) أي قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن السلسلة تحتوي على جذر الوحدة ورفض الفرضية البديلة وما يؤكد هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الأكبر من 5%، وهذا يعني أن السلسلة تحتوي على جذر وحدوي بالتالي غير مستقرة في المستوى. بعد اخذ الفروق الاولى لكلا السلسلتين تبين أن القيم المحسوبة أكبر من القيم المجدولة وذلك عند مستوى معنوية 5% هذا يدل على قبول الفرضية البديلة أي أن السلسلتين لا تحتوي على جذر الوحدة بالتالي مستقرة عند الفرق الاول.

بعد تطبيق اختبار (ADF) لسلاسل الزمنية للبلدين نلاحظ أن هناك تماثل في درجة استقراريه حيث أن جميع السلاسل لم تستقر عند المستوى واستقرت بعد أخذ الفروق الاولى للسلاسل الزمنية.

ثانيا- اختبار التكامل المشترك:

يوجد العديد من الطرق لاختبار وجود علاقة التكامل المشترك، لكن تم استخدام اختبار جوهانسن، والفكرة الاساسية لهذا الاختبار هي اختبار فرضية العدم التي تشير إلى انعدام عدد علاقات التكامل المشترك r=0 .وبعد تطبيق الاختبار على النموذجين اتضح عدم معنوية trace λ عند (r=0 ,1) (ملحق رقم7) وعليه سيتم قبول فرضية العدم للاختبار القائلة بانه لا يوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ي لاوجود لعلاقة توازنية طويلة الاجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي، ومن ثم فان الطريقة المناسبة في تقدير النموذجين هي طريقة متجهة شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

ثالثا- درجة التأخير المثلى VAR

قبل تقدير معادلات نماذج أشعة الانحدار الذاتيVAR يجب تحديد درجات التأخر لهذه النماذج ولتحديد ذلك يتم باختيار القيم الصغرى في كل من المعايير (AIC-SC-HQ).

الجدول رقم (06): درجة التأخير المثلى لنموذجين

درجة التأخير	الجزائر			تونس		
	AIC	SC	HQ	AIC	SC	HQ
0	2.146	2.243	2.174	0.923	1.021	0.950
1	*-2.827	*-2.536	*-2.743	-2.517	-2.224	-2.435
2	-2.537	-2.053	-2.398	*-2.872	*-2.384	*-2.736
3	-2.696	-2.018	-2.501	-2.619	-1.937	-2.430

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم 8.

1- **درجة تأخير نموذج VAR الجزائر:** من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (06) يتبين أن درجة التأخير التي تعطي أقل قيمة بالنسبة لمعايير (AIC-SC-HQ) هي P=1، مما يعني أن درجة التأخير المثلى لنموذج الجزائر هي 1.

2- **درجة تأخير نموذج VAR تونس:** من الجدول السابق يتضح أن درج التأخير المثلى لنموذج هي P=2 وهذا ما يؤكده القيم الصغرى للمعايير المفاضلة السابقة أي VAR(2) .

نلاحظ من خلال القيم المتحصل عليها لدرجة التأخير أن هناك فرق بين نموذجي الجزائر وتونس إن درجة التأخير المناسبة لنموذج الجزائر هي الدرجة الاولى أي VAR (1)، في حين كانت درجة التأخير المثلى لنموذج تونس هي الدرجة الثانية VAR (2) .

رابعا- تقدير نموذج VAR

بعد التحقق من استقراريه السلاسل الزمنية وعدم وجود علاقات تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، سيتم تقدير هذه النماذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية من ثم دراسة معنوية النماذج المقدرة.

1- تقدير نموذج VAR(1) للجزائر:

بالاعتماد على درجة التأخير المثلى التي تم تحديدها سابقا وبتطبيق طريقة المربعات الصغرى العادية OLS تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (07): تقدير نموذج VAR(1) للجزائر

النموذج القياسي	$LNGDP1 = \beta_0+\beta_1 LNGDP1_{(-1)}+\beta_2 LNX1_{(-1)}+\varepsilon 1$ $LNX1=\alpha_0+\alpha_1 LNGDP1_{(-1)}+\alpha_2 LNX1_{(-1)}+\varepsilon' 1$					
المعادلة (1)	β_0	β_1	β_2	R^2	$Adj-R^2$	F
LNGDP1	1.514 (1.468) [0.147]	0.711 (6.717) [0.000]	0.240 (2.673) [0.009]	0.9592	0.9562	317.998
المعادلة (2)	α_0	α_1	α_2	R^2	$Adj-R^2$	F
LNX1	3.651 (1.832) [0.072]	−0.283 (−1.386) [0.171]	1.146 (6.587) [0.000]	0.8861	0.8777	105.121
النموذج المقدر	$LNGDP1=1.514+0.711LNGDP1_{(-1)}+0.240LNX1_{(-1)}$ $LNX1=3.651-0.283LNGDP1_{(-1)}+1.146LNX1_{(-1)}$					

(...) قيمة t ستودنت المحسوبة

[...] القيمة الاحتمالية prop

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم 9-1

- **المعنوية الجزئية:** من خلال الجدول رقم (07) وبالاعتماد على اختبار ستودنت نجد أن معلمة الحد الثابت كانت غير معنوية في حين بقية معلمات المعادلة (1) في النموذج ذات معنوية احصائية وذلك لأن القيم المحسوبة لقيمة t بالقيمة المطلقة كانت أكبر من القيمة المجدولة (1.699) عند مستوى معنوية 5% وهذا ما تؤكده قيمة Prop المقابلة للمعلمات في المعادلة (1) المقدرة حيث أن القيم الاحتمالية أقل من 0.05 وهذا ما يدل على جوهرية العلاقة بين الناتج المحلى الاجمالي (ممثلا عن النمو الاقتصادي) والمتغيرات المفسرة، أما بالنسبة للمعادلة (2) في النموذج نلاحظ أن القيم الاحتمالية لمعلمة الحد الثابت ومعلمة لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي متأخرة بزمن أكبر من مستوى معنوية 0.05 وهذا ما يدل على أنهما غير معنويتين، في حين جاءت القيمة الاحتمالية لمعلمة لوغاريتم الصادرات متأخر بزمن اقل من مستوى معنوية 0.05 مما يعني أنها معنوية، وهذا يبن أن هناك علاقة بين قيمة الصادرات الحالية والقيم السابقة لها.
- **المعنوية الكلية:** نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول رقم (07) أن احصائية فيشر للمعادلتين قد بلغت على التوالي (317,998؛105,121) وهي أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع فيشر(3.23)، وبالتالي نستطيع القول ان النموذج معنوي ومقبول احصائيا.

- **القدرة التفسيرية:** وفقا لقيم معاملات التحديد الموضحة في الجدول رقم (07) نلاحظ أن R^2 =0.9592 للمعادلة(1) والذي يشير إلى أن 95.92% من تغيرات الناتج المحلي يفسرها كل من القيم السابقة للصادرات والقيم السابقة لناتج الاجمالي والنسبة الباقية تعود لمتغيرات أخرى لم يتم ادراجها في النموذج، في حين أن الصادرات يتم تفسيرها من قبل القيم السابقة لصادرات والناتج المحلي بنسبة 88.61% في المعادلة (2) والنسبة الباقية لمتغيرات أخرى.

2- تقدير نموذج VAR(2) لتونس:

الجدول رقم (08): *تقدير* نموذج VAR(2) لتونس

النموذج القياسي	$LNGDP2 = \beta_0+\beta_1 LNGDP2_{(-1)}+ \beta_2 LNGDP2_{(-2)}+\beta_3 LNX2_{(-1)} +\beta_4 LNX2_{(-2)}+\varepsilon 2$ $LNX2=\alpha_0+\alpha_1 LNGDP2_{(-1)}+\alpha_2 LNGDP_{(-2)}+ \alpha_3 LNX2_{(-1)} + \alpha_4 LNX2_{(-2)} + \varepsilon' 2$							
المعادلة1	β_0	β_1	β_2	β_3	β_4	R^2	$Adj-R^2$	F
LGDP	-6.871 (-2.176) [0.034]	0.743 (3.839) [0.000]	-0.219 (-1.228) [0.225]	2.549 (3.961) [0.000]	-1.791 (-3.028) [0.003]	0.9234	0.9106	72.3586
المعادلة2	α_0	α_1	α_2	α_3	α_4	R^2	$Adj-R^2$	F
LNX2	2.630 (2.695) [0.0097]	0.075 (1.258) [0.214]	0.005 (0.105) [0.916]	0.980 (4.926) [0.000]	-0.168 (-0.923) [0.630]	0.9783	0.9747	271.297
النموذج المقدر	$LNGDP2=-6.871+0.743LNGDP2_{(-1)}-0.219\ LNGDP2_{(-2)}+ 2.549LNX2_{(-1)}\ -1.791LNX2_{(-2)}$ $LNX2=2.630+0.075LNGDP2_{(-1)}+0.005LNGDP2_{(-2)}+0.980LNX2_{(-1)}\ \ 0.168LNX2_{(-2)}$							

(...) قيمة t ستودنت المحسوبة

[...] القيمة الاحتمالية prop

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم 9-2

- **المعنوية الجزئية:** من خلال نتائج المتحصل عليها في الجدول رقم (08) نجد أن قيم t ستودنت للمعلمة β_2 أقل من القيمة المجدولة (1.699) وهذا يدل على قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم معنوية المعلمة وهذا ما يؤكده القيم الاحتمالية المقابلة لها والتي كانت أكبر من مستوى المعنوية 5%، على عكس β_0، β_1، β_3، β_4 فهي معنوية وهذا ما تثبته قيم ستودنت المحسوبة حيث t أكبر من القيمة المجدولة وما يؤكد ذلك القيم الاحتمالية للمعلمات (0,034؛ 0,000؛0,000؛0,003) على التوالي وهي أقل من 0.05 وهذا بالنسبة للمعادلة (1).

اما بالنسبة للمعادلة (2) فإن معلمة الحد الثابت و $LNX2_{(-1)}$، وقد كانت قيم t المحسوبة لهما (2,695؛4,926)على التوالي أكبر من القيمة المجدولة (1.699) وبالتالي فهي معنوية، على خلاف

معلمات $LGDP1_{(-1)}$، $LGDP1_{(-2)}$، $LNX2_{(-2)}$ والتي جاءت غير معنوية وهذا ما يؤكده القيم الاحتمالية للمعلمات كانت أكبر من مستوى المعنوية 0.05.

- **المعنوية الكلية:** من خلال قيم فيشر الموضحة في الجدول رقم (08) حيث كانت القيم المحسوبة وهي (72,358، 271,297) على التوالي أكبر مقارنة بالقيمة المجدولة والتي بلغت 3.23 بالتالي معنوية النموذج بصفة كلية.
- **القدرة التفسيرية:** من خلال قيم معامل التحديد R^2= 0.9234 وهذه القيمة ان دلت فإنها تدل على أن متغير الناتج المحلي الاجمالي (ممثلا عن النمو الاقتصادي) مفسر بقيمة 92.34% من قبل قيمه السابقة والقيم السابقة لصادرات في حين القيمة المتبقية (7.66%) مفسرة من قبل متغيرات أخرى لم تندرج ضمن النموذج المقدر وهذا بالنسبة للمعادلة (1)، أما المعادلة الثانية فقد بلغت قيمة معامل التحديد 0.9783 أي أن الصادرات مفسرة بنسبة 97.83% من طرق قيمها السابقة إضافة إلى القيم السابقة لناتج المحلي الاجمالي أما النسبة الباقية (2.17%) تدخل ضمنها متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.

خاسا- اختبار جودة النماذج المقدرة

بعد اختبار المعنوية الجزئية لنموذجين والتأكد من المعنوية الكلية والقدرة التفسيرية سيتم اختبار النموذجين VAR(1)، VAR(2) من الناحية القياسية من استقراريه النموذج، ارتباط ذاتي و التوزيع الطبيعي لبواقي تقدير النموذج المقدر بالإضافة لمشكلة عدم ثبات التباين.

1- **اختبار استقراريه النموذج:** بغية التأكد من استقراريه النموذج نستخدم الاختبار الخاص بالجذور العكسية ويعد النموذج مستقر إذا كانت جميع الجذور أقل من الواحد أي أنها تقع داخل دائرة الوحدوية.

بعد تطبيق الاختبار على النموذج المقدر تم الحصول على الشكل الموالي:

الشكل رقم (11): استقراريه النموذجين المقدرين

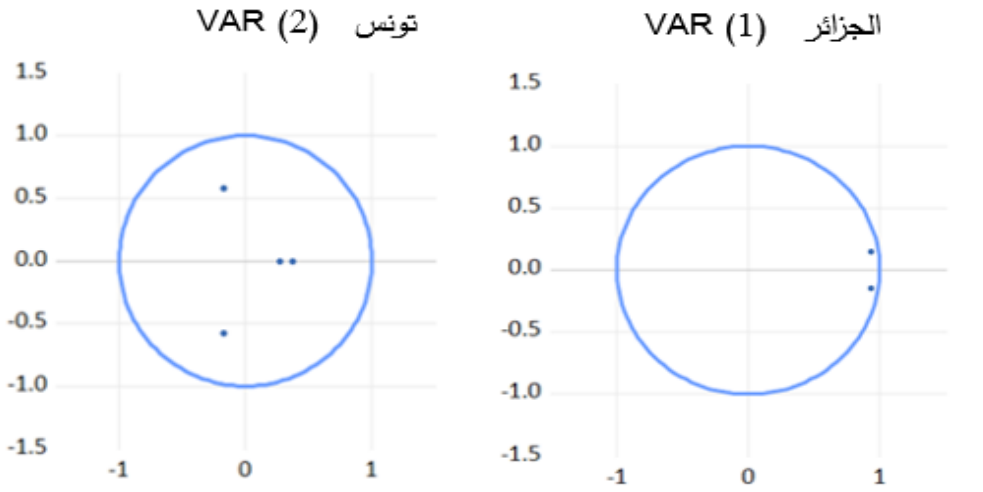

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

من خلال الشكل رقم (11) نجد أن جميع الجذور داخل الدائرة الوحدوية أي أقل من واحد وهذا إن دل إنما يدل على أن النموذجين مستقرين سواء بالنسبة للجزائر أو تونس.

2- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

إن فعالية مقدرات هذه الطريقة تتوقف على مدى تحقق شرط استقلالية الاخطاء، وفي هذا الصدد يتم استعمال اختبار (LM)، وذلك باختبار الفرضية الصفرية التالية:

H_0: عدم وجود الارتباط الذاتي للأخطاء

الجدول رقم (09): اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

	الجزائر VAR(1)		تونس VAR(2)	
درجة الارتباط	F-stat	قيمة prob	F-stat	قيمة prob
1	0.274	0.892	0.320	0.862
2	1.534	0.173	1.406	0.225

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم 10

بما أن القيم الاحتماليةprob عند درجة الارتباط المختلفة للأخطاء كانت أكبر من مستوى المعنوية 5% إذا نقبل الفرضية الصفرية بالتالي عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء وهذا بالنسبة لنموذجين VAR(1)، VAR(2)

3- اختبار عدم ثبات التباين:

لتحديد مشكل اختلاف تباين حد الخطأ العشوائي في النموذجين VAR(1) و VAR(2) سوف نعتمد على اختبار White تم الحصول على النتائج التالية من النموذجين المقدرين:

الجدول رقم (10): اختبار عدم ثبات التباين

	الجزائر VAR(1)	تونس VAR(2)
Chi-sq	18.780	42.855
Prob	0.2239	0.450

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم 10

نلاحظ أن القيم الاحتمالية لاختبار White الموضحة في الجدول السابق هي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 وذلك بالنسبة لنموذجي VAR(1)، VAR(2) أي رفض الفرضية البديلة وقبول فرضية العدم بالتالي لا يوجد مشكلة عدم ثبات التباين في النموذجين.

4- اختبار التوزيع الطبيعي:

من أجل اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي التقدير نعتمد على اختبار جاك بيرا الذي نتائجه موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (11): اختبار Jarque-Bera

	الجزائر VAR(1)	تونس VAR(2)
Jarque-Bera	7.866	8.658
Prob	0.096	0.070

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم 10

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قيمة اختبار Jarque-Bera (7,866؛8.658) كانت أكبر من القيمة المجدولة (5.99) بالتالي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وما يؤكد ذلك قيمة Prob للاختبار والتي كانت أكبر من مستوى معنوية 5% .

من خلال ما سبق يتضح أن النموذجين لا يحتويان على مشاكل قياسية سواء في نموذج تونس أو الجزائر.

المطلب الثاني: التحليل الديناميكي للنماذج المقدرة

الهدف الاساسي من هذا الموضوع هو القيام بتحليل العلاقات الحركية أو الصدمات بين متغيرات الدراسة باستخدام دوال نبضات الاستجابة وتجزئة التباين، وبعد أن تم التأكد من صلاحية النماذج وملائمتها للتعبير عن ديناميكية المتغيرات المدروسة، بالإضافة إلى خلوه من المشاكل القياسية (الارتباط الذاتي، عدم الاستقراريه...)، فإنه يمكن استعماله لدراسة وتحليل جميع العلاقات المحتمل وجودها بين هذه المتغيرات، وهذا باستعمال أدوات تحليل خاصة تتميز بها نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR :

أولا- اختبار السببية :

من أجل اختبار السببية بين متغيرات الدراسة تم الاعتماد على سببية غرانجر Causality Tests Granger بدرجة تأخير واحد أي أصبح عدد المشاهدات 30 وتم توضيح نتائجه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (12): اختبار السببية لغرانجر

	الجزائر(1) VAR	تونس (2) VAR
فرضية العدم	F-stat	
LNGDP لا يسبب LNX	[0.176] 1.922	[0.255] 1.347
LNX لا يسبب LNGDP	[0.012] 7.146	[0.03] 4.843

[...] قيمة Prop لاختبار فيشر F

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الملحق رقم 11-1 ؛12-2

- **اختبار سببية في نموذج VAR(1)** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه النتائج التالية:

الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب الصادرات أي قبول الفرضية الصفرية وذلك لأن قيمة Prob لإحصائية فيشر قد بلغت 0.176 وهي أكبر من 0.05 بالتالي متغير الناتج المحلي الاجمالي ممثلا عن النمو الاقتصادي لا يسبب الصادرات وهذا يوافق النظرية الاقتصادية.

قبول الفرضية البديلة والقائلة بأن الصادرات تسبب الناتج المحلي الاجمالي لأن القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر كانت أقل من مستوى المعنوية 0.05 بالتالي الصادرات تسبب الناتج المحلي الاجمالي أي النمو الاقتصادي وهذا يتوافق تماما مع النظرية الاقتصادية.

- **اختبار سببية في نموذج VAR(2)** من خلال نتائج الدول رقم(12)يمكن استنتاج مايلي:

نقبل الفرضية الصفرية والقائلة بأن الناتج المحلي الاجمالي لا يسبب الصادرات وذلك لأن قيمة Prob المرفقة لإحصائية فيشر قد بلغت (0.255) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 أي أن النمو الاقتصادي لا يسبب الصادرات في الاقتصاد التونسي وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

نرفض فرضية العدم (LNX لا يسبب LNGDP) لاختبار السببية لأن القيمة الاحتمالية لفيشر كانت أقل من مستوى معنوية 5% (0.03<0.05) بالتالي فإن الصادرات تسبب النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الاجمالي أي وجود علاقة سببية بين الصادرات والنمو الاقتصادي في اتجاه واحد للاقتصاد التونسي وهذا يتماشى مع النظريات الاقتصادية.

من خلال التحليل السابق نلاحظ أنه يوجد سببية أحادية الاتجاه من الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي (ممثل عن النمو الاقتصادي) في نموذجي الجزائر وتونس.

ثانيا- تحليل دوال الاستجابة والصدمات:

من خلال دوال الاستجابة سوف يتم توضيح الاثر الذي تخلفه صدمة في متغير من متغيرات الدراسة في زمن معين على المتغير نفسه والمتغير الاخر في كلا النموذجين حيث سيتم تحليل دوال الاستجابة لكل نموذج على حدا.

1- تحليل دوال الاستجابة VAR(1) للجزائر :

الشكل رقم (12): أثر حدوث صدمة في المتغيرين لنموذج VAR(1)

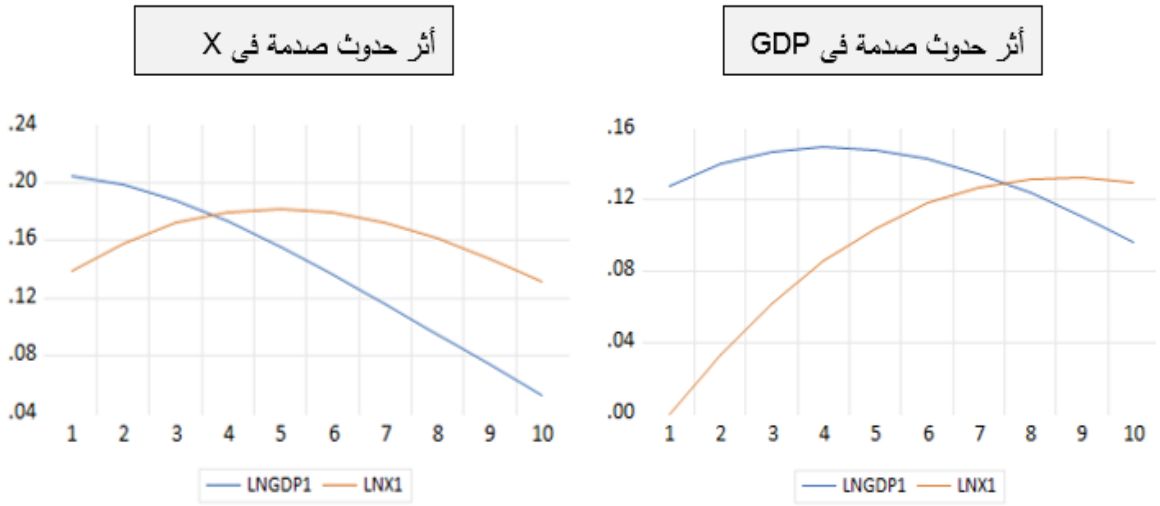

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات Eviews12

يلاحظ من خلال الشكل السابق ما يلي:

- عند حدوث صدمة إيجابية على الناتج المحلي الاجمالي(ممثلا عن النمو الاقتصادي) في السنة الأولى وبمقدار انحراف معياري واحد فأنها تأثر في نفس المتغير إيجابيا بمقدار (0.127) وحدة معيارية لنفس الفترة، حيث يتواصل ارتفاع الاثار الايجابية للصدمة إلى غاية السنة الرابعة من فترة الاستجابة وقد بلغت الاستجابة قمتها (0.149) وحدة معيارية، ثم بدأت في الانخفاض بتأثيرات إيجابية بداية من السنة الموالية ب (0.418) وحدة معيارية، لتواصل بعد ذلك الانخفاض على طول الفترة إلى غاية نهاية فترة الاستجابة (السنة العاشرة) حيث بلغت (0.096) وحدة معيارية، أما الصادرات لم تستجب في نفس الفترة (السنة الاولى)، لكن بداية من السنة الثانية ظهرت اثار الصدمة التي كانت إيجابية بمقدار(0.033) وحدة معيارية، ثم تواصلت الاثار الايجابية للصدمة في الارتفاع على طول فترة الاستجابة إلى غاية السنة التاسعة حيث بلغت (0.132)، لتنخفض بعد ذلك (0.129) وحدة معيارية خلال السنة الاخيرة من فترة الاستجابة.

- أما إذا حدثت صدمة إيجابية بمقدار انحراف معياري واحد على الصادرات فينتج عنها أثار إيجابية على الصادرات نفسها خلال السنة الاولى من فترة الاستجابة تقدر ب(0.138) وحدة معيارية، ثم تبدأ بعد ذلك في الارتفاع تدريجيا إلى غاية السنة الخامسة من فترة الاستجابة حيث بلغت قمتها(0.182) وحدة معيارية، ثم تبدأ في الانخفاض تدريجيا على طول الفترة الاستجابة الباقية إلى غاية السنة العاشرة أين بلغت (0.131) وحدة معيارية، أما بالنسبة لأثر هذه الصدمة على الناتج المحلى الاجمالي فكانت إيجابية بداية من السنة الاولى أين بلغت (0.204) وحدة معيارية، ثم أخذت في نسق تنازلي على طول فترة الاستجابة إذ بلغت في السنة الاخيرة (0.052) وحدة معيارية.

2-تحليل دوال الاستجابة VAR(2) لتونس:

الشكل رقم (13): أثر حدوث صدمة في المتغيرين لنموذج VAR(2)

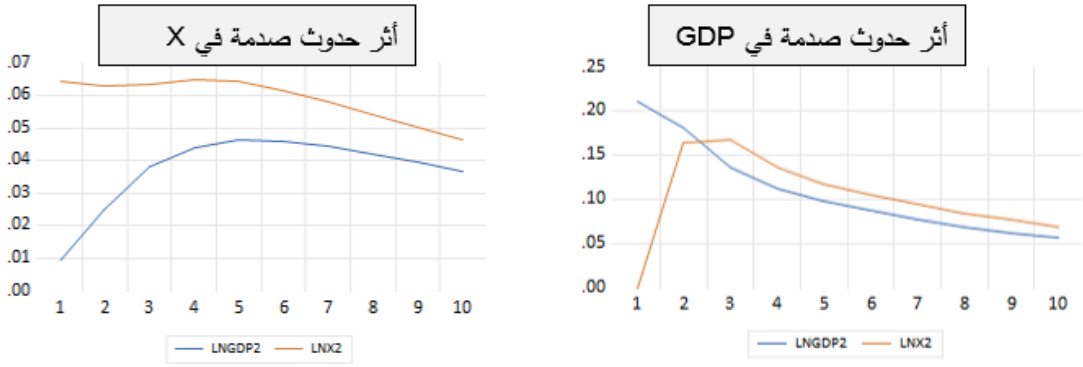

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات Eviews12

من خلال الشكل رقم (13) تحليل أثر دوال الاستجابة كما يلي:

- إذا حدثت صدمة إيجابيه على النمو الاقتصادي (ممثل عنه بالناتج المحلي الاجمالي) خلال السنة الاولى بمقدار انحراف معياري واحد فإنها تؤثر إيجابيا على الناتج نفسه في نفس المرحلة بمقدار (0.210) وحدة معيارية، حيث يبدأ هذا التأثير الايجابي في الانخفاض مباشرة بداية من السنة الثانية من فترة الاستجابة إلى غاية السنة العاشرة من فترة الاستجابة أين بلغ (0.056) وحدة معيارية، في حين ان الصادرات لم تستجيب في نفس الفترة (السنة الاولى) وظهرت اثار الصدمة وكانت إيجابية بداية من السنة الثانية حيث بلغت (0.163) وحدة معيارية، ثم ارتفعت في السنة الموالية من فترة الاستجابة لتبلغ ذروتها (0.167) وحدة معيارية، ثم تبدأ في الانخفاض التدريجي على طول الفترة الباقية لفترة الاستجابة إلى غاية السنة العاشرة حيث بلغت (0.069) وحدة معيارية باثر إجابي.

- اما إذا حدثت الصدمة على الصادرات بوحدة معيارية واحدة فإن اثارها تكون إيجابية بداية من السنة الاولى على المتغير نفسه وعلى النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي)، حيث كان تأثير الصدمة إيجابيا على الصادرات و يأخذ قيم متذبذبة إذ بلغ الاثر في السنة الاولى من فترة الاستجابة (0.064) وحدة معيارية، لينخفض في السنة الموالية إلى (0.062) وحدة معيارية ثم يرتفع إلى (0.063) وحدة معيارية، ثم ارتفع في السنة الرابعة وبدأ في الانخفاض تدريجيا إلى غاية السنة الاخيرة من فترة الاستجابة أين بلغ (0.046) وحدة معيارية، في حين كان تأثير الصدمة على النمو الاقتصادي إيجابيا في شكل تصاعديا ثم تنازليا، حيث بلغ في بدايته (0.009) وحدة معيارية ثم يصل إلى اعلى مستوى خلال السنة الخامسة (0.046) وحدة معيارية، ليكون في نهاية فترة الاستجابة (0.036) وحدة معيارية.

بحسب تقديرات دوال الاستجابة الممتدة على 10 سنوات للنموذجين الجزائري والتونسي وبتحليل الصدمات العشوائية وقياس أثر كل من الناتج المحلي الاجمالي والصادرات على نفسه وعلى المتغير الاخر نلاحظ ان النموذجين يتشابهان في الاثر الايجابي الذي خلفته مختلف الصدمات على المتغيرين (الصادرات والنمو الاقتصادي).

ثالثا- تحليل وتفكيك التباين:

إن الغرض الاساسي من تفكيك التباين هو معرفة مدى مساهمة كل من الناتج المحلي الاجمالي والصادرات في تباين خطأ التنبؤ.

1- تحليل تباين نموذج var(1) للجزائر:

الشكل رقم (14): تفكيك التباين لمتغيرين النموذج var(1)

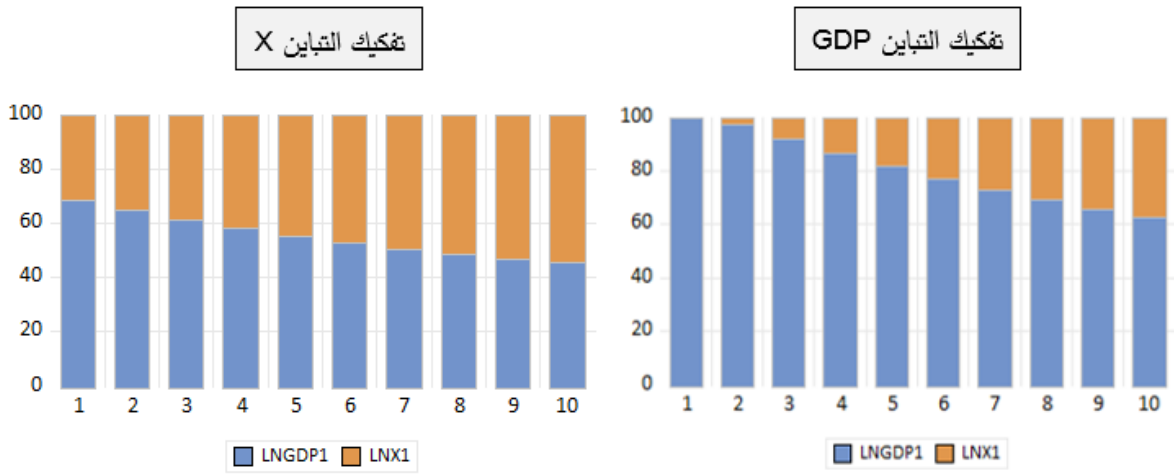

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات Eviews12

من خلال الشكل السابق والملحق رقم (11-2، 12-2) يلاحظ ما يلي:

- تحليل تباين الناتج المحلي الاجمالي: في المدي القصير عند حدوث صدمة في الناتج المحلي الاجمالي خلال السنة الاولى(فترة تنبؤ واحدة في المستقبل) فإن 100% من تباين خطأ التنبؤ يساهم في تفسيرها الناتج نفسه، لتبدا في السنة الثانية في الانخفاض فتصبح 97% مقابل 3% تساهم بها الصادرات في تفسير تباين خطأ النبؤ، ليتواصل بعدها الانخفاض في مساهمة نسبة تفسير الناتج المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي) لتباين خطأ التنبؤ مقابل ارتفاع في نسبة مساهمة الصادرات، لتبلغ مساهمة الناتج المحلى الاجمالي في تباين خطأ التنبؤ خلال السنة الخامسة 81.55% ، ثم تواصل هذه النسبة في التراجع إلى غاية الفترة العاشرة حيث بلغت 62.86% ، في حين أن نسبة الصادرات في تفسير تباين خطأ التنبؤ بقيت في تزايد إلى غاية الفترة الاخيرة أين بلغت 37.14% .
- تحليل تباين الصادرات: نتيجة لصدمات خاصة بالصادرات وخلال فترة التنبؤ الأولى المتعلقة بالمدى القصير فإن الصادرات تساهم ب 31.39% من تباين خطأ التنبؤ، ثم تأخذ هذه النسبة في الزيادة حتى تصل إلى 45.01% في الفترة الخامسة ثم استمرت في الارتفاع لتبلغ 54.78% في الفترة العاشرة، في حين تبلغ نسبة الناتج المحلي الاجمالي في تفسير تباين خطأ التنبؤ خلال الفترة المستقبلية الاولى 68.60%، ثم تبدأ في التراجع تدريجيا إلى غاية الفترة السابعة أين أصبح هناك تكافؤ في نسب تباين خطأ التنبؤ في حدود 50% ثم تنخفض هذه النسبة لتصبح في الفترة العاشرة 54.21%.

2-تحليل تباين نموذج VAR(2) لتونس

الشكل رقم (15): تفكيك التباين لمتغيرين النموذج var(2)

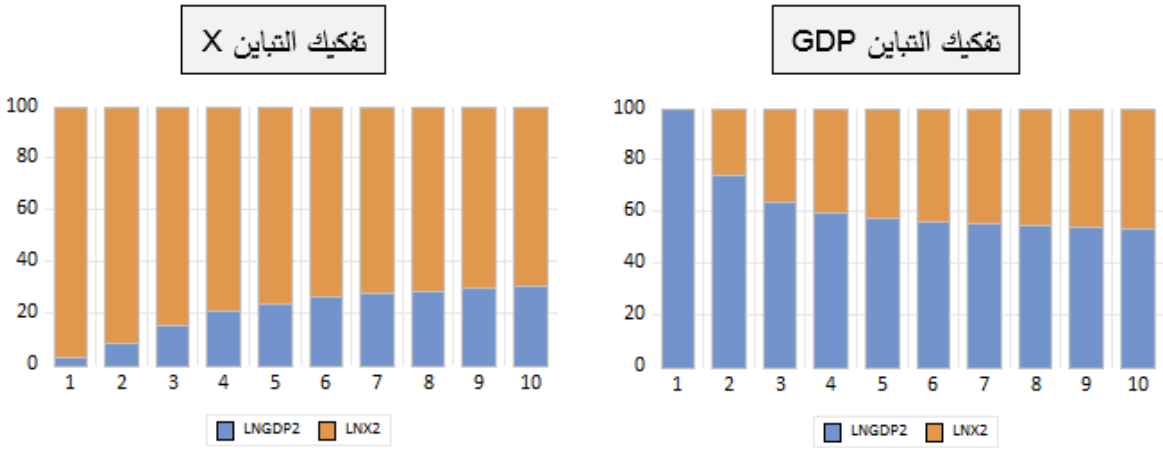

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على مخرجات Eviews12

- تحليل تباين الناتج المحلي الاجمالي : من خلال الشكل رقم (16) والملحق رقم (11-3؛ 12-3) نستنتج انه خلال الفترة الاولى للتنبؤ والمتعلقة بالمدى القصير نلاحظ ان الناتج المحلي الاجمالي بعد

حدوث صدمة به فأنه يفسر تباين خطأ التنبؤ بنسبة كاملة، لتنخفض في الفترة الثانية المستقبلية إلى 74.12%، في حين تعود النسبة الباقية لتفسير تباين خطأ التنبؤ إلى متغير الصادرات والتي بلغت 25.87%، لتواصل مساهمة الناتج المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي) في تفسير التباين في منحى تنازلي عكس مساهمة الصادرات التي تأخذ منحى تصاعدي إلى غاية الفترة العاشرة حيث بلغت على التوالي 53.41% و46.58% .

- تحليل تباين الصادرات: من الشكل السابق يتبين أن نتيجة لصدمات تتعلق بالصادرات فأنها تساهم هذه الاخيرة ب 97.80% من تباين خطأ التنبؤ خلال الفترة التنبؤية الاولى، ثم تبدأ هذه النسبة في الانخفاض حيث وصلت في الفترة الخامسة إلى 75.51% إلى أن بلغت 70.11% في السنة العاشرة، في حين تبلغ نسبة الناتج المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي) في تفسير تباين خطأ التنبؤ خلال الفترة الاولى 2.19%، ثم تتزايد تدريجيا على طول الفترة التنبؤية الممتدة لعشر فترات لتبلغ في النهاية 29.88%.

من تحليل وتفكيك التباين لكل من نموذج VAR(1) للجزائر ونموذج VAR(2) لتونس لفترة مستقبلية الممتدة لعشرة سنوات تبين أن مساهمة كل متغير في تحليل تباين خطأ تنبؤه كان أكبر من تحليل تباين خطأ التنبؤ للمتغير الاخر.

المطلب الثالث: مناقشة النتائج

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية للموضوع باستخدام الادوات القياسية سيتم مقارنة نتائج الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة المدرجة سابقا في الجانب النظري على ضوء نتائج التحليل الاقتصادي للمتغيرات الدراسة ونتائج الدراسة القياسية كما يلي:

- نتائج التحليل الاقتصادي: من خلال عرض تطور متغيرات الدراسة لكلا البلدين بينت أن اعتماد الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على الصادرات من المحروقات يمثل ثغرة في استراتيجية التنمية الاقتصادية كون أن الجزائر لا يمكنها التحكم في تقلبات أسعار الاسواق العالمية، فمن خلال الصدمات البترولية المتعاقبة والازمات المالية التي شاهدها العالم بينت مدى هشاشة الاقتصاد الوطني وتأثره الكبير بالعالم الخارجي، حيث يرتبط حجم وهيكل الصادرات الجزائرية بقطاع المحروقات الذي يمثل النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات مع بعض السلع الاخرى التي تمثل نسب ضئيلة جدا تكاد تنعدم في هيكل الصادرات مقارنة بتونس فقد كان الهيكل السلعي لها متنوع وموزع بنسب مقبولة بين مختلف

السلع إلا أن قطاع النسيج حاز على النسبة الأكبر من اجمالي الصادرات التونسية وهذا نتيجة اعتماد تونس على انتاج السلع التقليدية مثل ألبسة النسيجية وعصر زيت الزيتون في انتاج الغذائي وغيرها، هذا ما جعل صادراتها تلعب دورا فعالا في نمو الناتج المحلي الاجمالي، حيث ان نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الاجمالي تتجاوز الثلث وتمثل نسبة أكبر من نسبة مساهمة صادرات الجزائر في الناتج المحلي الاجمالي، بالمقارنة مع الدراسات السابقة نجد أن أغلبية الدراسات لم تتطرق إلى التحليل الاقتصادي بل ركزت على نتائج الدراسة القياسية .

- نتائج الدراسة القياسية: بعد نمذجة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في شكل نموذج قياسي لكل بلد على حدا باستعمال نماذج أشعة الانحدار الذاتي VAR توصلت الدراسة لعدة نتائج أهمها:

- أظهرت نتائج اختبار الاستقراريه ان جميع السلاسل في النموذجين غير مستقرة عند المستوى، ثم استقرت جميع السلاسل (بيانات الجزائر وبيانات تونس) عند الفرق الاول وهذا يتفق مع أغلب الدراسات السابقة باستثناء دراسة (ناصر الدين قريبي) والذي استقرت جميع المتغيرات عند الفرق الثاني وكذا دراسة (Innocent.U.Duru) حيث كانت درجات استقراريه للمتغيرات بين المستوى والفرق الاول.
- بينت نتائج اختبار التكامل المشترك انه لا توجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وهذا يتفق مع دراسة كل من (ناصر الدين القريبي وBakari Sayef) في حين دراسة (نادية براهيمي، محمد بن البار، Innocent.U.Duru وMABROUKi) أصفرت على وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات. ونظرا لعدم وجود تكامل مشترك في الدراسة الحالية لا يمكن استخدام نماذج ECM ، VECM، ARDL وبهنا يكون النموذج الانسب لكلا البلدين هو نموذج VAR في حين معظم الدراسات من بينها (عابد بن عابد العبدلي، علي سالم علي الحصينان و زياد محمد الزيان) اعتمدت على النماذج الانحدار المتعدد.
- تبين ان النموذجين var(1)وvar(2) مستقرين ولا يوجد مشاكل قياسية من خلال اختبارات LM، White و اختبار Jarque-Bera، وهذا ما توصلت اليه معظم الدراسات السابقة التي تطرقت إلى اختبارات مشاكل القياس.
- أظهر اختبار السببية ل Granger أن هناك سببية في اتجاه واحد من الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي) في كل من نموذج الجزائر وتونس وهو ما يتفق مع النظرية الاقتصادية وكذلك مع الدراسات السابقة من بينها (وصاف سعيدي، Muna

Sulaiman و نادية براهيمي)، في حين أن دراسة (محمد سعد الفقي) وجدت أنه هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين النمو والصادرات و دراسة كل من (Innocent.U.Duru و ناصر الدين القريبي) كانت هناك سببية أحادية الاتجاه من الناتج المحلي الاجمالي إلى الصادرات وهذا ما يخالف اختبار السببية في الدراسة الحالية.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم القيام بدراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج المحلي الاجمالي للفترة (1990-2020)، وذلك باستخدام الاساليب الكمية وأدوات الاقتصاد القياسي بهدف الاجابة على الفرضيات المقترحة سابقا، حيث تم تقسيم الفصل إلى مبحثين أساسيين تم تناول في الاول الادوات الاحصائية والقياسية المستخدمة في الدراسة بالاضافة إلى تطور متغيرات الدراسة (الصادرات والناتج المحلى الاجمالي ممثلا عن النمو الاقتصادي) على طول الفترة المدروسة في كل من تونس والجزائر، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى بناء وتقدير نموذج قياسي اعتمادا على أدوات السلاسل الزمنية من دراسة استقراريه وتقدير النموذج واختبار جودته وخلوه من المشاكل القياسية بالاضافة إلى التحليل الديناميكي لنموذج اشعة الانحدار الذاتي واختبار السببية لجرانجر، ومن ثم مناقشة النتائج ومقارنتها بين البلدين، وفي الاخير تم مقارنة النتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة.

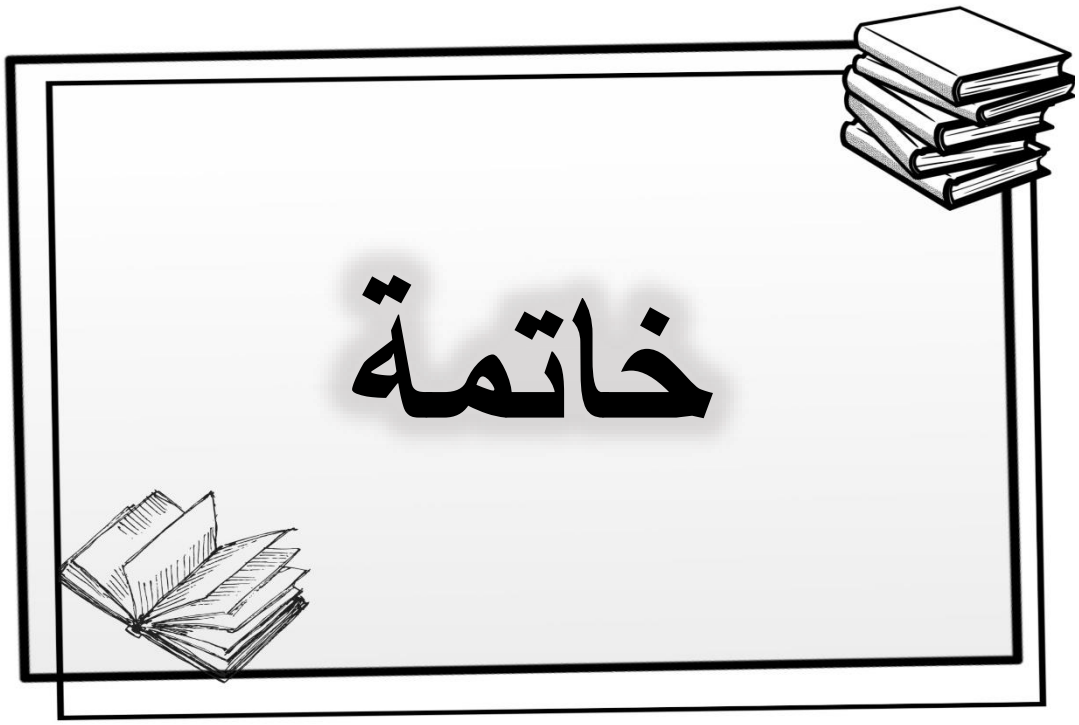

خاتمة

خاتمة

حاولت هذه الدراسة تحليل أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة كل من الاقتصاد الجزائري والاقتصاد التونسي والمقارنة بينهما خلال الفترة الممتدة ما بين (1990-2020)، بعد توضيح المفاهيم العامة المتعلقة بكل متغيرات الدراسة والمتمثلة في الصادرات والنمو الاقتصادي، ومن أجل دعم الجزء النظري بجزء تطبيقي لوضع نموذج رياضي ينمذج الاهداف المنشودة من الدراسة تم بناء نموذج قياسي ببيانات سنوية من مجموعة البنك الدولي حيث تم أخذ الناتج المحلي الاجمالي ممثلا عن النمو الاقتصادي بالإضافة لإجمالي الصادرات بالاستعانة بالبرنامج القياسي Eviews12 تم صياغة نموذج متجه الانحدار الذاتي VAR بعد دراسة استقراريه السلاسل وتحديد درجة التأخير المثلى، واختبار جودة النموذجين المقدرين بالإضافة للتحليل الهيكلي من اختبار سببية ودوال الاستجابة والصدمات، وفي الاخير تم مقارنة النتائج المتحصل عليها لكل من الجزائر وتونس.

أولا- اختبار الفرضيات

يمكن اختبار الفرضيات المقترحة سابقا كما يلي:

- الاقتصاد التونسي لا يعتمد على سلعة واحدة في التصدير أي هناك تنوع في الهيكل السلعي للصادرات وهذا ما يثبت صحة الفرضية الاولى والقائلة بوجود تنوع بدرجة ما في الهيكل السلعي للصادرات التونسية.
- فيما يخص الفرضية الثانية: تعد الدول الاوروبية من بين أهم زبائن كل من الجزائر وتونس في الاسواق العالمية، وقد أثبتت الدراسة صحة الفرضية بأنه ما يفوق 50 % من الصادرات التونسية والجزائرية يتم استقطابه من قبل دول الاتحاد الاوروبي.
- بعد اختبار التكامل المشترك تبين عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة لكلا البلدين لذلك لا يمكن استخدام نموذج ARDL في نمذجة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي بالتالي النموذج الانسب للتقدير هو نموذج VAR لكل من تونس والجزائر وهذا يثبت خطأ الفرضية الثالثة.
- من خلال اختبار سببية غرانجر وجد أنه هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من الصادرات إلى النمو في البلدين، وهذا يثبت خطأ الفرضية الرابعة والقائلة بأنه توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الصادرات والنمو الاقتصادي في البلدين.

ثانيا- النتائج

بعد دراسة هذا الموضوع والوقوف عند مختلف الجوانب التي تشكل أهم معالمه، توصلنا من خلال ذلك إلى النتائج التالية:

1- نستنتج من تطور متغيرات الدراسة لكلا البلدين خلال الفترة (1990-2020) أن الصادرات والنمو قد عرفا عدة تذبذبات نتيجة لعدم الاستقرار الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس على طول فترة الدراسة.

2- التأثير الكبير لازمات النفط على معدلات النمو الاقتصادي بالجزائر باعتبار الصادرات تعتمد بدرجة كبيرة على المحروقات، مقارنة بالاقتصاد التونسي الذي لم تأثر فيه الازمات البترولية، فالصادرات التونسية تعتبر متنوعة نوعا ما ولا تعتمد على سلعة وحيدة موجهة لتصدير.

3- تعتبر الدول الاوروبية هي الشريك الحائزة على النصيب الأكبر من صادرات كل من تونس والجزائر بالإضافة لدول أخرى تستقبل صادرات البلدين إلا أنها بنسب أقل.

4- أظهرت نتائج اختبار الاستقراريه (ADF) أن جميع السلاسل في النموذجين غير مستقرة عند المستوى، ثم استقرت جميع السلاسل (بيانات الجزائر وبيانات تونس) عند الفرق الاول.

5- بينت نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن أنه لا توجد علاقة تكامل مشترك، وبالتالي لعدم وجود تكامل مشترك في الدراسة الحالية لا يمكن استخدام نماذج ECM، VECM،ARDL وبهنا يكون النموذج الأنسب لكلا البلدين هو نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR.

6- من خلال معايير المفاضلة (HQ، AIC، SC) تبين أن درجة التأخير المثلى للنموذج VAR الجزائر هي (P=1)، في حين كانت درجة التأخير المناسبة لنموذج VAR تونس هي (P=2)، وبعد التقدير تبين ان النموذجين var(1)وvar(2) مستقرين ولا يوجد بهما مشاكل قياسية.

7- أظهر اختبار السببية لـ Granger أن هناك سببية في اتجاه واحد من الصادرات إلى الناتج المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي) في كلا النموذجين باعتبار أن الصادرات لها القدرة في زيادة الناتج المحلي الاجمالي مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

8- نتج عن تحليل الصدمات ودوال الاستجابة لنموذج الجزائر var(1) و نموذج var(2) لتونس أنه هناك استجابة فورية بأثار ايجابية لأي تغير مفاجئ يحدث في متغيرات الدراسة نتيجة لصدمة على كل من الناتج المحلي الاجمالي والصادرات، أما في ما يتعلق بنتائج تفكيك وتحليل التباين تبين أن كل متغير يساهم في تباين خطأ لتنبؤه بنسبة أكبر مقارنة مع المتغير الاخر لكلا النموذجين.

ثالثا- المقترحات

من خلال دراسة الموضوع من الجانب النظري والتطبيقي تم اقتراح في هذا الإطار جملة من التوصيات والمقترحات متمثلة في النقاط التالية:

- السعي من طرف البلدين وبذل مجهودات في سبيل إصلاح بيئة الاعمال لتنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية وزيادة معدلات النمو مما يؤدي إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية، لكي لا يبقى الاقتصاد رهين مصدر واحد في تمويل نشاطه.
- ضرورة العمل وبجد لترقية الصادرات خارج المحروقات بعد ما بينت الدراسة اعتماد الاقتصاد الجزائري على الصادرات من المحروقات بنسبة مبالغ فيها من اجمالي الصادرات مقارنة بالسلع الاخرى التي حازت على نسب شبه منعدمة.
- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة والرائدة في مجال ترقية الصادرات ومحاولة رفع القدرة التنافسية للمنتوج المحلي ودخوله الاسواق العالمية لرفع جودة المنتوج وتخفيض من تكلفته.
- محاولة تطوير القطاعات الوطنية من زيادة الاستثمار المحلي ووضع القوانين اللازمة لجذب الاستثمارات الاجنبية لرفع معدلات النمو الذي يساهم بصفة مباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- الاهتمام ببحوث التسويق الدولي وتطبيقاته بالإضافة إلى البحث عن أسواق جديدة قد تكون واعدة بالنسبة لصادرات الجزائرية أو التونسية التي يمكن أن تحقق فيها منتوجات البلدين مركز معتبر بعود بالمنفعة على الاقتصاد والمجتمع ككل.
- ضرورة تفعيل بعض السياسات التصديرية التي من شأنها زيادة معدلات النمو الاقتصادي في كل من الجزائر وتونس من بينها سياسة إحلال الواردات وتشجيع الصادرات التي تقوم بدور فعال في دعم واستقرار النمو الاقتصادي للبلدين دون استثناء.

رابعا-آفاق الدراسة:

تم في هذا البحث دراسة الاثر الذي يمكن أن تشكله الصادرات على النمو الاقتصادي بإسقاط ذلك على الواقع الاقتصادي الجزائري والتونسي، وهو ما يفتح الباب أمام بحوث لاحقة على ضوء المواضيع المتصلة بالبحث تم اقتراح عناوين من الممكن أن تكون انطلاقة لدراسات جديدة كما يلي:

- دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا باستخدام نماذج بانل.
- أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والدول العربية.
- اختيار النموذج الانسب من بين نماذج السلاسل الزمنية في نمذجة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

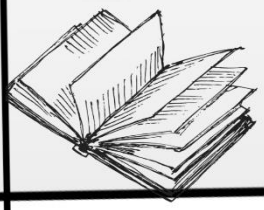

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1- الكتب

- الافندي محمد أحمد، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الامين للنشر والتوزيع، جامعة صنعاء، اليمن، 2006.
- الخطيب فاروق بن صالح، دياب عبد العزيز بن أحمد، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، جامعة الملك عبد العزيز بجدة، السعودية، 2014.
- الدوري محمد أحمد، **التخلف الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1983.
- السريتي السيد محمد، على عبد الوهاب نجا، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر 2008.
- السواعي خالد محمد، **أساسيات الاقتصاد القياسي باستخدام EViews**، دار الكتاب الثقافي، عمان، الاردن،2011.
- القريشي محمد صالح تركي، **علم اقتصاد التنمية**، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2010.
- بخاري عبلة عبد الحميد، **التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، جامعة الملك عبد العزيز، دون سنة نشر.
- برج أحمد محمد إسماعيل، **التنمية الاقتصادية والتطبيق العملي لها في الفقه الاسلامي**، الطبعة الاولى، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2014.
- بن قدور أشواق، **تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة1965-2005**، دار الراية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013.
- بن قانة إسماعيل محمد، **اقتصاد التنمية نظريات نماذج استراتيجيات**، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- بن هاني عبد الرزاق، **الاقتصاد القياسي (نظرية الانحدار البسيط والمتعدد)**، الطبعة الاولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2014.
- تودارو ميشيل، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية 2006.
- جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.
- حسن خلف فليح، **التنمية والتخطيط الاقتصادي**، جدارا للكتاب العالمي، علم الكتب الحديث، عمان، الاردن، 2006.

قائمة المراجع

- حشمان مولود، **السلاسل الزمنية وتقنيات التنبؤ القصير المدى**، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1998
- خشيب جلال، **النمو الاقتصادي**، شبكة الالوكة، دون سنة نشر. https://www.alukah.net/library/0/74320
- خصاونة صالح، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع والطباعة، عمان الاردن،2000.
- دامودار جوجاراتي، **الاقتصاد القياسي الجزء الثاني**، ترجمة هند عبد الغفار عودة، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2015.
- داودي الطيب، **الاستراتيجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2008.
- دخيل محمد حسن، **إشكالية التنمية الاقتصادية المتوازنة دراسة مقارنة**، منشورات الحلبي الحقوقية، سوريا، 2008.
- شيخي محمد، **طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2011.
- صخري عمر، **التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)**، الطبعة الخامسة، دوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- عبد الحميد عبد المطلب، **النظرية الاقتصادية (تحليل جزئي وكلي)**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2006.
- عبد اللاوي عقبة بن أحمد، **تطبيقات التحليل الاقتصادي الكلي**، مطبعة الرمال، الجزائر،2020.
- عجمية محمد عبد العزيز وآخرون، **التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق (النظريات_ الاستراتيجيات_ التمويل_ المشكلات)**، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر 2010.
- عريقات حربي محمد، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل، عمان،1997.
- عطية عبد القادر محمد عبد القادر، **الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، دار الجامعية، الاسكندرية، مصر،2005.
- غول فرحات، **التسويق الدولي (مفاهيم وأسس النجاح في الاسواق العالمية)**، دار الخلدونية، الجزائر، 2008.
- كافي مصطفى يوسف، **الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات**، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن 2014.
- مندور أحمد محمد وآخرون، **مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2004.

- يونس محمود وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، مصر، 2000.

2- مذكرات

- الزيان زياد محمد، **أثر حجم التبادل التجاري بين السلطة الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي على النمو الاقتصادي في فلسطين 1996-2016**، قدم هذا البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات التنمية بكلية الاقتصاد والعلوم الادارية في الجامعة الاسلامية بغزة،2018.
- العمري علي، **دراسة تأثير تطورات أسعار النفط الخام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1970-2006)**، رسالة مقدمة من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع : اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- بروأين شهرزاد، **محددات الصادرات الصناعية دراسة قياسية لحالة الجزائر 1980-2016**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان،2017-2018.
- بلقلة إبراهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر**– مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009 – 2008.
- بن لحرش صراح، **تشجيع الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم تسيير، تحضض أداة أعمال، جامعة العربي بن المهيدي، أم البواقي، 2012-2013،
- بودخدخ كريم، **أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص : نقود مالية، جامعة دالي إبراهيم الجزائر،2009-2010.
- سعيدي وصاف، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في البلدان النامية الحوافز والعوائق**، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر،2004.
- قريبي ناصر الدين، **اثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، المدرسة الدكتورالية في الاقتصاد وادارة الاعمال، جامعة وهران، 2013-2014.
- كبداني سيدي أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية: دراسة تحليلية وقياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: اقتصاد جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان-،2012-2013.

- موسى سهام، **استراتيجيات تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية دراسة تحليلية للنموذج الصيني**، أطروحة مقدمة لنيل دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2017-2018.
- ميساوي الوليد قسوم، **أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر –بسكرة– ، نوقشت بتاريخ 10 ماي 2018.

3- مقالات

- الحصين علي سالم علي، **قياس أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الكويت**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، كلية التجارة، المجلد 7، العدد11،2021، ص ص 591-618 .
- العبدلي عابد بن عابد، **تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الاسلامية: دراسة تحليلية قياسية**، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي بجامعة الازهر، السنة التاسعة، العدد 27، 2005، ص ص 215-259.
- الفقي محمد سعد، اسلام عبد السلام رجب علي، **دراسة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر خلال لفترة 1966-2018-(دراسة قياسية)**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة،2020، ص ص 191-224.
- براهيمي نادية، حسيبة مداني، **تقدير الاثر القصير والطويل الاجل للصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2018)**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد13، العدد01، 2020، ص ص 111-123.
- بن البار محمد ، فرحات عباس، **قياس العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1986-2016**، الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية قسم العلوم الاقتصادية، العدد21،2019، ص ص 67-76.
- بورحلة ميلود، بوطوبة محمد، **أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2013 دراسة تحليلية قياسية**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 13، 201-220.
- سعيدي وصاف، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 01، 2002.
- شاهين عبد الحليم، **التطور التاريخي لنظريات النمو والتنمية في الفكر الاقتصادي**، دراسات تنموية المعهد الوطني للتخطيط، العدد8، 2021.

4- تقارير

- مجدي نرمين، **مفاهيم اقتصادية أساسية: الناتج المحلي الاجمالي**، صندوق النقد العربي،2021.

5- محاضرات

- بوحزام سيد أحمد، **مطبوعة محاضرات في مقياس: نماذج النمو موجهة لطلبة السنة الثالثة**، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة مصطفى اسطمبولي-معسكر-،2020-2021.

6- المواقع الرسمية

- مجموعة البنك الدولي (مجموعة البنك الدولي(albankaldawli.org))
- منظمة الدول المصدرة للنفط (الاوبك) (Organization of Arab Petroleum Exporting Countries | OAPEC (oapecorg.org))
- صندوق النقد العربي (الصفحة الرئيسة | صندوق النقد العربي(amf.org.ae))
- البنك المركزي الجزائري (Bank Of Algeria – Banque d'Algérie (bank-of-algeria.dz))
- البنك المركزي التونسي (Banque Centrale de Tunisie, Accueil (bct.gov.tn))
- الديوان الوطني للإحصائيات (ONS : Office National des Statistiques)
- المعهد الوطني للإحصاء (INS |)
- مشروع اتفاق التبادل الحر الشامل والمعمق (ALECA – Accord de Libre Échange Complet et Approfondi)
- الجمعية المهنية التونسية للبنوك والمؤسسات المالية (Association Professionnelle Tunisienne des Banques et des Etablissements Financiers – Le monde change nos valeurs perdurent (apbt.org.tn))
- المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية (المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية(itceq.tn))

المراجع باللغة الاجنبية:

1- الكتب

- Christiaan Heji, others, **Econometric Methods with Applications in Business and Economics**,Published in the United States by Oxford University Press Inc, New York, 2004.
- Gujarati, N.D, **Basic Econometrics**, 4th Edition, Tata McGraw-Hill, New Delhi, India, 2003, p 413
- Hashem Pesaran, **Time Series and panel Data Econometrics**, Published in the United States of America by Oxford University, 2015.
- Régis Bourbonnais, **Econométrie (Manuel et exercices corrigés)**, 7eédition, Dunod, Paris,2009.

- Silem Ahmed ،Albertini (J.M), **Lexique d'économie**, 4éme édition, dalloz, paris, 1992.
- Haddad Samir, **practical studies in business English and letter writing**, third edition, Jordan book centre ,1995.
- Terene C. Mills, Time Series Econometrics A Concise Introduction, Palgrave macmillan, USA, 2015.
- Walter Enders, **Applied Econometric Time Series**, second edition, john wiley and sons, New York, 1995.

2- المقالات

- Alain Muet.Pierre, Les théories contemporaines de la croissance, Observation et diagnostics économiques nº 45, juin 1993, p p11-51.
- Bakari, Sayef**, The Impact of Agricultural Exports On Economic Growth in Tunisia During the Period 1988-2014**, MPRA, No 80655, Faculty of Economic Sciences and Management of Tunis, University of Tunis El Manar, Tunisia.2017,p 28-39.
- Bakari. Sayef and Mabrouki. Mohamed, **The Relationship among Exports, Imports and Economic Growth in Turkey**, Munich Personal RePEc Archive, No 76044, University of Gafsa, Tunisia, 2017.p 18-28
- Innocent.U.Duru, Uka Ezenwe, **Empirical Investigation of The Impact of Exports on Economic Growth: Evidence from Nigeria,1980-2016**, International Journal of Publication and Social Studies, Vol 5, No 1, 2020, p p 18-43.
- Muna sulaiman, Norma Md.Saad, **An Analysis of Export Performance and Economic Growth of Malaysia using Co-Integration and Error Correction Model** , The Journal of Developing Areas vol 43, No 1,International Islamic University, Malaysia, 2009, p p 217-231.

الملاحق

الملاحق

الملحق رقم (01): تطور متغيرات الدراسة للجزائر وتونس خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	الجزائر				تونس			
	الصادرات	إجمالي الناتج المحلي	صادرات (من الناتج المحلي)	معدل النمو	الصادرات	إجمالي الناتج المحلي	صادرات (من الناتج المحلي)	معدل النمو
1990	14546469696	62048562947	23,443	0,8	5353409091	12290568182	43,557	7,950
1991	13311391352	45715614560	29,117	-1,2	5277717391	13074782609	40,366	3,905
1992	12154184690	48003078389	25,319	1,8	6126865672	15497286296	39,535	7,806
1993	10880087945	49945599429	21,783	-2,1	5908638139	14608946896	40,445	2,190
1994	9585286555	42543178042	22,53	-0,89	7024021352	15632463424	44,932	3,178
1995	10940068840	41764315330	26,194	3,79	8096647986	18030876599	44,904	2,352
1996	13970025409	46941582519	29,76	4,1	8248099445	19587322786	42,109	7,146
1997	14889922793	48177612042	30,906	1,1	8114748169	20746360430	39,114	5,441
1998	10880000226	48187747529	22,578	5,1	8398612453	21803372267	38,520	4,784
1999	13692398973	48640653469	28,15	3,2	8713791941	22943685719	37,979	6,055
2000	23050163567	54790392746	42,069	3,8	8531334355	21473261837	39,730	4,710
2001	20085454899	54744712815	36,689	3	9447973865	22066031834	42,817	3,796
2002	20152501384	56760355865	35,504	5,6	9438489133	23142153760	40,785	1,323
2003	25957119969	67863828413	38,248	7,2	1,0839E+10	27453007373	39,484	4,702
2004	34178449805	85332581189	40,053	4,3	1,3159E+10	31183059012	42,198	6,236
2005	48714922833	1,03198E+11	47,205	5,9	1,4501E+10	32273007554	44,932	3,487
2006	57121832267	1,17027E+11	48,81	1,7	1,5823E+10	34377310293	46,029	5,244
2007	63531235749	1,34977E+11	47,061	3,4	1,9877E+10	38914078352	51,078	6,710
2008	82034752287	1,71001E+11	47,973	2,4	2,4966E+10	44860969077	55,653	4,238
2009	48533809882	1,37211E+11	35,371	1,6	1,9572E+10	43454935940	45,040	3,043
2010	61975405318	1,61207E+11	38,444	3,6	2,216E+10	46206331261	47,959	3,511
2011	77581299983	2,00013E+11	38,788	2,9	2,2163E+10	48122838145	46,055	-1,66
2012	77123007377	2,09059E+11	36,89	3,4	2,1722E+10	47311196335	45,913	3,913
2013	69659422390	2,09755E+11	33,209	2,8	2,1854E+10	48683848564	44,890	2,143
2014	65185667482	2,1381E+11	30,487	3,8	2,159E+10	50271342086	42,947	2,707
2015	38460350139	1,65979E+11	23,171	3,7	1,7567E+10	45780069047	38,373	1,000
2016	33403107185	1,60034E+11	20,872	3,2	1,6924E+10	44360775649	38,150	1,117
2017	38496751462	1,70097E+11	22,632	1,3	1,7581E+10	42163974956	41,698	2,244
2018	45233966129	1,74911E+11	25,861	1,1	1,9445E+10	42570270107	45,678	2,511
2019	39014323824	1,71767E+11	22,713	1	1,4952E+10	41804581484	35,766	1,402
2020	26103356450	1,45009E+11	18	-5,1	1,3769E+10	41620349986	33,082	-9,18
الوحدة	دولار أمريكي		نسبة مئوية (%)		دولار أمريكي		نسبة مئوية (%)	

المصدر : الموقع الرسمي لمجموعة البنك الدولي

الملحق رقم (02): التوزيع الجغرافي والهيكلي لصادرات البلدين خلال فترة الدراسة

الملحق (2-1): التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر

الوجهة الجغرافية	النسبة
الاتحاد الاربي	59,99251
الدول الاوروبية الاخرى	5,375296
امريكا الشمالية	19,09
امريكا الاتنية	5,294052
اسيا	2,906467
دول عربية	2,700881
افريقيا	0,182004
باقي العالم	0,048269

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء الجزائري

الملحق (2-2): الهيكل السلعي لصادرات الجزائر

	السلعة المصدرة	النسبة
	صادرات المحروقات	97,68
صادرات خارج المحروقات 2,312	المواد غذائية	0,408
	المواد الاولية	0,261
	نصف مصنعة	1,479
	فلاحية	0,009
	صناعية	0,098
	استهلاكية غير غذائية	0,06

المصدر: تقارير البنك المركزي الجزائري

الملحق (2-3): التوزيع الجغرافي لصادرات تونس

الوجهة الجغرافية	النسبة
الاتحاد الاوروبي	75%
افريقيا الشمالية	10%
أسيا واوقيانوسيا	4%
أمريكا الشمالية	3%
شرق الاوسط	1%
باقي العالم	7%
الاجمالي	100%

الملحق (2-4): الهيكل السلعي لصادرات تونس

السلعة المصدرة	النسبة المئوية
النسيج والجلود	36%
الميكانيك والكهرباء	28%
كيمياء	10%
الطاقة	10%
زراعة وصناعات غذائية	9%
المعادن	2%
سلع أخرى	5%
الاجمالي	100%

المصدر: التنافسية الخارجية للاقتصاد التونسي 2020، الصادر عن L'ITCEQ

الملحق رقم (03): اختبار جذر الوحدة لمتغير صادرات الجزائر

الملحق (3-1): اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNX1

Null Hypothesis: LNX1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.200790	0.6608
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNX1

Null Hypothesis: LNX1 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.620476	0.9702
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNX1

Null Hypothesis: LNX1 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.387245	0.7895
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

الملحق (3-2): اختبار ديكي فولر الموسع عند الفرق الاول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNX1)

Null Hypothesis: D(LNX1) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.354466	0.0019
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNX1)

Null Hypothesis: D(LNX1) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.212248	0.0129
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNX1)

Null Hypothesis: D(LNX1) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.410147	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

المصدر: من مخرجات Eviews12

الملحق رقم (04): اختبار جذر الوحدة لمتغير الناتج المحلي الاجمالي للجزائر

الملحق (4-1): اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNGDP1

Null Hypothesis: LNGDP1 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.589914	0.8585
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

View | Proc | Object | Properties | Print | Name | Freeze | Sample | Genr | Sheet | Graph

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNGDP1

Null Hypothesis: LNGDP1 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.603759	0.7675
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNGDP1

Null Hypothesis: LNGDP1 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.096097	0.9251
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

الملحق (4-2): اختبار ديكي فولر الموسع عند الفرق الاول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNGDP1)

Null Hypothesis: D(LNGDP1) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.868561	0.0005
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNGDP1)

Null Hypothesis: D(LNGDP1) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.736951	0.0037
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNGDP1)

Null Hypothesis: D(LNGDP1) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.577335	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

المصدر: من مخرجات Eviews12

الملحق رقم (05): اختبار جذر الوحدة لمتغير الصادرات لتونس

الملحق (5-1): اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNX2

Null Hypothesis: LNX2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.482972	0.1294
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNX2

Null Hypothesis: LNX2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.085079	0.9927
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNX2

Null Hypothesis: LNX2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.897630	0.9838
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

الملحق (5-2): اختبار ديكي فولر الموسع عند الفرق الاول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNX2)

Null Hypothesis: D(LNX2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.028573	0.0043
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNX2)

Null Hypothesis: D(LNX2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.823639	0.0030
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNX2)

Null Hypothesis: D(LNX2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.369494	0.0015
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

المصدر: مخرجات Eviews12

الملحق رقم (06): اختبار جذر الوحدة لمتغير الناتج المحلي للجزائر وتونس

الملحق (6-1): اختبار ديكي فولر الموسع عند المستوى

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNGDP2

Null Hypothesis: LNGDP2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.209953	0.6568
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

الملحق (6-2): اختبار ديكي فولر الموسع عند الفرق الاول

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNGDP2)

Null Hypothesis: D(LNGDP2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.512586	0.0013
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNGDP2

Null Hypothesis: LNGDP2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.759911	0.9585
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNGDP2)

Null Hypothesis: D(LNGDP2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.576296	0.0054
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on LNGDP2

Null Hypothesis: LNGDP2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.374789	0.7862
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(LNGDP2)

Null Hypothesis: D(LNGDP2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.571945	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

المصدر: مخرجات Eviews12

الملحق رقم (07): اختبار التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة

الملحق (7-1): اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الجزائر

Date: 04/26/22 Time: 18:26
Sample (adjusted): 3 31
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LNGDP1 LNX1
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.366965	16.38150	15.49471	0.0367
At most 1	0.102058	3.121832	3.841465	0.0772

الملحق (7-2): اختبار التكامل المشترك لمتغيرات تونس

Date: 04/27/22 Time: 12:36
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: LNGDP2 LNX2
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.381460	16.47125	15.49471	0.0355
At most 1	0.083855	2.539823	3.841465	0.1110

المصدر: مخرجات Eviews12

الملحق رقم (08): درج التأخير المثلى لنموذجين

الملحق (8-1): درجة التأخير المثلى لنموذج الجزائر

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNX1 LNGDP1
Exogenous variables: C
Date: 04/26/22 Time: 18:21
Sample: 1 31
Included observations: 26

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-25.90129	NA	0.029322	2.146253	2.243030	2.174121
1	42.75273	121.4648	0.000203*	-2.827133*	-2.536803*	-2.743529*
2	42.99173	0.386069	0.000274	-2.537825	-2.053942	-2.398484
3	49.05011	8.854557	0.000238	-2.696162	-2.018726	-2.501085
4	50.10439	1.378678	0.000308	-2.469568	-1.598579	-2.218755
5	58.67673	9.891161*	0.000229	-2.821287	-1.756744	-2.514737

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

الملحق (8-2): درجة التأخير المثلى لنموذج تونس

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNGDP2 LNX2
Exogenous variables: C
Date: 05/08/22 Time: 21:20
Sample: 1990 2020
Included observations: 25

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-9.547910	NA	0.008636	0.923833	1.021343	0.950878
1	37.46294	82.73910	0.000277	-2.517035	-2.224505	-2.435900
2	45.90090	13.50073*	0.000196*	-2.872072*	-2.384522*	-2.736846*
3	46.74888	1.221099	0.000257	-2.619911	-1.937340	-2.430595
4	50.01261	4.177574	0.000283	-2.561009	-1.683419	-2.317603
5	51.74761	1.943199	0.000361	-2.379809	-1.307198	-2.082312
6	57.55622	5.576266	0.000344	-2.524498	-1.256867	-2.172911

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات Eviews12

الملحق رقم (09): تقدير نموذجين VAR(1)، VAR(2)

الملحق (9-1): تقدير نموذج VAR(1) للجزائر

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 04/27/22 Time: 10:24
Sample: 2 31
Included observations: 30
Total system (balanced) observations 60

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.711343	0.105896	6.717378	0.0000
C(2)	0.240891	0.090109	2.673328	0.0099
C(3)	1.514432	1.031570	1.468084	0.1479
C(4)	-0.283634	0.204543	-1.386670	0.1712
C(5)	1.146542	0.174050	6.587426	0.0000
C(6)	3.651574	1.992526	1.832635	0.0724

Determinant residual covariance	0.000253

Equation: LNGDP1 = C(1)*LNGDP1(-1) + C(2)*LNX1(-1) + C(3)
Observations: 30

R-squared	0.959276	Mean dependent var	25.27968
Adjusted R-squared	0.956259	S.D. dependent var	0.610797
S.E. of regression	0.127744	Sum squared resid	0.440599
Durbin-Watson stat	1.955620		

Equation: LNX1 = C(4)*LNGDP1(-1) + C(5)*LNX1(-1) + C(6)
Observations: 30

R-squared	0.886192	Mean dependent var	24.10858
Adjusted R-squared	0.877762	S.D. dependent var	0.705736
S.E. of regression	0.246743	Sum squared resid	1.643819
Durbin-Watson stat	1.919938		

الملحق (9-2): تقدير نموذج VAR(2) لتونس

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 04/27/22 Time: 12:31
Sample: 1992 2020
Included observations: 29
Total system (balanced) observations 58

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.743543	0.193668	3.839264	0.0004
C(2)	-0.219806	0.178980	-1.228109	0.2254
C(3)	2.549636	0.643566	3.961735	0.0002
C(4)	-1.791453	0.591519	-3.028564	0.0039
C(5)	-6.871409	3.156698	-2.176771	0.0344
C(6)	0.075344	0.059863	1.258599	0.2143
C(7)	0.005854	0.055323	0.105820	0.9162
C(8)	0.980069	0.198927	4.926784	0.0000
C(9)	-0.168889	0.182839	-0.923703	0.3603
C(10)	2.630378	0.975738	2.695782	0.0097

Determinant residual covariance	0.000125

Equation: LNGDP2 = C(1)*LNGDP2(-1) + C(2)*LNGDP2(-2) + C(3)*LNX2(-1) + C(4)*LNX2(-2) + C(5)
Observations: 29

R-squared	0.923429	Mean dependent var	24.11367
Adjusted R-squared	0.910667	S.D. dependent var	0.703207
S.E. of regression	0.210179	Sum squared resid	1.060202
Durbin-Watson stat	1.656758		

Equation: LNX2 = C(6)*LNGDP2(-1) + C(7)*LNGDP2(-2) + C(8)*LNX2(-1) + C(9)*LNX2(-2) + C(10)
Observations: 29

R-squared	0.978363	Mean dependent var	24.15520
Adjusted R-squared	0.974756	S.D. dependent var	0.408896
S.E. of regression	0.064966	Sum squared resid	0.101295
Durbin-Watson stat	1.880128		

المصدر: مخرجات Eviews12

الملحق رقم (10): اختبار جودة النموذجين المقدرين

الملحق (10-1): اختبار جودة نموذج VAR(1) للجزائر

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Includes Cross Terms)
Date: 04/26/22 Time: 19:03
Sample: 1 31
Included observations: 30

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
18.78029	15	0.2239

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 04/26/22 Time: 19:01
Sample: 1 31
Included observations: 30

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	1.109094	4	0.8928	0.274712	(4, 48.0)	0.8929

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 05/08/22 Time: 21:17
Sample: 1 31
Included observations: 30

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	5.864768	2	0.0533
2	2.002165	2	0.3675
Joint	7.866933	4	0.0966

الملحق (10-2): اختبار جودة نموذج VAR(2) لتونس

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Includes Cross Terms)
Date: 03/21/22 Time: 15:10
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
42.48516	42	0.4501

VAR Residual Serial Correlation LM Tests
Date: 03/21/22 Time: 15:08
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	1.293194	4	0.8625	0.320576	(4, 42.0)	0.8626
2	3.723407	4	0.4447	0.949730	(4, 42.0)	0.4450

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal
Date: 03/21/22 Time: 15:09
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	4.997400	2	0.0822
2	2.995564	2	0.2236
Joint	7.992964	4	0.0918

المصدر: مخرجات Eviews12

الملحق رقم (11): التحليل الديناميكي لنموذج VAR(1)

الملحق (11-1): اختبار السببية بين متغيرات الجزائر

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/26/22 Time: 19:12
Sample: 1 31
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNGDP1 does not Granger Cause LNX1	30	1.92285	0.1769
LNX1 does not Granger Cause LNGDP1		7.14668	0.0126

الملحق (11-2): دوال الاستجابة نموذج VAR(1) للجزائر

Response of LNGDP1:

Period	LNGDP1	LNX1
1	0.127744	0.000000
	(0.01649)	(0.00000)
2	0.140101	0.033304
	(0.02056)	(0.01318)
3	0.147378	0.061875
	(0.02686)	(0.02616)
4	0.149975	0.085519
	(0.03369)	(0.03876)
5	0.148367	0.104192
	(0.04045)	(0.05064)
6	0.143085	0.117986
	(0.04686)	(0.06141)
7	0.134692	0.127109
	(0.05282)	(0.07071)
8	0.123768	0.131864
	(0.05827)	(0.07826)
9	0.110891	0.132635
	(0.06320)	(0.08389)
10	0.096624	0.129865
	(0.06762)	(0.08754)

Response of LNX1:

Period	LNGDP1	LNX1
1	0.204373	0.138253
	(0.03651)	(0.01785)
2	0.198090	0.158513
	(0.04136)	(0.03159)
3	0.187381	0.172296
	(0.04863)	(0.05112)
4	0.173038	0.179994
	(0.05631)	(0.06919)
5	0.155858	0.182115
	(0.06345)	(0.08435)
6	0.136616	0.179250
	(0.06973)	(0.09605)
7	0.116052	0.172053
	(0.07515)	(0.10413)
8	0.094855	0.161213
	(0.07979)	(0.10869)
9	0.073651	0.147437
	(0.08380)	(0.11002)
10	0.052991	0.131423
	(0.08731)	(0.10860)

الملحق (11-3): تفكيك تباين نموذج VAR(1) للجزائر

Variance Decomposition of LNX1:

Period	S.E.	LNGDP1	LNX1
1	0.246743	68.60509	31.39491
2	0.353904	64.67788	35.32212
3	0.435942	61.10084	38.89916
4	0.502380	57.87239	42.12761
5	0.556635	54.98048	45.01952
6	0.600531	52.41192	47.58808
7	0.635380	50.15636	49.84364
8	0.662340	48.20721	51.79279
9	0.682537	46.56085	53.43915
10	0.697092	45.21472	54.78528

Variance Decomposition of LNGDP1:

Period	S.E.	LNGDP1	LNX1
1	0.127744	100.0000	0.000000
2	0.192499	97.00682	2.993182
3	0.250210	92.11297	7.887026
4	0.303991	86.74275	13.25725
5	0.353949	81.55552	18.44448
6	0.399592	76.81022	23.18978
7	0.440423	72.58133	27.41867
8	0.476108	68.86666	31.13334
9	0.506525	65.63684	34.36316
10	0.531760	62.85665	37.14335

المصدر: مخرجات Eviews12

الملحق رقم (12): التحليل الديناميكي لنموذج VAR(2)

الملحق (12-1): اختبار السببية بين متغيرات تونس

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 03/21/22 Time: 15:13
Sample: 1990 2020
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LNX2 does not Granger Cause LNGDP2	30	4.84310	0.0365
LNGDP2 does not Granger Cause LNX2		1.34728	0.2559

الملحق (12-2): دوال الاستجابة نموذج VAR(2) لتونس

Response of LNGDP2:

Period	LNGDP2	LNX2
1	0.210179	0.000000
	(0.02760)	(0.00000)
2	0.180814	0.163813
	(0.05561)	(0.04661)
3	0.135427	0.167250
	(0.07117)	(0.05982)
4	0.112552	0.136695
	(0.08012)	(0.05832)
5	0.098628	0.117044
	(0.08300)	(0.05365)
6	0.087164	0.104407
	(0.08114)	(0.05115)
7	0.077395	0.093895
	(0.07690)	(0.04972)
8	0.069179	0.084581
	(0.07187)	(0.04816)
9	0.062185	0.076399
	(0.06668)	(0.04663)
10	0.056121	0.069193
	(0.06165)	(0.04524)

Response of LNX2:

Period	LNGDP2	LNX2
1	0.009624	0.064250
	(0.01200)	(0.00844)
2	0.025267	0.062969
	(0.01735)	(0.01522)
3	0.037992	0.063205
	(0.02230)	(0.01798)
4	0.044230	0.064871
	(0.02743)	(0.01965)
5	0.046205	0.064182
	(0.03148)	(0.02146)
6	0.045904	0.061565
	(0.03429)	(0.02277)
7	0.044330	0.058050
	(0.03583)	(0.02349)
8	0.042035	0.054181
	(0.03625)	(0.02384)
9	0.039376	0.050220
	(0.03579)	(0.02393)
10	0.036582	0.046319
	(0.03474)	(0.02384)

الملحق (12-3): تفكيك تباين نموذج VAR(2) لتونس

Variance Decomposition of LNX2:

Period	S.E.	LNGDP2	LNX2
1	0.064966	2.194351	97.80565
2	0.093937	8.284740	91.71526
3	0.119426	15.24602	84.75398
4	0.142923	20.22185	79.77815
5	0.163344	23.48316	76.51684
6	0.180495	25.70009	74.29991
7	0.194714	27.26694	72.73306
8	0.206437	28.40436	71.59564
9	0.216075	29.24762	70.75238
10	0.223992	29.88410	70.11590

Variance Decomposition of LNGDP2:

Period	S.E.	LNGDP2	LNX2
1	0.210179	100.0000	0.000000
2	0.322030	74.12353	25.87647
3	0.387320	63.46571	36.53429
4	0.425876	59.47898	40.52102
5	0.452545	57.42497	42.57503
6	0.472542	56.07019	43.92981
7	0.487957	55.09923	44.90077
8	0.500041	54.38216	45.61784
9	0.509652	53.83926	46.16074
10	0.517380	53.41945	46.58055

المصدر: مخرجات Eviews12